LEBANESE
NATIONAL
DEFENCE

الدفاع الوطني اللبناني

- ما بعد قمة شرم الشيخ
  عملية السلام والولايات المتحدة واسرائيل
- Les Forces de Sécurité Intérieure: Origines, Différentes Organisations et Perspectives d'Avenir
- قضايا الاتحاد الأوروبي ومعضلاته
- La Fiscalité des Affaires dans les Pays de la Méditerranée Sud
- في انتظار السلام الشرق أوسطي
  تجاذب السياسة والاقتصاد
- Environmental Warfare Water in the Middle East
- الإعلام الديني في الشرق الأوسط
  واقعه وآفاقه
- The Arab Image in the American Media
- الموضة: مقاربة نفسية ــ اجتماعية

الدفاع الوطني اللبناني

الدفاع الوطني اللبناني

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

العدد السادس عشر - نيسان ١٩٩٦

اسرائيل ضائعة بين السلام والحرب

يعيش الاسرائيليون هذه الأيام مرحلة حرجة من تاريخهم، وتجتاحهم موجة من الخوف والقلق لم يعرفوا مثلها منذ العام ١٩٤٨. لقد عاشوا دائماً في ظل حروب متتالية يخرجون منها غالباً منتصرين بفضل الدعم اللامحدود الذي قدمه الغرب لاسرائيل، حتى أصبحت حالة الحرب هذه عند الاسرائيليين وكأنها هي الحالة الطبيعية التي يجب أن تسود الى الأبد ويرى فيها المجتمع الاسرائيلي استقراره وأمنه وسلامه الدائم.

استناداً لهذا المنطق، رفع العرب مقولة ان اسرائيل تخاف السلام ولا تريده ولا تسعى اليه، لأنها ترى فيه تهديداً لبقائها وخطراً على مستقبل وجودها في المنطقة. ومع دخول المنطقة، منذ مؤتمر مدريد، عصر التسوية السلمية والمفاوضات والذي جاء على الأرجح نتيجة التقاء مصالح الغرب الموحد وليس بناء لرغبة اسرائيل، دخلت اسرائيل في المأزق؛ فهي لا يمكنها أن تقاوم مصالح الغرب الداعم الدائم لها، كما لا يمكنها أن تظهر أمام الرأي العام الدولي بصورة الدولة الرافضة للسلام. ومن جهة أخرى، لا يمكنها أيضاً أن تكون صادقة في سعيها الى سلام عادل اعتبرته دائماً ايذاناً بزوال امبراطوريتها العسكرية في المنطقة. فكيف الخروج من المأزق؟ الأرجح أن تعمد اسرائيل، كما هي الحال اليوم، الى المماطلة والتسويف، واطالة أمد المفاوضات، واختلاق العراقيل والصعوبات لعدم الانسحاب من الجولان وجنوب لبنان، والاكتفاء بما قدمته للفلسطينيين مع امكانية استرجاع بعضه لدواع أمنية. وفي تبرير هذا التوجه الاسرائيلي، ثمة افتراضات واستنتاجات كثيرة، منها ما جاء على لسان أحد المسؤولين الاسرائيليين وأوحى بالمراهنة على عودة الحرب الباردة الى العالم، وسقوط النظام العالمي الاحادي الجديد في حال عودة الشيوعية الى السلطة في روسيا، مما يعني عودة عصر التجاذب الى المناطق الساخنة ومنها الشرق الأوسط. وهذا يعتبر بحد ذاته مبرراً كافياً لاسرائيل للتراجع عن تعهداتها بتحقيق السلام في المنطقة.

العميد الركن علي حرب

مدير التوجيه

الفهرست

العدد السادس عشر ـ نيسان ١٩٩٦

الافتتاحية ..... **العميد الركن علي حرب** ١

ما بعد قمة شرم الشيخ

عملية السلام والولايات المتحدة واسرائيل ..... **كلمة التحرير** ٥

قضايا الاتحاد الأوروبي ومعضلاته ..... **د. غسان العزي** ٩

في انتظار السلام الشرق أوسطي

تجانب السياسة والاقتصاد ..... **د. شفيق المصري** ٣١

الإعلام الديني في الشرق الأوسط واقعه وآفاقه ..... **د. جيروم شاهين** ٤١

الموضة: مقاربة نفسية ـ اجتماعية ..... **د. مي جبران** ٦٣

ما بعد قمة شرم الشيخ:
عملية السلام والولايات المتحدة واسرائيل

التحرير

كيف تبدو صورة الشرق الأوسط بعيد مؤتمر شرم الشيخ؟

لقد جيشت الولايات المتحدة الاميركية إمكاناتها كافة بعد العمليات الإنتحارية التي قام بها ناشطو الحركات الإسلامية الفلسطينية. فعملت على محاولة منع سقوط ما تم إنجازه حتى اليوم في عملية السلام في الشرق الأوسط، وعلى منع سقوط حزب العمل الإسرائيلي الحاكم الذي إرتبطت به عملية إستكمال الخطوات المفضية الى سلام شامل مع كل العرب. إذ أن موقف اليمين الإسرائيلي يقوم على مقولة أولوية الأمن الإسرائيلي على السلام مع العرب، سواء مع الفلسطينيين والسلطة الوطنية الفلسطينية أو مع سوريا ولبنان، علماً أن مجيء الليكود إلى الحكم يشكل ضربة قاسية لسياسات الولايات المتحدة ومشاريعها في المنطقة على المدى الطويل.

فالولايات المتحدة تحاول، منذ حرب الخليج الثانية وحتى قبلها، إقامة منظومة إقليمية سياسية وإقتصادية وأمنية تكون لصالحها سياسياً واقتصادياً وتخدم مصالحها الستراتيجية.وتقوم هذه المنظومة الامنية على اسرائيل كمركز الثقل، وعلى بعض دول المنطقة كأطراف مساعدة في تطبيع وجود إسرائيل وفي المحافظة على أمنها واستقرار المنطقة.

ويشكل النفط العربي الإهتمام الستراتيجي الأول للولايات المتحدة التي تسيطر عليه الآن بصورة مباشرة وغير مباشرة. إذ أن السيطرة عليه تمكنها من السيطرة على شرايين الإقتصاد العالمي والتنافس الصناعي مع أوروبا واليابان. من هنا، فان حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وبالتالي إزالة إمكانية الحروب الشاملة من المنطقة، هو

مفتاح إقامة تلك المنظومة الإقليمية والسيطرة على النفط. ويبقى أمن اسرائيل الإهتمام الستراتيجي الثاني الذي تقوم عليه سياسات الولايات المتحدة تجاه المنطقة.

من هذا المنطلق، شكلت العمليات العسكرية الفلسطينية الأخيرة تهديداً لأمن إسرائيل الداخلي، وضرباً للمعادلة التي تريد الولايات المتحدة أن تسيطر في الداخل الإسرائيلي: مقولة الأمن مقابل السلام بما يدعم الطرف الذي يمثلها، أي حزب العمل الإسرائيلي. فالليكود، المعارض لخطط الولايات المتحدة في المنطقة والرافض للإنسحاب من الأراضي المحتلة ومن جنوب لبنان وهضبة الجولان، يشكل، أولاً، تهديداً لسياسات الولايات المتحدة الاميركية في المنطقة، ويعني صعوده بالتالي عبئاً مادياً كبيراً على الولايات المتحدة. فالولايات المتحدة ما زالت تحاول حفظ الموازنة، وضغط المساعدات الخارجية التي تنال منها اسرائيل حصة الأسد، وتليها مصر؛ وهما معاً يحصلان على ثلثي المساعدات الخارجية الاميركية.

من هنا، فإن تحرك حزب العمل للإمساك بزمام الأمور داخل إسرائيل عبر تحريك الخارج له أبعاد عدة، منها منع استقطاب الليكود، باسم الأمن، للمترددين الإسرائيليين، والظهور بمظهر الحزب الذي لن يمتنع عن أي عمل أمني او عسكري من أجل ضمان أمن إسرائيل. ويُريد العمل تجريد الليكود من ورقة الأمن، لذا، هدفت الإتفاقات الأمنية والإستخباراتية المادية والمعلوماتية مع الولايات المتحدة، الى جعل مسألة الأمن خطاً أحمر بالنسبة لكليهما وغير قابل للمساومة. ومن المنظور نفسه، كان الضغط الاميركي والإسرائيلي على رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، من أجل حثه على أخذ أقصى العقوبات ضد حماس والجهاد الإسلامي ومحاولة احتوائهما عسكرياً. فالرئيس عرفات الذي كان متردداً قبل التفجيرات الأربعة الأخيرة من الدخول في صدام عسكري مباشر مع الحركات الإسلامية، تحوَّل تحت هذا الضغط الى ذراع أمني لإسرائيل، وقام مقامها في زج مئات الفلسطينيين الإسلاميين في السجون، والبدء بتفكيك البنية التحتية للحركات الإسلامية (أي المؤسسات الأهلية، من مدارس وجامعات ونوادٍ ومراكز خدمات طبية).

الا أن كل هذه الإجراءات الامنية والعسكرية زادت حدة الإنقسام داخل المجتمع الفلسطيني، وتتوَّج هذا الإنقسام في اعلان الرئيس عرفات الحرب على حماس في قمة شرم الشيخ، وربط عملياتها بتوجهات السياسة الإيرانية المعادية للتسوية السلمية. وتردد أن الرئيس عرفات أخذ تلك الخطوة من أجل إرضاء الرئيس الاميركي كلينتون الذي رفض استقباله الا بعد تدخل الرئيس الفرنسي شيراك، وكذلك من أجل إرضاء رئيس الوزراء الإسرائيلي بيريز.

اذاً، من الواضح ان توحيد المجتمع الإسرائيلي يتطلب، عملياً، تقسيم المجتمع الفلسطيني الى مجموعات متصارعة. ومن المرجح تصاعد حدة الصراع داخل المجتمع

الفلسطيني وحتى ربما دخوله في حرب أهلية. كما أن المجتمع الإسرائيلي قد تصدع ايضاً وبشكل بنيوي، بعد مقتل رئيس الوزراء رابين وبعد العمليات الإنتحارية الأخيرة في إسرائيل. فالاسرائيليون منقسمون حول عملية السلام وضرورة استكمالها. كما أن اللوبي الصهيوني الاميركي مؤيد لليكود اليميني الإسرائيلي، الذي يضغط عملياً على الرئيس كلينتون، في معركة الانتخابات الرئاسية الاميركية، من أجل إخضاعه لمطالب إسرائيل جملة وتفصيلاً. الا أن الرئيس كلينتون ما زال يؤمن بضرورة إستكمال عملية السلام مع سوريا ولبنان والفلسطينيين، وهو لذلك رفض بدء زيارته الرسمية الى إسرائيل انطلاقاً من القدس المحتلة، بل حطت طائرته في تل أبيب ومنها الى القدس، مما أثار حفيظة الرئيس الإسرائيلي وايزمان والليكود واليمين المتطرف الذي إفترض أن مثل هذه الفرصة هي المناسبة التي قد تُفضي بالولايات المتحدة الى الأعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

لكن سياسات الولايات المتحدة، كما أسلفنا، تختلف عن سياسات الليكود، فهي تحاول إستيعاب الدور السوري وعدم تهميشه، لمعرفتها أن مثل هذه الخطوة ستزيد من التحفظات السورية خصوصاً والعربية عموماً من إستكمال عملية السلام. فقمة شرم الشيخ، وخلافاً لتوقعات اسرائيل وبسبب ضغط الرئيس المصري حسني مبارك والمجموعة العربية والمجموعة الأوروبية، لم تتناول سوريا بأي تقويم سلبي، حتى أن بيريز فرَّق بين الموقف السوري والموقف الإيراني من عملية السلام. فسوريا تريد سلاماً عادلاً وشاملاً، أما ايران والحركات الإسلامية معها، فهي ترفض السلام مع اسرائيل جملة وتفصيلاً.

من جهة أخرى، كان لعدم حضور سوريا ولبنان لقمة شرم الشيخ إيجابية مهمة تمثلت بعدم خضوع الدولتين لإبتزاز اسرائيل، التي ما إنفكت تحاول تجريد السوريين واللبنانيين من الأوراق التي يُمسكون بها، كالمقاومة في جنوب لبنان، ورفض التطبيع قبل التسوية الشاملة، وقطع العلاقات الإيجابية مع إيران وبالتالي مع الحركات الإسلامية الرافضة للتسوية. وكان حضور سوريا ولبنان لقمة شرم الشيخ سيُؤدي إلى إضعاف الموقفين السوري واللبناني مقابل الموقف الاسرائيلي، ويخضعهما للمعادلات الإنتخابية الاسرائيلية وموازين القوى الداخلية.

وعليه، كان لموقف مصر الكابح للتشنجات ضد سوريا ولبنان وعدم خضوعها للإبتزاز الإسرائيلي، بالاضافة الى موقفي سوريا ولبنان، أهمية كبرى في إبقاء أسس عملية السلام، أي مبادىء مؤتمر مدريد، قائمة وعرضة للتطبيق لاحقاً. إذ لو حضرت سوريا ولبنان قمة شرم الشيخ، لكان هناك تجاوز لتلك المبادىء ولإعادة بناء اسس جديدة للسلام من معطيات الوضع الداخلي الإسرائيلي الذي لا تريد سوريا ولبنان أن تكونا رهينته.

يبقى السؤال المهم الذي يجب أن نطرحه: «ماذا خسرت الدول التي لم تشارك في المؤتمر؟ وماذا إستفادت الدول التي شاركت فيه؟

تبدو ملامح الصورة الامنية والسياسية التي رسمها مؤتمر شرم الشيخ على الشكل التالي:

* تعزيز الأمن الإسرائيلي اكثر فاكثر على حساب دول المنطقة والسلطة الوطنية الفلسطينية. وقد أعطت الولايات المتحدة الضوء الأخضر لعمليات «وقائية» عسكرية ضد الحركات الاسلامية داخل إسرائيل وخارجها، وضد بعض الدول الإسلامية كايران. وكل هذه الأعمال مباحة من أجل تعزيز صورة الأمن في اسرائيل، وتمكين حزب العمل من الفوز في الإنتخابات القريبة المقبلة. وقد تمثّل كل هذا في إتفاقات أمنية وعسكرية ومعونات عسكرية تقنية متفوقة.

* تعميق الخلاف داخل المجتمع الفلسطيني وزيادة احتمال التصادم المسلح. فالوضع الفلسطيني الإقتصادي في حالة يُرثى لها، كما أن الضفة الغربية وقطاع غزة معزولتان عن العالم. كذلك فإن نسبة البطالة مرتفعة جداً ومرشحة للتفاقم. الا أن مؤتمر شرم الشيخ، الذي دعَّم السلطة الوطنية الفلسطينية أمنياً، لم يُقدِّم أي مساعدات مادية تُذكر للفلسطينيين، بل ستكون المساعدات الاميركية وحتى الإسرائيلية مساعدات عسكرية لقمع معارضي السلطة وإسرائيل.

* تجميد عملية السلام الى ما بعد الإنتخابات الإسرائيلية وحتى الاميركية، مما يعني استمرارية حالة اللاحرب واللاسلم، سواء مع سوريا أو مع لبنان.

* إعطاء أنظمة المنطقة الضوء الأخضر لإستئصال الحركات الاسلامية، لأنها، وحسب ما أرتأت الدول المشاركة في المؤتمر، هي جزء من حركة اسلامية عالمية تقودها إيران. من هنا، ضغطت الولايات المتحدة على أوروبا وغيرها من أجل منع تمويل هذه الحركات الإسلامية، ومن أجل تقييد عمل الحركات الإسلامية في الغرب، والتشدد في مسألة اللجوء السياسي للإسلاميين.

كل هذه الملامح لا تبدو مشجعة على الإستقرار الأمني والسياسي في المنطقة، بل أنها قد تشكل عوامل تفجير لعملية السلام وما تم إنجازه حتى الآن، وذلك كلما ابتعد الأطراف عن مسلّمات مؤتمر مدريد الذي عُقد تحت شعار إقامة سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة.

قضايا «الاتحاد الأوروبي» ومعضلاته

د. غسان العزّي(*)

عقب انفراط عقد المعسكر الشرقي وانهيار القطبية ـ الثنائية، سارعت دول «المجموعة الاقتصادية الاوروبية» الاثنتا عشرة[1] إلى التوقيع على معاهدة «الاتحاد الاوروبي» في ماستريخت (في هولندا) في ٧ شباط ١٩٩٢، وبدأت بتطبيقها العملي ابتداءً من الأول من عام ١٩٩٣، قبل أن تنضم إليها دول ثلاث جديدة هي النمسا والسويد وفنلندا، عدا مرشحين كثر ينتظرون أن تتوافر فيهم شروط الالتحاق التي تفرضها المعاهدة نفسها.

ومن المفترض تحقيق اتحاد نقدي (عملة اوروبية واحدة هي الايكو ECU ومصرف مركزي أوروبي واحد) بحلول العام ١٩٩٩، وحد أدنى من الاتحاد الأمني والدفاعي والسياسي والاجتماعي والقضائي يجعل من أوروبا القوة العالمية الأولى إذا نجحت في تخطي العثرات والعقبات العديدة التي تعترض سبيل تنفيذ المعاهدة.

ويعتبر «الاتحاد الأوروبي» من مواضيع العلاقات الدولية المعاصرة الأبرز، ويراهن عليه سياسيون ومفكرون كثيرون لتغيير وجه النظام العالمي الحالي المتسم بقطبية أحادية أميركية اللون. كما يتفق المحللون، في غالبيتهم، على أن الهيمنة الأميركية على العالم ليست سوى عابرة موقتة وبأن المرحلة الانتقالية المائعة التي يمر بها النظام العالمي ستترك مكانها لنظام ثنائي (اميركا، اوروبا) أو متعدد ـ القطبية (الصين، اليابان، اميركا، اوروبا...). وفي جميع الأحوال يبدو للمراقب الخارجي أن «أوروبا الموحدة» ستحتل مقعداً من مقاعد الصدارة في العلاقات الدولية المقبلة، الأول أو الثاني ربما.

لكن الأمور في الداخل الأوروبي لا تبدو على هذا القدر من التفاؤل. فالشعوب الأوروبية نفسها لم تبد حماساً كبيراً حيال الاتحاد، وجاء تصويتها لصالحه فاتراً يتسم بالحيرة

(*) أستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية.

(١) وهي: فرنسا، المانيا، هولندا، بلجيكا، اللوكسمبورغ، بريطانيا، ايرلندا، الدانمرك، اسبانيا، البرتغال، اليونان، وإيطاليا.

والتردد. وذهب الدانمركيون إلى أبعد من ذلك، إذ صوّتوا ضده في ٢ حزيران ١٩٩٢ (باغلبية ٥٠,٧ في المئة من المشتركين في الاقتراع) قبل أن يعودوا للاقتراع لصالحه بعد عام من النقاش والقلق والخوف من العزلة. الشعب النروجي صوّت ضده في العام ١٩٧٢ ثم في العام ١٩٩٤، وبذلك بقيت النروج خارج قطار الوحدة. أما الشعب الفرنسي، وهو الاكثر «أوروبية» بين الشعوب الأوروبية كما هو معروف، فقد أيدها بدون اقتناع حاسم، في ٢٠ أيلول ١٩٩٢ (٥٠,٨ في المئة لمصلحة المعاهدة و٤٩,٢ في المئة ضدها). وتقول التوقعات أنه لو يعاد استفتاء الشعوب الأوروبية مجدداً على المعاهدة، فقد تكون النتيجة سلبية. وهذا يعني أن هذه المعاهدة لم تستطع الاجابة على التساؤلات الكبرى المطروحة في الساحة الأوروبية والتي تعني المواطن الاوروبي مباشرة وبالحاح (مثل البطالة ومشكلة الهجرة والأمن الاجتماعي والاستقلال الوطني... الخ). وفي كل معركة انتخابية، بلدية أو تشريعية أو رئاسية، يعود النقاش حول معاهدة ماستريخت للاحتدام بين مؤيدين ورافضين، في وقت يسير تطبيق بنودها على قدم وساق، الأمر الذي يعتبره الرافضون لها تحدياً للارادة الشعبية وتعدياً على الديمقراطية.

هذه الصفحات تقترح فتح نافذة على النقاش الدائر في فرنسا حول «الاتحاد الأوروبي»، معتمدة على بيبليوغرافيا مختارة من الأدب السياسي الفرنسي تعكس وجهات نظر التيارات العلمية والفكرية والسياسية التي تنتقد المعاهدة أو تؤيدها أو تطرح جلّ ما يمكن طرحه من تساؤلات حولها. وفرنسا، كما هو معروف، قلب أوروبا، فكرياً وسياسياً على الأقل (ألمانيا قلبها الاقتصادي) والفكرة الأوروبية أساساً نبعت منها وترعرعت فيها. والجدل الدائر في فرنسا حول الاتحاد يلخص ويجمع كل ما يجول في اوروبا من آراء. وقد اجمع المراقبون والمحللون، بمناسبة الاستفتاء الفرنسي على المعاهدة، على أن رفض الفرنسيين لها يعني انفراط عقدها وأن موافقتهم، ولو الباردة، عليها يعطيها حظوظاً وافرة للحياة والتقدم.

الاتحاد قوة

يعتقد المتحمسون لمعاهدة ماستريخت بأن اتحاداً أوروبياً قوياً من شأنه أن يخلق توازناً في النظام الدولي الجديد يمنع سيطرة قوة واحدة ـ الولايات المتحدة ـ عليه كما هو حاصل الآن، وأن أوروبا الواحدة لا بد من أن يكون لها كلمة أقوى في النزاعات الاقليمية والدولية، وعلى سبيل المثال في افريقيا والخليج والشرق الأوسط وأفغانستان وغيرها، وعدم وجود سياسة دفاعية وخارجية موحّدة جعل الحرب في يوغوسلافيا ـ قلب أوروبا ـ تستمر طويلاً، وفي ظل تضارب المواقف التاريخية والسياسية حيال الأطراف المتنازعة في يوغوسلافيا، فإن النزاع في البلقان كان يمكن أن يتسبب في حروب أوروبية شاملة، لو لم يكن هناك جماعة أوروبية اقتصادية CEE مع حد أدنى من التضامن السياسي ألم

يكن اغتيال الارشيدوق فرانسوا فرديناند في سارايفو سبباً لاندلاع شرارة الحرب الكونية الأولى؟ ثم أن «مواطنية أوروبية» واحدة هي مفهوم مضاد للعنصرية الضيقة، من شأنه أن يمنع إلى الأبد إمكان اندلاع نزاع ما في أوروبا، وبذلك يتم وضع حدّ نهائي لتاريخ أوروبي مليء بالحروب والصراعات.

وفي رأي «دومينيك بودي»(*) فقد هدف الآباء المؤسسون لأوروبا إلى جعل أية حرب أوروبية شيئاً مستحيلاً وذلك عبر رسم مسار اتحاد دول ذات سيادة. هذا التقارب بين دول كانت في حروب دموية طويلة في ما بينها لا يمكن أن يحدث بين عشية وضحاها. وقد آمن الآباء المؤسسون بأن «أوروبا لا تقوم إلا عبر انجازات حقيقية ملموسة تخلق تضامناً حقيقياً ملموساً». لذلك انطلق مسار البناء الاوروبي من الاقتصاد ليصب في السياسة. ففي عام ١٩٥٠، عام «إعلان روبرت شومان»، كان التقارب السياسي الصرف بين فرنسا وألمانيا مستحيلاً بسبب ما يفصلهما من حروب دامية. لذلك كانت «المجموعة الاقتصادية الاوروبية» أولاً عبر اتفاق الفحم الحجري والفولاذ عام ١٩٥١، ثم السوق المشترك والاتحاد الجمركي والسياسة التجارية، ثم السياسة الزراعية المشتركة.

لقد حركوا الجبال ولكن أين كان المواطن يومها؟ لقد وُضع في هامش المسار المعقّد الذي بدأ بفضل مجموعة من الرجال السياسيين والقادة والاقتصاديين والموظفين الكبار... أما اليوم فلم يعد من الممكن أن يبقى المواطنون خارج اللعبة. لقد عاشت أوروبا وترعرعت وكبرت بعيداً عن المواطن وأحياناً بدونه لكن لم يعد ذلك ممكناً اليوم، لذلك لا بد من نظرة جديدة على الديمقراطية الاوروبية ورقابة الشعب على مؤسسات المجموعة.

عن الاتحاد النقدي الذي يخاف منه البعض، يقول «بودي»(٢) أن النظام النقدي الأوروبي أنقذ فرنسا عدة مرات أهمها عندما تعرض الفرنك الفرنسي، في ايلول ١٩٩٢، للهجوم على الساحة النقدية فأنقذه تدخل البوندسبنك (البنك المركزي الألماني) عندما اشترى مبالغ كبيرة منه ليحميه في وجه الدولار، العملة العالمية الوحيدة حتى اليوم. إن ضعف أوروبا الهيكلي يبدو جلياً في مجال العمالة، ولمواجهة ذلك لا يجب الاستماع إلى أصحاب نظريات الحمائية والانغلاق المعادين لأوروبا بل استعجال البناء الاوروبي ليحل محل الانقسام والتفتت والأنانية السائدين. كما يدعو «بودي» إلى توسيع الاتحاد الأوروبي، لأن انضمام آخرين اليه يعني الثقة به ويجعل منه القوة الاقتصادية الأولى في العالم (بناتج قومي قائم قدره ٥٨٨٨ مليار دولار) أمام الولايات المتحدة (٥٥٦٧ مليار دولار) واليابان (٣١٥٨ مليار دولار).

(*) نائب فرنسي وعمدة مدينة تولوز. كان صحافياً مراسلاً في لبنان والشرق الأوسط.

(٢) BAUDIS. Dominique «**L'Union**» éd Laffont/ Ramsay. Paris 1994.

أوروبا حقيقة يومية رغم العثرات

«باسكال فونتان»(*) يرى في اوروبا جواباً على التحديات الجيوبوليتيكية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. وهي تستمد قوتها من نكريات الحرب العالمية المخيفة ومن إرادة القيمين عليها بصنع مستقبل تستحيل فيه العودة إلى حرب كهذه. لقد فهم الجميع أن السلام لا يمكن بناؤه على سيطرة المنتصر على المهزوم بل بالبحث المتواصل عن نظام يقوم على المساواة في الحقوق والواجبات، على الأقل بين الدول، والبحث عن المصلحة المشتركة وتطبيق المبادىء الديمقراطية في العلاقات الدولية.

لقد انهارت الايديولوجيات في هذا القرن العشرين وبقيت أوروبا حقيقة وهي تستعد لضم أعضاء جدد. فلماذا هذا الإغراء الذي تمارسه الفكرة «المجموعتية» في الوقت الذي أدت فيه هذه الفكرة مهمتها الاساسية بتحقيق التعايش السلمي بين فرنسا وألمانيا العدوتين اللدودتين تاريخياً وفرض السلام في أوروبا عموماً؟

يجيب «فونتان»(٣) بأن المسار التوحيدي الأوروبي عرف محاولات فاشلة عديدة في الأعوام ما بين ١٩٤٥ و١٩٤٩، مروراً بمشروع «شومان» عام ١٩٥٠، ومشروع الجيش الأوروبي الموحد الذي لاقى الفشل، حتى التوقيع على معاهدة روما عام ١٩٥٧، حين عرف الأوروبيون أن الاتحاد السياسي أو الأمني أو العسكري غير ممكن قبل المرور باتحاد اقتصادي وتجاري يحقق الحد الأدنى من المصلحة المشتركة القابلة للتطور والنمو والازدياد.

ويقول منتقدو معاهدة ماستريخت أن الاتحاد كان حاجة أيام المعسكر الشرقي وقد انتفت اليوم بنهايته وزوال الحرب الباردة. ويرد «فونتان» بأن انقلاب العالم الجيوبوليتيكي لا يلغي ثمار التجربة التي عاشتها أوروبا خلال عقود طويلة، بل على العكس، فغروره ملأ الفراغ الناشىء عن اختفاء الشيوعية عبر بناء قارة تضمن السلام، وتشجع الاعمار والتوافق الاجتماعي، وتفرض تقدماً أوروبياً على طريق الوحدة أو الاندماج.

وإذا بقي منطق الاندماج القاري هو السياسة المسيطرة لدى دول الاتحاد الخمس عشرة ولدى الدول التي تنتظر الالتحاق به، فإن شكل هذا الأخير وطموحاته تتحدد وفق ذلك. لقد حلّت «أوروبا التسعة» مكان أوروبا الوفاق الألماني ـ الفرنسي، ثم أصبحت «أوروبا الاثنتي عشرة دولة» غنية بالعمقين الشمالي والجنوبي (من بريطانيا إلى اليونان مروراً باسبانيا والبرتغال) قبل أن تنضم النمسا والسويد وفنلندا من الشمال الاسكندنافي. وبقدر ما تستمر المؤسسات المشتركة في احتواء الحساسيات الثقافية

(*) استاذ في معهد الدراسات السياسية I.E.P. في باريس والمدير الاداري للبرلمان الأوروبي.

(٣) FONTAINE. Pascal **«L'Union européenne»,** éd. du Seuil (collect. Points/ Essais). Paris, Mai 1994.

والسياسية المختلفة للدول الأعضاء مع استخراج إرادة واحدة مشتركة، فإن المجموعة الأوروبية سوف تستمر في الوجود كجسم مستقل ليس في نظر الشعوب التي تتكون منها فحسب بل في نظر شركائها والمنافسين أيضاً.

أوروبا اليوم حقيقة اقتصادية وتجارية تعبر عن نفسها بصوت واحد أمام محاضر عالمية كبرى متعددة الأطراف وفي ميادين حساسة، كالتعاون السياسي، حيث تتزايد المواقف المشتركة. وفي عالم حوّله التطور التكنولوجي إلى «قرية كونية»، لا تستطيع أوروبا فرض نفسها إلا عبر تأكيد هوية مشتركة موحدة في مواجهة أقطاب النفوذ والقوة في أميركا وآسيا. وكما في الأمس، فإن الممارسة المشتركة للسيادات الوطنية تبدو اليوم جواباً طبيعياً في مواجهة مشاكل الكون المشتركة: السيطرة على الدفق المالي، حماية الموارد الطبيعية، مكافحة التخلف، السباق التكنولوجي، المنافسة التجارية... الخ. كلها تحديات يعجز كل بلد أوروبي عن مواجهتها بوسائله الخاصة وبمفرده. ولكن كيف يمكن صياغة جواب واحد مشترك ونظرة واحدة مشتركة للحاجات والطموحات بين أمم تفصل في ما بينها عوامل عديدة من الثقافة إلى التقاليد إلى المتخيل العام من أدينبرغ إلى أثينا ومن لشبونة إلى كوبنهاغن؟

على صعيد آخر، تفتش كل من فرنسا وبريطانيا اللتين تملكان تقليداً عريقاً كقوتين عظميين، عن ممارسة نفوذ على السياسة الأوروبية وطبعها بطابعهما الخاص. هناك دول أخرى تؤيد تنظيماً أوروبياً فدرالياً، كألمانيا مثلاً، أو سياسة تسوية وسط كايطاليا. وتُعبِّر دول البنيلوكس (هولندا وبلجيكا واللوكسمبورغ) عن موقف متردد حيال أوروبا سياسية تؤكد على هويتها العالمية. وثمة دول أخرى، كالنمسا والسويد وفنلندا، تملك مقاربة مختلفة إذ أنها، نتيجة تقليد عريق من الحياد، لا تتحمس لرؤية أوروبا كقوة عظمى عسكرية أو حتى سياسية.

إن شخصية أوروبا الغد لا يمكن أن تخرج عن القاسم الاصغر المشترك لارادات الدول الاعضاء ومقارباتها المختلفة. ومناهج التعاون الجديد بين الحكومات في مجالات عديدة، كالسياسة الخارجية والدفاع والتعاون القضائي، يمكن أن تعيق عملية اتخاذ القرارات المصيرية وأن تتعرض بالأذى لوحدة الهيكلية المجموعتية. ثم أن البريطانيين والدانمركيين والسويديين والفنلنديين قد حصلوا على إعفاءات واستثناءات واسعة تطال ميادين يفضلون أن يحافظوا فيها على حريتهم الكاملة، الأمر الذي يتناقض مع وحدة العمل والتعاون التي عليها تأسست وعملت المجموعة. والخطورة ان تتحول أوروبا الخمس عشرة دولة أو العشرين دولة مستقبلاً إلى منطقة واسعة للتبادل الحر، تديرها مؤسسات ضعيفة غير قادرة على فرض سياسة واحدة مشتركة ولا على تأكيد شخصية دولية متميزة.

على الرغم من ذلك، يدعو «فونتان» إلى عدم فقدان الثقة بالمنجزات التي حققتها أوروبا

حتى اليوم، إذ باتت القوة التجارية الأولى في العالم وهي تحاور أميركا واليابان من الند إلى الند، وغدت المصدر الأول للمساعدات الحكومية المتجهة نحو تنمية العالم الثالث. لقد أصبحت أوروبا حقيقة يومية معاشة، والانجاز الكبير هو التحول الذي حصل من «أوروبا المواطنين» إلى «المواطنية الأوروبية»؛ مواطنية الاتحاد الأوروبي.

الوحدة الأوروبية في التنوع والتعدد والحرية

أما روبير تولمون(*) فيقول أن التوقيع على معاهدة الاتحاد في ماستريخت قد أثبت أن اتحاد أوروبا لم يكن سياسة ظرفية مرتبطة بالحرب الباردة، وبالتالي مصيرها الاختفاء مع اختفاء هذه الأخيرة: لقد ثبت أن أوروبا تغطي مساحة جديدة رحبة لمصائر الاوروبيين حتى لو أن بنية الاتحاد ما تزال ضعيفة بعض الشيء حتى اليوم(٤).

إن عجز الأوروبيين أمام ازمات مثل البطالة والبوسنة، هو نتيجة ضعف اتحادهم، الشيء الذي اضعف بدوره دعم الرأي العام لهذا الاتحاد. وأوروبا، حسب تعريف تولمون لها، هي قارة أولاً ثم مجموعة من الشعوب والأمم، وهي أيضاً موطن حضارة خرج منها العالم الحديث، وهي اخيراً فكرة سياسية، محاولة لا سابق لها، تحد كبير وصعوبة هائلة: تعايش سلمي بين شعوب لم تعرف في تاريخها سوى الحروب والنزاعات.

تاريخياً سيطر تياران متعارضان على «أوروبا قبل أوروبا»: تيار قاد الشعوب إلى الصراع والمواجهة في ما بينها، وتيار قادها نحو التقارب فالوحدة. لقد بدأ البناء الأوروبي بالفحم الحجري والصلب لأنه عجز عن أن يبدأ بالسياسة والدفاع. وكانت معاهدة روما عام ١٩٥٧ بفضل المؤسسين الأوائل، وعرف تطبيقها أزمات عديدة كادت أن تودي بها. وفشلت محاولات تحقيق اتحاد اقتصادي ونقدي، ولكن نجحت أول محاولة لتوسيع المجموعة الأوروبية عندما انضمت إليها، عام ١٩٧٢، أربع دول هي بريطانيا وايرلندا والدانمرك والنروج قبل أن يصوّت الشعب النروجي ضد هذا الانضمام. وبذلك أصبحت المجموعة تضم تسع دول، قبل أن تصبح «أوروبا العشرة» بانضمام اليونان عام ١٩٨١، ثم «أوروبا الـ ١٢» عام ١٩٨٨ بانضمام اسبانيا والبرتغال عقب مفاوضات جد عسيرة(٥).

ويقوم البناء الأوروبي بعيداً عن هيمنة أي طرف داخلي أو خارجي، لكنه، على الرغم

(*) مدير عام المفوضية الاوروبية ومفتش عام المالية وأستاذ مادة «الاندماج الأوروبي» في معهد الدراسات السياسية .I.E.P في باريس ومؤسس «الجمعية الفرنسية لدراسات الاتحاد الاوروبي».

(٤) TOULEMON. Robert «**La Construction Européenne**», éd. de fallois (collection Références). Paris 1994.

(٥) في بداية عام ١٩٩٥ انضمت السويد والنمسا وفنلندا بعد أن رفض النروجيون مجدداً الانضمام.

من ذلك، يقوم على مجموعة من الأسئلة التي تحتاج إلى أجوبة. من هذه الأسئلة: ماذا تنتظر الدول المؤسّسة لهذا الاتحاد؛ كذلك الدول التي انضمت لاحقاً إليه مع اختلاف ثقافاتها ومؤسساتها وحتى أحياناً نواياها، كذلك الدول التي تنتظر الانضمام؟ ماذا يريد هؤلاء من الاتحاد؟ كيف يستطيع هذا الأخير كسب ثقة المواطنين بعد هذا الفشل على مستوى العمالة والنمو؟ كيف يمكن بناء دفاع خارجي يقوي الاتحاد وتحالف الديمقراطيات؟ وكيف يمكن حماية الحدود الداخلية بدون التعرض بالأذى لحقوق الانسان وبدون قيام رقابة على الحدود؛ كيف يستطيع الاتحاد الأوروبي تقليل مساحة العنف وعدم الاستقرار والبؤس في القارة الأوروبية؟... إلخ.

يجيب روبير تولمون أنه على الرغم من اختلاف المصالح ووجهات النظر، استطاعت المجموعة الأوروبية أن ترسم خطاً مشتركاً ساهمت المفوضية الأوروبية في ترسيخه من خلال مقترحاتها. والشبكة المؤلفة من ممثلي الوزارات الوطنية ومستشاري زعماء الدول والحكومات، سهلت البحث عن التسويات السياسية، هذا البحث الذي هو أيضاً من واجبات الرئاسة التناوبية. وساهم البرلمان أيضاً في ذلك لأنه ينظم المواجهة المستمرة بين وجهات النظر الوطنية في الائتلافات السياسية التي تتخطى الأوطان بشكل واسع عريض.

في المحصلة، تبقى الهوة الوحيدة الحقيقية، بحسب تولمون، هي تلك التي تفصل بين هؤلاء الذين يتمنون البروز التدريجي للديمقراطية فوق ـ الوطنية التي يترتب عليها توسيع تدريجي للميادين الخاضعة لقانون الاكثرية، وأولئك الذين يرفضون ذلك. بين هؤلاء وأولئك، فإن التسوية الوحيدة الممكنة في اتحاد مؤهل للتوسع هي في ايجاد استثناءات تأخذ بعين الاعتبار أوضاع ومواقف الدول الأقلوية. لكن يتوجب على هذه الدول الاقرار بأن من نتائج ذلك تشكّل نواة أساسية في حضن المجموعة المؤلفة من دول ترفض التقدم على وقع المترددين.

لقد اتخذ النقاش حول المؤسسات وجهاً ديماغوجياً وأثار الكثير من الانفعالات، الأمر الذي استُعمل غالباً لمقاومة التجديد. ونحن اليوم أمام أطروحتين متعارضتين تخطاهما الزمن، لأن أوروبا لن تكون مجرد نسخة من النموذج البرلماني الكلاسيكي، ولن تكون فدرالية ذات نظام رئاسي على الطريقة الأميركية:

هل ستصبح أوروبا دولة ـ فوقية؟ كلا، يجيب تولمون، إلا إذا أرادت الاستئثار بالسلطة الأسمى أو الأعلى التي لم تعد تنطبق على حقائق العالم الحالي.

هل ستصبح فدرالية؟ كلا إذا قصدنا من وراء كلمة فدرالية ما نعرفه من فدراليات تاريخية تملك صلاحيات حصرية في ميدان العلاقات الخارجية. لنتكلم بالأحرى عن اتحاد ذي صيغة فدرالية. وإذا كان ذلك يؤدي إلى تفسير خاطىء من قبل أولئك الذين يترجمون فدرالية بمركزية (أي بريطانيا)، فلنضع الكلمة إذن بين مزدوجين. المهم ليس الكلمة بل

الحقيقة، والحقيقة انه لن تكون هناك أوروبا بدون مؤسسات أوروبية تستمد شرعيتها من اتفاق الدول واقتراع الشعوب.

ويؤمن تولون بأن الاتحاد الأوروبي يملك جميع حظوظ النجاح المادية والانسانية التي تمكنه من التطلع إلى إن يكون قوة عالمية عظمى. وهو القوة الوحيدة التي تتسع وتقوى بالانضمام الاختياري الارادي لجيرانه. لكن كما سبق واستنتج الفيلسوف ڤاليري «أوروبا لا تملك سياسة فكرها»، ومصدر ضعفها الأساسي هو عجزها عن تكوين جسم سياسي موحّد عبر مؤسسات قوية وشرعية في آن معاً. والخطأ، ليس كما يعتقد كثير من المتحمسين لأوروبا، هو بسبب قصر نظر الحكومات الوطنية. فهناك شعور مشترك بالانتماء والهوية والمصير المشترك قد نما وتطور عند النخب. لكن هذه الأخيرة عجزت عن نشره ـ أو ربما لم ترد نشره ـ في أوساط الشعب.

ويتابع تولون أن البعض يظنون أن أوروبا ستبقى كما هي الآن: قوة كبرى من نوع جديد غير قادرة على الحركة والفعل كالقوى الكبرى الأخرى، ولكن قوة يُحسب لها حساب. هذه إحدى الفرضيات الممكنة. فالمصالح المشتركة هي من الأهمية بحيث أنها تمنع حدوث تصدع أو انفكاك، ولكنها ليست إلى هذه الدرجة من الأهمية التي تسمح لها بتكوين فدرالية حتى من النوع المرن. وهناك فرضيات أخرى ينبغي أخذها بعين الاعتبار. الواحدة متشائمة وهي لا تتحدث عن انفكاك بل عن ذوبان في ساحة واسعة من التبادلات مفتوحة على باقي العالم، مزدهرة ولكن بدون شخصية حقيقية أو إرادة خاصة بها. هذا هو النموذج الذي تحلم به بريطانيا، متناسية أن العالم لا يقتصر على سوق فحسب. الفرضية الأخرى متفائلة وتتكلم عن الوعي المشترك. فبعد مرحلة من الصعوبات والانكفاء وقلة الود، تظهر فرص جديدة سواء في غمرة السلام العارم أو في مواجهة تهديدات جديدة. وتخرج أوروبا منتصرة على احقادها ومخاوفها وترددها لتبتكر شكلاً سياسياً جديداً على قياسها: ديمقراطية شاسعة متعددة الأمم تحترم هويات شعوبها ولكنها، على الرغم من ذلك، تتخذ شكل الدولة. هذا النجاح سوف يسمح للأوروبيين بأن يبيّنوا للانسانية جمعاء طريق خلاصها ورقيها: إنه طريق الوحدة في التنوع والتعدد والحرية.

أوروبا الخرقاء

إذا كان المتحمسون لمعاهدة ماستريخت يرون في الاتحاد الأوروبي قوة وحلاً للعديد من المشاكل والمعضلات، فإن معارضي هذه المعاهدة يركزون على هذه المعضلات التي تعترض طريق الاتحاد، ويبدون عن تشاؤم واضح حيال المستقبل الاتحادي إذا نجحت أوروبا في تحقيق وحدتها المرجوة.

في رأي فيليب دوڤيلييه[٦]، أحد قادة اليمين المتشدد في فرنسا، فإن الاتحاد الأوروبي جسد بلا روح وهو يتّجه نحو النموذج الفدرالي عبر اختفاء «حق الفيتو الوطني» وتبنّي القرارات بالأغلبية النسبية حتى عندما يتعلق الأمر بنقاط وقضايا جوهرية. وهذا يعتبر قفزة نوعية خطيرة تهدد استقلال وسيادة الأوطان المندرجة في الاتحاد.

أما عن المواطنية، فتقوم معاهدة ماستريخت بتنويبها نهائياً إذ أن المادة الثامنة تخلق مواطنية أوروبية تعلو على المواطنيات وتنافسها لتقوم بامتصاصها من فوق في نهاية المسار. والمواطنية الحقيقية، في رأي دوڤيلييه، هي أن يكون الانسان مواطن الدولة التي ينتمي إليها فقط، وله حق التصويت فيها وليس في أية دولة أخرى حتى لو أقام فيها لفترة جد مديدة. والمواطنية هذه لا تتعارض والانتماء الاوروبي أو تلغيه.

عن الديمقراطية، يقول دوڤيلييه، أن ماستريخت تفرز أوروبا بيروقراطية تعاني من خلل ديمقراطي لسببين:

ـ مركزية السلطة في بروكسل، وهذا منافٍ للديمقراطية التي تعني أن يقرر الشعب بنفسه العدد الاكبر من الأشياء وأن لا يفوّض سلطاته إلا إلى مؤسسات قريبة منه يستطيع مراقبتها.

ـ «أوروقراطيو» بروكسل لم ينجحوا في بناء الدولة فوق ـ الفدرالية، ولا يريدون، في المقابل، تحسين مراقبة الدول لنشاطهم. وفي المحصلة، لا يحصل تقدم لا في طريق الفدرالية ولا في طريق الديمقراطية، وهذه كارثة لأن بروكسل (عاصمة الاتحاد الاوروبي) تضم في كل يوم صلاحيات جديدة إلى سلطاتها.

أما عن حركة الأشخاص، فيقول دوڤيلييه أن ماستريخت تفقد الدول القدرة على مراقبة المهاجرين لأن مفرداتها تبقى غامضة في المواضيع التالية:

ـ «حرية مرور وتحرك البضائع والأشخاص والخدمات والرساميل» (المادة الثالثة من معاهدة روما ١٩٥٧). على أي أشخاص تطبق حرية المرور والحركة؟ فقط مواطني الدول الأعضاء أو أيضاً الأجانب من غير الدول الداخلة في المعاهدة؟ وماذا تعني «حرية الحركة»؟ هل تعني التحرك تحت الرقابة أو خارجها؟ يبقى النص مبهماً.

ـ إلغاء مراقبة الحدود، إذ تؤكد المعاهدة على حق الدول الأعضاء في القيام بالاجراءات التي تعتبرها ضرورية لمراقبة المهاجرين إليها من دول غير تلك الموقعة. لا شيء يمنع إذن أية دولة عضو في الاستمرار بمراقبة حدودها مثلاً، عبر التأكد من هوية من يجتازها. لكن في العام ١٩٨٥ وقعت دول المجموعة «اتفاق شنجن» (بُدءَ بتطبيقه عام ١٩٩٥) الذي

(٦) DE VILLIERS Philippe. **«Notre Europe sans Maastricht»**. éd. Albin Michel. Paris 1992.

يلغي مراقبة الحدود الداخلية للمجموعة الأوروبية، وهذا تخلّ جديد عن السيادة: ماذا يعني حق الدول الاوروبية الموقعة بمراقبة المهاجرين إذا تخلت كل منها عن حقها بمراقبة حدودها حيث يمكن أن يدخل المهاجرون عبر الدول المجاورة؟

أما عن النقد فالاتحاد الأوروبي يقترح عملة مسيّسة، في رأي دوڤيلييه، ومركّزة تستبدل النظام المعمول به حالياً والقائم على اللامركزية والتنافس. وذلك يحمل مخاطر عديدة، في رأيه، منها:

ـ القفز في المجهول يوم اختفاء العملات الوطنية المستبدلة بالعملة الأوروبية الموحدة (الايكو ECU).

ـ وإذا افترضنا أن النظام النقدي الجديد فرض نفسه فإنه يكون منحرفاً. فاليوم عندما تقوم دولة من المجموعة بادارة جيدة لاقتصادها، يكافئها السوق فتتحسن عملتها وتنخفض نسب فوائدها مما يجبر الدول الأخرى على حذو حذوها. غداً لن يكافىء السوق هذا البلد أو ذاك، بل ربما يجبره على تغيير سياسته الحسنة إذا تبنت معظم الدول الأوروبية الأخرى قرارات مالية مغايرة. بتعبير آخر، إذا كان التلامذة السيئون أقلية فلن يصحح لهم النظام الجديد الخلل، ولكن عندما يصبحون أغلبية فسيسمح لهم النظام باجبار الآخرين على أن يصبحوا سيئين هم أيضاً.

عن البطالة، يقول دوڤيلييه، أن ماستريخت تقود إلى اقتصاد مثقل ومزيد من البطالة لأنها لا تحل مشكلة المهاجرين ولا تتصدى للنزعة السائدة حول التبادل الحر العالمي الذي يمكن أن يقضي على قطاعات اقتصادية برمتها. ثم أن تكاليف الفدرالية سوف تقضي على الفوائد التي تجنيها دول المجموعة من السوق المشترك. والاقتصاد المنتج لفرص عمل، في رأيه، يقوم على أوروبا ليبرالية لا تنوء تحت ثقل الدولة ـ الفوقية وعلى التنافس بين العملات داخل «النظام النقدي الأوروبي EMS» وعلى نظام فعال يمنع دخول العمالة الأجنبية المهاجرة.

البيروقراطية مقبرة أوروبا

ميشال جانو، رئيس «بيت أوروبا» في باريس، يدعو إلى التخلص من بيروقراطية بروكسل، ويقول أن معرفته بالمؤسسات الأوروبية منذ عام ١٩٥٩ جعلته يتحقق من أن موظفي بروكسل ولوكسمبورغ (مركزا المفوضية الأوروبية والمجلس الأوروبي) يعطون المثل الواضح على هذا الانحراف الذي يمكن أن تؤدي إليه تكنوقراطية يغيب عنها الحسيب والرقيب. و«جحيم» بروكسل، كما يقول، مبلّط بالنيات الحسنة. ونوعية الموظفين جيدة عموماً، لكن نتيجة عملهم تسيء إلى الصورة الأوروبية بشكل خطير، وإذا بقيت الأمور على حالها فالنتيجة قد تكون كارثية.

أما الكاتب تييو دورنييه[٧]، فيستشهد بالزعيم الألماني بسمارك الذي قال يوماً أن «الذي يمارسون السلطات المطلقة هم البيروقراطيون وليس الملوك». فالبيروقراطية نشرت ثماراً عسيرة الهضم في أوروبا، ومعاهدة الاتحاد تعاني من غموض بعض أحكامها التي تبدو وهمية، إذ أن كل أمة وقعت عليها من منظور خاص وحسابات خاصة وفهم خاص وأهداف خاصة، لذلك فهناك خمس عشرة معاهدة وليس معاهدة واحدة. وبيروقراطية بروكسل، في رأي الكاتب، «مصنع نفوذ ونخب» (هناك ٣٥٠٠ موظف أوروبي) وعدوى هذا المرض تصيب الدول الاعضاء حيث تفشت في شكل خطير. وفي الوقت الذي يجب على البرلمان الأوروبي المنتخب من الشعب مباشرة أن يتولى أمر العلاج، نجده ممزقاً يفتش عن وحدته فلا يجدها. وتأتي معاهدة ماستريخت لتنقذ المظاهر ليس إلا، وهي تبين فعلاً عن رغبة موظفي بروكسل بالهروب إلى الأمام. فما فعلوه هو «وضع الثور أمام العربة» والأجدر كان التقدم إلى الأمام أي تعميق الاتحاد ودمقرطة مؤسساته قبل توسيعه ليشمل دولاً شمالية لها شروطها وثقافتها وطرق عمل مؤسساتها المختلفة. والمؤسسات التي خُلقِتْ حديثاً لمحاربة البيروقراطية، يسميها دورنييه «بيروقراطية الرقابة لضمان فعالية البيروقراطية»، أي أن هذه المؤسسات أتت اكثر بيروقراطية وجاءت لتدعيم البيروقراطية التي تدعي محاربتها.

«المواطنية الأوروبية» ومفهوم «الخدمات العامة»

مع إنشاء الاتحاد الأوروبي وتوسيعه (بانضمام النمسا والسويد وفنلندا)، تصبح أوروبا مساحة أكثر فأكثر اتحاداً واندماجاً. هذا التحول يضع قواعد اللعبة الأساسية والمؤسسات الموجودة في كل أمة أمام امتحان عسير، خاصة وأن هذا الاطار الأوروبي الجديد يميل في تنظيمه العام نحو إعطاء السوق المشترك امتياز «المنظّم الوحيد». ومن ناحية أخرى، فإن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تضع أمام المحك احتكار الدولة التقليدي لبعض النشاطات. أمام أفق كهذا، سؤالان يفرضان نفسيهما بشكل ملح: كيف يمكن تحقيق مواطنية أوروبية حقيقية؟ هل هناك من مستقبل للخدمات العامة؟

يقول الباحثان الفرنسيان بيار بوبي وجان ـ كلود بوال[٨] أن هذين السؤالين متصلان ببعضهما بشكل وثيق: ظهور مواطنية أوروبية يُقاس بمحتوى ونوعية الخدمات الموضوعة في المصلحة العليا للشعب.

لقد ظهر مفهوم الخدمة العامة لأول مرة في اواخر القرن التاسع عشر ليبّين التطور العميق الذي وصلت إليه الدولة الليبرالية. الفهم التقليدي للدولة المؤسس على السلطة

---

(٧) DORNIER Thibaud. **«En finir avec les bureaucrates européens»,** éd. Première ligne. Paris 1994.

(٨) BAUBY Pierre et BOVAL Jean- claude. **«Pour une citoyenneté européenne»,** éd. de l'atelier, Paris 1994.

والسيادة اهتز تحت عبء التحولات الاقتصادية والسياسية والايديولوجية: التصنيع والمركزية يتطلبان تدخلاً فاعلاً من الدولة للحفاظ على التوازنات الاجتماعية؛ الليبرالية السياسية والنموذج الجمهوري يشددان على بناء دولة قانون تمر بتجديد السيادة الدولانية (من دولة) وخضوعها للقانون، الايديولوجيات الجديدة أرادت جعل الدولة لاعباً اجتماعياً... إلخ.

لقد امتد تدخل الدولة، وراح مفهوم الدولة المقدمة للخدمات ينمو ويتطور. ومرت الدولة من «ضامن خارجي» إلى «مسؤول حقيقي» عن النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. إن مبدأ الخدمة العامة يحاول إذن تجديد نظرية الدولة عبر إكمال فكرة السيادة بواسطة الخدمة. الدولة توضع إذن في وضعية تبعية أي خاضعة للقانون وموضوعة في خدمة المواطنين.

في بداية هذا القرن العشرين، ظهرت نواة مفهوم الخدمة العامة بشكلها الناضج: مولجة ومكلفة بتلبية حاجات الشعب، ومطلوب منها أن تعمل بطريقة منتظمة ومستمرة في شروط متساوية للجميع، وقواعد عملها ممكنة التعديل في كل لحظة بواسطة السلطة صاحبة الصلاحية. ويُفهم نظام الخدمة العامة كوسيلة لفرض قواعد معينة على الادارة ونظم عمل لصالح مجموع أصحاب الحق مستعملي هذه الخدمات. وعلى الرغم من ذلك يبقى مفهوم الخدمة العامة، في بعض الدول الأوروبية كفرنسا مثلاً، ذاتياً وليس موضوعياً، لأنه لا يوجد كمفهوم خاص قائم بذاته بل فقط عبر إرادة واضعيه: يعتبر خدمة عامة كل نشاط اجتماعي تقرر السلطة الحكومية أنه كذلك.

ويتابع الباحثان أن ايديولوجية الخدمة العامة تتطور على هذه القاعدة. الدولة هي الوصية على الجماعة وحامي كل فرد منها. وهي تستفيد من البديهة المثلّثة التالية: الدولة تفهم في كل شيء وهي معصومة عن الخطأ وتريد خدمة الجميع. لذلك فارادة الخدمة العامة تعتبر أعلى من أي نشاط خاص، لأنها تتجه بالكامل نحو إرضاء حاجات المجموعة، وتحركها مصلحة الغير بدلاً من المصلحة الخاصة، وهدفها ليس البحث عن الربح. في الوقت نفسه، يُنظر إلى ادارة الخدمة العامة على أنها الاكثر فعالية اجتماعياً، وهي منفتحة على الجميع وذات الكلفة الأقل الممكنة. باختصار هي الاكثر قدرة على تحقيق وضمان الخير العام، وتعمل في الوقت نفسه على تخفيض شأن الفروقات الاجتماعية.

ويعاني الاتحاد الاوروبي من غياب مفهوم واحد جامع للخدمات العامة التي تختلف من بلد أوروبي إلى آخر ومن حقبة إلى أخرى لأنها تطورت عبر الزمن. وهي نتيجة للبناء الاجتماعي الذي يختلف تبعاً للزمان والمكان الأوروبيين. لكن مراقبة التطور التاريخي للاتحاد الأوروبي، من معاهدة روما عام ١٩٥٧ إلى معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٢، تسمح باستخراج المنطق الذي حكمه وهو المصلحة المشتركة. لكن، منذ وضع السوق المشترك ثم السوق الموحّد موضع التنفيذ وحتى الآن، فإن أوروبا مؤسسة على التبادل

الحر وسيطرة السوق والتنافس، الأمر الذي أدى إلى تفكيك مفاصل الخدمات العامة وزعزعة أسسها وبناها. فالمبادىء الكبرى التي قام على أساسها الاتحاد الاوروبي ـ نمو التبادل الحر والتنافس وحقيقة الكلفات والأسعار ـ وضعت الخدمات العامة في موضع المشتبه به. بالطبع فإن المادة ٢٢٢ من معاهدة روما التي خلقت المجموعة الاقتصادية الاوروبية، تؤكد على حياد هذه الأخيرة حيال نظام الملكية المعمول به في كل من الدول الأعضاء. ولكن لم تأخذ معاهدة ماستريخت بعين الاعتبار وجود مؤسسات وشركات عامة، والمادة ١٣٠ من هذه المعاهدة تدعم خضوع هذه المؤسسات للتنافس وتجعل من ذلك «سياسة مشتركة».

والمادة ٩٠ من معاهدة روما تخص تحديداً الخدمات العامة وتحتوي ثلاث فقرات. الأولى منها تمنع على الدول الأعضاء صياغة قواعد ونظم خاصة للمؤسسات العامة تتناقض مع المعاهدة. والثانية تقول أن المؤسسات الموكولة إليها إدارة خدمات اقتصادية ذات منفعة عامة تخضع لقواعد هذه المعاهدة، خصوصاً لقواعد التنافس ضمن مصلحة المجموعة الأوروبية وليس خارجها، في حين أن الفقرة الثالثة تطلب من المفوضية الأوروبية السهر على تطبيق هذه المادة ووضع التوجيهات والقرارات الخاصة لتطبيقها في الدول الأعضاء. هذه المادة تلخص منطق البناء الأوروبي وتناقضاته، فالفقرة الأولى منها تخضع الخدمات العامة للقواعد العامة للمنافسة، والفقرة الثانية تتوقع حدوداً واضحة لتطبيقها وتعطي وجوداً قانونياً ـ أي في القانون المجموعتي ـ للمصلحة العامة، بينما تعطي الفقرة الثالثة للمفوضية سلطة تطبيق هذه القواعد بشكل مباشر ومبالغ فيه. ولكن يجب الاعتراف بأن الفقرة الثانية لم تطبق حتى الآن إلا بشكل محدود، وبأن المفوضية اعتبرت ذلك استثناءً بسيطاً على قواعد المنافسة يجب تأويله بشكل محدود جداً، وبأن محكمة العدل الاوروبية لم تأخذ به في أحكامها.

تعددية التشريعات

هذه مسألة جدية أخرى تواجه الاتحاد الأوروبي. وإلى تعددية الحالات داخل جماعات المهاجرين، تضاف تعددية المواقف التشريعية في الدول الأوروبية الأعضاء[٩]. فالتشريعات في هذه الدول ليست هي نفسها حيال المشكلة نفسها. أضف إلى ذلك أن مشكلة المهاجرين ليست هي نفسها في كل الدول الأوروبية بل تختلف من مكان إلى آخر، وقد توجد بشكل مقلق في بلد معين وتختفي تماماً في بلد آخر، داخل الاتحاد الأوروبي. لذلك فالسؤال: ما هو الإطار المرجعي العام؟ وكيف يمكن تفسير الغياب شبه الكامل لسياسات خاصة نابعة من المفوضية الأوروبية؟ وما هو التقييم الذي يمكن أن يوضع

(٩) MAPPA Sophie, (Sous la direction de) **«L'Europe des 12 et les autres»**, éd. Karthalas Paris 1994.

للسياسات التربوية «متعددة الثقافات» التي تم وضعها منذ خمس عشرة سنة؟

في السيادة

بحسب الكاتب ورجل القانون المختص بالعلاقات الدولية شارل سان ـ برو[١٠] فإن تحويل صلاحيات وطنية إلى بروكسل بموجب معاهدة ماستريخت يشكل خرقاً للشروط الأساسية للسيادة. هذه الشروط حددها المجلس الدستوري الفرنسي في قراره الصادر في ٢٢ أيار ١٩٨٥:

- احترام مؤسسات الجمهورية.
- استمرار حياة الأمة.
- ضمان حقوق وحريات المواطنين.

وحتى لو كانت هذه الشروط ناقصة ومبهمة، فأنها تمنع الحكومة من التخلي مثلاً عن السياسة النقدية والمالية للدولة الوطنية، لأن هذا التخلي لا يسمح باستمرارية حياة الأمة ولا بضمان حقوق وحريات المواطنين ولا بتأمين الاحترام الكافي لمؤسسات الجمهورية؛ الأمر نفسه ينسحب على الدفاع والدبلوماسية والقانون. إذن تشكل معاهدة ماستريخت تعدياً على السيادة الوطنية لأنها تؤسس لـ «اتحاد نقدي» و«سياسة خارجية وأمنية مشتركة» و«تعاون وثيق في القضايا الداخلية والقضائية» و«مواطنية اتحاد تتضمن حق الترشيح والانتخاب» للمواطن الأوروبي في «انتخابات البلديات والبرلمان الأوروبي في أي بلد أوروبي يسكنه».

في الاطار نفسه، يقول فرانسوا غوغل[*] أن التعايش بين قواعد قانونية تنبع الواحدة منها من مؤسسات وطنية والأخرى من مؤسسات المجموعة الأوروبية، يطرح على كل من البلدان الأعضاء مشاكل عديدة معقدة ويمكن أن يولّد تعارضاً تاماً ينسحب خصوصاً على مسألة المواطنية[١١].

أما بول ماري دولاغورس[*] فيعتقد بأنه لو وُقّعتْ معاهدة ماستريخت في بداية الجمهورية الخامسة لما استطاعت فرنسا أن تمارس السياسة الخارجية التي مارستها حتى الثمانينات: لما استطاعت أن تقيم العلاقات مع الصين الشعبية ولا إدانة حرب الأيام الستة في الشرق الاوسط عام ١٩٦٧ ولا الوقوف ضد حرب فيتنام، في وقت أيدت الدول

---

(١٠) SAINT-PROT Charles. «L'agression juridique contre la souveraineté nationale. In Philippe de Saint- Robert. **«L'Europe déraisonnable»,** éd. Valmonde. Paris 1992. P.P.149 à 163.

(*) عضو سابق في المجلس الدستوري ورئيس شرف مجلس الشيوخ الفرنسي السابق وصاحب مؤلفات عديدة.

(١١) GOGUEL François. «Traité de Rome, Acte Unique, Accords de Maästricht» in ibid. P.P. 33 à 45.

(*) كاتب وصحافي، رئيس لجنة دراسات الدفاع الوطني ومدير مجلة Défense Nationale.

الأوروبية الأخرى الولايات المتحدة، ولما استطاعت أن تنسحب من المنظمة العسكرية لحلف الأطلسي ووضع ستراتيجية مختلفة عن تلك التي تبنتها هذه المنظمة.

باختصار، فأن السياسة الخارجية التي تبنتها فرنسا لمدة عشرين عاماً انطلاقاً من الجمهورية الخامسة كانت مستحيلة الوجود لو كان هناك اتحاد أوروبي، إلا إذا شاءت باريس أن تخرج عن قواعد هذا الاتحاد وتصطدم بشركائها، أي أن لا تطبق عملياً معاهدة الاتحاد، مع مخاطر استفزاز الحلفاء وانفراط عقد المعاهدة، مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج سلبية خطيرة على المستويات الداخلية والخارجية، الاقتصادية والسياسية وغيرها(١٢).

من جهته، فرانسوا دورسيڤال (*) يحذّر من أن تتحول أوروبا إلى ألمانيا كبرى، وتصبح برلين عاصمة أوروبا، الأمر الذي يوقظ المخاوف الفرنسية العتيدة من ألمانيا بدلاً من أن يخفيها كما تهدف المعاهدة(١٣).

الجنرال بيار غالوا (**)، يتساءل أنه في حال وجود «جيش أوروبي» مستقبلاً فضد من سيتدخل؟(١٤).

ـ ضد روسيا؟ إذا استيقظت روسيا من كبوتها الحالية، فالجيش الأوروبي لا يشكل في مواجهتها قوة فعلية يُحسَب لها حساب.

ـ في الداخل الأوروبي؟ يتخيّل الجنرال غالوا أن تنامي القوة الاقتصادية الالمانية سوف يؤدي إلى اتساع أسواقها، وانضمام ألمان بولونيا وهنغاريا ومقدونيا وبلغاريا وسلوڤاكيا.. الخ. ماذا يستطيع «الجيش الأوروبي» أن يفعل في مواجهة عودة هؤلاء إلى حضن الوطن ـ الأم القوي؟ وهل يمكن استعمال الجيش الاوروبي لقمع إرادات الشعوب وتطلعاتها؟ هل بمستطاع هذا الجيش أن يفعل ذلك مع الحفاظ على وحدته وتماسكه في الوقت نفسه؟

ـ خارج أوروبا؟ كل ما حدث حتى الآن من افريقيا إلى الشرق الاوسط والشرق الأقصى وأميركا اللاتينية، أظهر مواقف أوروبية متباينة. ومؤخراً فأن حرب الخليج الثانية والصراع اليوغوسلافي قد بيّنا التناقضات بين مصالح الدول الأوروبية المختلفة. وهكذا فمن الصعب أن نتوقع تدخلاً للجيش الأوروبي في الخارج بأسم مصلحة أوروبية مشتركة وجدتْ ان استعمال النظام العسكري الأوروبي لا بد أن يخضع في مرحلة أولى

---

(١٢) DE LA GORCE Paul- Marie. «Analye de l'Union Politique», in Ibid. P.P. 16 à 67.

(*) مؤلف كتب عديدة ورئيس تحرير أسبوعية Valeurs Actuelles وشهرية Le Spectacle du Monde.

(١٣) D'ORCIVAL Francois. «La France devant l'Europe Allemande?» in ibid.

(**) المستشار الأمني السابق للجنرال ديغول وصاحب مؤلفات عديدة حول الستراتيجية والسلاح النووي.

(١٤) GALLOIS Pierre. «Reflexions sur la défense de l'Europe», in Ibid. P.P. 61 à 67.

على الأقل لقاعدة الاجماع، الأمر الذي يشلّه تماماً. لذلك يستخلص الجنرال غالوا أن الجنرال ديغول كان على حق عندما نادى بأن تبقى الحرب قراراً وطنياً محضاً وبأن يبقى الدفاع مسؤولية وطنية مستقلة. وهذا لا ينفي التضامن والتحالف الأوروبيين في أي حال من الأحوال.

سفير فرنسا جيلبير بيرول(*) يتساءل ماذا يبقى من الدبلوماسية الفرنسية بعد ماستريخت، ويجيب: لا شيء تقريباً. فالدبلوماسيات الوطنية ستختفي تماماً، وهناك ثلاث طرق تقطعها معاهدة ماستريخت: طريق التعاون مع الولايات المتحدة وطريق التعاون مع العالم العربي وحوض البحر الأبيض المتوسط وطريق التعاون مع العالم الثالث بشكل عام(١٥).

في المسألة الزراعية

عن هذه المسألة، يقول الصحافي همبرت رامبو(١٦) أنه منذ عشر سنوات لم تمر سنة واحدة في فرنسا بدون ثورة فلاحين: مواجهات بين الشرطة والمزارعين المتظاهرين الذين يرمون بمحاصيلهم أو يحرقونها أمام مباني البلديات والشرطة والمجموعة الأوروبية. وقد أعرب المزارعون الفرنسيون في مناسبات لا تحصى عن تذمرهم وشعورهم العميق بالخيبة. وكان من المفترض في المجموعة الأوروبية أن تلعب دور المخلص بالنسبة الى المزارعين الفرنسيين، لكن هناك احتمالاً كبيراً أن تكون حفار قبور هؤلاء. عام ١٩٥٧ لم تغب النوايا الحسنة عن صائغي معاهدة روما خصوصاً في ما يتعلق بالمسألة الزراعية. لقد دعت هذه المعاهدة الى زيادة الانتاجية الزراعية بهدف السماح للمزارعين وسكان المناطق الريفية بتحسين مستوى معيشتهم، وتحقيق استقرار السوق، والحصول على أسعار معقولة لهم وللمستهلكين ووقف الهجرة من الريف إلى المدينة. بعد جيل على ذلك، تبدو النتيجة مخيبة للآمال. والمتوقع أن تستمر المعركة بين المزارعين الفرنسيين وبروكسل وباريس لفترة مديدة. لكن أهل الريف الفرنسي، كما يقول رامبو، يتمتعون بتاريخ طويل يتجاوز الألف عام، في حين أن عمر المجموعة الاوروبية لا يبلغ الأربعين عاماً.

(*) مدير عام ايرفرانس والرئيس السابق لجهاز الصحافة والاعلام في رئاسة الجمهورية (١٩٦٣ ـ ١٩٦٧) والسكرتير العام الأسبق لوزارة الخارجية الفرنسية (١٩٨٦ ـ ١٩٨٨).

(١٥) PÉROL Gilbert. «Yaura- t- il encore, après Maästricht, une diplomatie française», in Ibid. P.P. 67 à 98

(١٦) RAMBAUD Humbert. «L'Europe agricole d'Ubu», in Ibid P.P.107 à 121

أوروبا ومشكلة التعايش مع «الآخر»

تتخطى رهانات الاتحاد الأوروبي حدود المجتمعات التي يتألف منها. في الداخل هناك بلدان كانت في الأمس عدوة في ما بينها تتأهب لتقاسم مصير واحد مشترك. وفي الخارج تتغير الصلات التقليدية الموروثة من المشهد الذي خلقته الحرب الكونية الأخيرة: هناك أنواع جديدة من التضامن تظهر إلى الوجود، وفي الوقت نفسه تعود عداوات قديمة إلى التأجج من جديد. وفي المحصلة فإنه سواء في الداخل الأوروبي أم في خارجه، تدور المشكلة حول اللقاء مع الآخر.

ما هي مواقف الجماعات المختلفة في الدول الأعضاء حيال الاتحاد الأوروبي؟ أي منها يذهب في اتجاه ادماج «الآخر»، ومن منها يذهب في اتجاه إبعاده؟ كيف تطرح مشكلة الدمج / الابعاد نفسها داخل مجتمعات الجنوب والشرق؟

هذه الأسئلة شكلت محور أبحاث أوروبية عديدة جمعتها الباحثة صوفيا مابا[١٧] في كتاب يخلص إلى الشك في قدرة العمل التربوي والانساني الأوروبي حيال بلدان العالم الثالث على إخراجها من وضعها الحالي الذي تسوده التبعية والتهميش. كما أن محاولة هذه البلدان تقليد النظام السائد والتشبه به ليست فعالة لادماجها، وسياسات البنك الدولي وصندوق التنمية والمجموعة الأوروبية «الادماجية» لم تفضي سوى إلى نتائج عكسية ولم تأت بالحلول المطلوبة. لقد تم فرض «التعددية» والماركنتيلية على هذه الدول، لكن ذلك لم يؤدِ إلى النمو الرأسمالي المطلوب، أي الاندماج. النتائج كانت مختلفة تماماً عن التوقعات مثل الانطواء داخل اشكال مجتمعية بائدة والأصولية والبسماركية الجديدة... الخ. لا نستطيع الكلام عن دمج واندماج دون تغيير النظام الغربي نفسه، ودون أن يتم تبني نمط علاقة جديدة تختلف بينه وبين بلدان العالم الثالث.

مشكلة البطالة

حول هذه المشكلة يقول الباحثان «ليبزغ» و«ليبورين»[١٨] أن نهاية الستينات شهدت نهاية التسوية التاريخية بين رأس المال والعمل: قبول العمال بالتايلورية (من تايلور) مقابل قبول رأس المال بزيادة أجور العمال وبتشريعات اجتماعية... الخ. وبهذا الخصوص هناك نموذجان متعارضان جذرياً، الأول هو النموذج الذي تبنته فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والذي اختار طريق تفكيك الطبقة العمالية واستبعادها من مسار اتخاذ القرارات المتعلقة بتنظيم العمل والابقاء على تراتبيات ومناهج التايلورية، والطريق الثاني تسلكه سويسرا والنمسا واسكندنافيا واليابان التي اختارت تحقيق فعالية اكبر للشركات،

---

(١٧) MAPPA Sophie (sous la direction de), **«L'Europe des 12 et les autres»**. Op. cit

(١٨) In Ibid.

وإدماج العمال في مسار تنظيم العمل والتوجهات الانتاجية مقابل ضمان اكبر للعمالة وتوزيع أفضل للنمو.

حسب هذه الصورة، فأن الدول التي سارت على الطريق الأول ـ إبعاد العمال ـ وقعت تحت سيطرة الفريق الآخر من الدول، وذلك عملاً بمبادىء الرأسمالية نفسها، وقد اختارت الذهاب إلى الحرب (حرب الخليج الثانية). وهكذا فأن القطيعة التي يمكن حدوثها من الداخل تلتقي مع السياسة الخارجية حيال الجنوب.

على صعيد آخر فأن السياسات المؤسسة على الفرضية الوهمية القائلة بكونية الثقافات وإمكانية الانتشار السريع للنموذج الغربي بواسطة المال، قد أخفقت تماماً. ويقول الباحث الألماني كارل فون هلدورف[١٩] إن الدفق المالي العارم الذي تم تحويله من المانيا الغربية إلى ألمانيا الشرقية بعد التوحيد والذي تعدى في عام واحد مجموع ما حوّله شمال إيطاليا إلى جنوبها في تاريخ البلد، لم يؤد سوى إلى حالة درامية على مستويات عديدة منها العمالة: ثلاثة ملايين عاطل عن العمل في ألمانيا الشرقية بعد سنة واحدة من الوحدة[٢٠].

في حق «الاختلاف» و«حق المساواة»

يقول عالم الانتروبولوجيا في جامعة مانشيستر بنينا وربز[٢١] أن «حق الاختلاف» في عدد من المجتمعات الأوروبية جاء ليصحّح ثغرات «حق المساواة» الذي تم تفسيره غالباً على أنه واجب يفرض على المهاجر التماثل مع الثقافة المسيطرة. وبالاعتراف له بشرعية خياراته الثقافية (والدينية أيضاً) يمكن بناء جسر اتصال متين مع المهاجر، وتكوين نمط حياة وعمل مشترك. لكن الأسئلة التي تصاعدت من هذا التحول الثقافي والتي فرضت نفسها في الغرب، كانت خطيرة في معظم الأحيان: كيف يمكن لحق الاختلاف أن يُعاش في ثقافات ترفضه أصلاً؟ وكيف يمكن لثقافة تعترف للآخر بحقه أن يكون كما هو، أن تلتقي بثقافة ترفض في المقابل هذا الحق؟ وما هي الآثار السلبية التي يمكن أن تنعكس على هذه الثقافة؟

ويضيف وربز أنه في اللحظة التي تتحول فيها مسألة إدماج المهاجرين في المجتمع الأوروبي إلى نقاش مجتمعي عام، يبدأ المهاجرون بالتعبير عن تمسكهم باختلافهم الديني والثقافي: تظاهرات جماهيرية وفتاوات دينية ترفض القيم الغربية. وهذا ما يحدث خصوصاً في بريطانيا وفرنسا حيث تتكاثر الجوامع والأندية والجمعيات الدينية التي دخلت حتى إلى قدس أقداس النظام الغربي (المصنع).

---

(١٩) In Ibid.

(٢٠) ويجدر التذكير بأن «الاتحاد الأوروبي» يضم اكثر من ٢٠ مليون عاطل عن العمل و٥٥ مليون يعيشون تحت «عتبة الفقر»، وهي أرقام تذهب في اتجاه تصاعدي على الرغم من كل الاجراءات الحكومية لمحاربة الفقر والبطالة في أوروبا.

(٢١) In Ibid.

هذه اللحظة تلتقي مع وعي المهاجرين أن العودة إلى بلادهم لم تعد مطروحة وأن تسهيلات عديدة تفرض البقاء في الغرب. إن القبول من جهة ومن الجهة المقابلة بفكرة أن التساكن بات لا بد منه، يخلق عند البعض اشكالية الاختلاف ويدفع آخرين إلى تأكيد اختلافهم بشكل أقوى وإلى رفض المجتمع الاكثري.

وهكذا فالمسألة ليست هل أن المجموعة الأوروبية ستأخذ المشكلة الدينية بعين الاعتبار أم لا وكيف ستفعل ذلك. فالتعددية الثقافية دخلت المدارس الأوروبية بمبادرة من المفوضية الأوروبية في بروكسل بأسم حق الاختلاف، لكنها أدت، في معظم الحالات، إلى تكوين غيتوهات مدرسية حقيقية مؤلفة من تلامذة ذوي أصول أجنبية.

النزعة الامبراطورية ستقضي على أوروبا

الكاتب ميشال بانتون(*) يقول أن المجموعة الاوروبية بادارتها الناشطة ومفوضيها القادرين وسلطاتها القادرة على إخضاع الدول الأعضاء هي، في رأي بعض السياسيين، المدخل لدولة اوروبية سترى النور؛ دولة فدرالية ستترك للأمم القديمة الفرنسية والألمانية تحديداً، «حكمها الذاتي» أي حرية تنظيم وتربية أبنائها وتعليمهم أو تمويل تقاعد موظفيها، لكن لا شيء آخر(٢٢). هذه الدولة الفدرالية ستفرض الطاعة على جميع الشعوب الأوروبية، عندما ستتخذ القرار بشن الحرب أو بتحديد قيمة عملتها أو بتوقيع معاهدة مع قوى كبرى عالمية أخرى، اليابان أو أميركا مثلاً.

انطلاقاً من هذه الفرضية، يتساءل بانتون: منذ عاش الرجال في مجتمع فأن عدد ونوع المنظمات السياسية لم يكن أبداً غير محدود، والتمحيص يدل على أنه كان محدوداً جداً: شعوب قبائل، أمم، امبراطوريات؛ ما هي هذه الفئات الكبرى التي جربها التاريخ مرات عديدة؟ ما هي الدوافع الاخلاقية والروحية التي تحركها وما كان مصيرها؟ لماذا الامبراطوريات دوماً قصيرة الحياة، وأدت في معظم الحالات إلى الانحلال ثم الزوال وأحياناً اختفاء الشعوب التي أرادت تجميعها؟ إلى أي «نوع» تنتمي أوروبا بروكسل التي هي في طور «البناء»؟

عندما كانت الامبراطورية السوفياتية تغطي نصف القارة الأوروبية، كان يواجهها «العالم الحر»، ولكن ماذا تعني هذه الحرية؟ هل هي حرية التبادل والرأسمالية والسوق

(*) خريج معهد البوليتكنيك في باريس ويتمتع بتجربة صناعية عالية وهو مؤسس وأول سكرتير عام لحزب «اتحاد الديمقراطيين الفرنسيين UDF» الذي يحكم فرنسا حالياً إلى جانب حزب شيراك. كان مستشاراً مقرباً من الرئيس ڤاليري جيسكار ديستان خلال سنوات حكمه السبع وهو الآن نائب في البرلمان الأوروبي. معارضته لمعاهدة ماستريخت كلفته الطرد من حزبه فأصبح مقعده في البرلمان الأوروبي معزولاً لأن لا مكان له، كما يقول، بين معارضي المعاهدة الآخرين من شوفينيين متعصبين أو شيوعيين أو يساريين متطرفين.

(٢٢) PINTON Michel. «**L'Europe de Bruxelles ou la tentation impériale**» éd. F. X. De Guibert. Paris

الحر؟ لا نستطيع حصر مفهوم هذه الحرية فقط بالاقتصاد. هل تعني الحريات العامة والديمقراطية وحرية اختيار الحاكم عبر الاقتراع الحر؟ هذا صحيح لكن ذلك يعني حصر الحرية بالمفهوم السياسي. هل تعني الحريات الفردية وحرية التنقل والذهاب والمجيء وتغيير المهنة والسكن أو حرية الرأي... الخ؟ هذا صحيح لكن لا يمكن حصر الحرية بالحق الطبيعي.

الامبراطورية ـ شيوعية كانت أم رومانية ـ ليست حالة إنسانية دائمة بل دينامية متغيرة لها جذورها المعروفة: ايديولوجية معينة تفرض نفسها بالعنف ويمكن تجديدها زمنياً وجغرافياً ولها أهداف محددة. وإذا كان ما يميز الانسانية التي تفلت من الامبراطورية من تلك التي تقع فيها هو ببساطة تنظيم سياسي اقتصادي معين أو القدرة على ممارسة الحق الطبيعي، فالتاريخ الكوني يظهر عندئذ قوتين غير متعادلتين: من ناحية، الامبراطورية وديناميتها المرعبة، ومن ناحية أخرى نظم هشة مشكوك فيها، تدير حرية الرجال بانتظار أن تبتلعهم أمبراطورية الطغيان. إن تحليلاً كهذا يقلّل كثيراً من أهمية القوى المعادية للعبودية.

ويقول بانتون أن خطر العبودية يظهر عندما تخفي الايديولوجية شعوراً وطنياً قوياً فتحوله عن أهدافه وتضله وتفسده. ويسمي هذا الانحراف «قومية». وقد دل على ذلك تاريخ فرنسا اليعاقبة ونابليون والمانيا الهتلرية وغيرها في أوروبا. ولمنع ذلك من العودة يظن أنصار «أوروبا الفدرالية» اليوم أنه من الممكن دفع مفهوم الحرية بدون الأمة، لأنهم يخلطون بين «أمة» و«قومية». انهم يقعون في عكس ما يريدون لأنهم عندما يدفعون إلى الأمام مفهوم الحرية خارج الأرض التي تجذرت فيها، فهم يتخلون عنها لصالح القومية، وحساباتهم ليست سوى أوهام خطيرة.

والسلام الأوروبي لا يمكن أن يتقدم بدون الأمم التي يسميها بانتون «مختبرات تجارب الحرية منذ اقدم العصور». إن كياناً سياسياً حراً ومزدهراً لا يمكن اختراعه هكذا في عدة عقود. كثيرون في الغرب اعتقدوا أن تيتو قد نجح، خلال أربعين سنة، في خلق مواطنية يوغوسلافية جديدة. إن «مواطنية اوروبية»، لا تترك للفرنسيين أو الألمان أو الايطاليين هويتهم الوطنية، لا تملك حظوظاً كبرى للنجاح.

ويؤمن بانتون بأننا مثلاً نعلم بالتحديد متى تولد الامبراطوريات ومتى تموت. الامبراطورية السوفياتية ولدت تحديداً في تشرين الثاني ١٩١٧، ولفظت أنفاسها الأخيرة في آب ١٩٩١، لكن نقيض الامبراطورية أي الأمة أو الشعب لا تاريخ ولادة محدوداً له ولا تاريخ وفاة.

متى وُلدَ الشعب الفرنسي مثلاً؟ مع الثورة الفرنسية أم في عهد القيصر عندما كان يسمى الغالي Gaulois؟ وماذا عن تاريخ ولادة الشعب الانكليزي أو الايطالي أو الألماني؟ ربما تكون هذه حالات سهلة لكن في حالات معقدة، كتلك المتعلقة بالشعب الأرمني مثلاً

الذي صهرته الامبراطوريات واخترقته الشعوب وتبعثر دون أن يموت حتى اليوم، فتحديد تاريخ ولادته أمر مستحيل. وكيف نصبح فرنسيين أو ألماناً أو انكليزاً؟ هل باكتساب الجنسية؟ وكيف يتم هذا الاكتساب؟ إن مناقشة مشكلة الجنسية عملية عسيرة وتطرح اشكالات صعبة جداً.

إن أساس مفهوم الشعب ليس مادياً بل روحي معنوي. الشعب يبقى بينما تزول النظم والدول والامبراطوريات، لذلك فنزعة أوروبا لأن تصبح أمبراطورية تحمل خطر إفناء القارة برمتها. لقد برهن التاريخ الطويل أن الامبراطوريات جميعاً سارت إلى الفناء (الرومانية والبيزنطية والعربية الأسلامية والعثمانية والهنغارية ـ النمساوية والألمانية والروسية... الخ.) فالشعوب التي كانت تتألف منها لم تعد مستعدة لبذل التضحيات والدماء للدفاع عن سلطة لم تكن مقتنعة بها. الأمم تبذل التضحيات وتدافع عن نفسها ببسالة. وهذه ليست حال الامبراطوريات على الاطلاق.

إن معاهدة ماستريخت تريد بناء أمبراطورية أوروبية سيكون مصيرها الزوال، كما أثبت التاريخ مراراً وتكراراً!

في إنتظار السلام الشرق أوسطي: تجاذب السياسة والاقتصاد

د. شفيق المصري(*)

كانت السنة الماضية حافلة في لقاءاتها الاقليمية والدولية المتعاقبة. ولعل اكثر هذه اللقاءات أهمية وأبعدها أثراً لقاء قمة عمّان التي عقدت في نهاية تشرين الاول الماضي لتنمية الشرق الأوسط وشمال افريقيا، واللقاء الاوروبي ـ المتوسطي الذي عقد في برشلونة في اواخر تشرين الثاني الماضي.

واذا كان اللقاء الأول خصص لتدارس الخرائط الجيو ـ اقتصادية للمنطقة، فان الثاني خصص لتدارس الأمور الجيو ـ ستراتيجية من كافة مقترباتها. ولذلك كان من الطبيعي ان يشهد اللقاءان تداخلاً في الحضور والتمثيل وبعض المضمون ايضاً. وكان من الطبيعي كذلك ان تتداخل السياسة بالاقتصاد في المؤتمرين معاً، كما تتداخل المصالح الأميركية بالاوروبية والعربية بالاسرائيلية.

وعلى هذا الأساس لم يُستغرب موقف بعض الدول التي سعت الى تقديم السياسة على الاقتصاد، وبعضها الآخر الذي حاول ان يفصل بين الاثنين من اجل كسب المغانم مع الحد الادنى من تكَبّد المغارم. وبصرف النظر عن هذا الموقف أو ذاك، نلاحظ ان التجاذب السياسي ـ الاقتصادي كان ظاهراً في المؤتمرين كما لا يزال ظاهراً في معظم الحالات والتطورات واللقاءات الاخرى التفاوضية وغير التفاوضية. فما هي أبعاد هذا التجاذب؟ وما هي ابرز ملامحه ونتائجه؟

(*) استاذ جامعي في القانون الدولي والعلاقات الدولية.

أولاً: تجاذب السياسة والاقتصاد في قمّة عمّان

١ ـ كان الهدف المعلن لقمة عمان لتنمية الشرق الأوسط وشمال افريقيا: «توفير التسهيلات لزيادة استثمارات القطاع الخاص في المنطقة، ولإقامة شراكة متينة بين القطاعين العام والخاص تضمن تحقيق تلك الغاية وتعمل على تدعيم التعاون والتنمية الاقليميين». ويتضح ومن هذا الهدف المعلن ان الدعوة اقتصادية ـ انمائية ـ إقليمية. إلاّ ان الأهداف الحقيقية لهذه القمة كانت ولا تزال تتناول الاقتصادي والسياسي معاً ولا سيما وفقاً للخرائط الاسرائيلية وخططها:

أ ـ فاسرائيل تسعى منذ زمن بعيد إلى الدخول في صلب الهيكلية السياسية والاقتصادية للمنطقة بحيث ترفع عنها كل درجات المقاطعة المباشرة وغير المباشرة، وبحيث يسبق التطبيع الاقتصادي السلام السياسي او يكون مؤشراً له على الأقل، او ركناً من أركانه. وقد سبق لرئيس الوزراء الاسرائيلي شيمون بيريز ان عبّر عن ذلك، منذ فترة، إذ اشار[١] الى: «اننا اليوم امام فرصة مختلفة تماماً... ولعلّ اكثر الفرص الواعدة تكمن في تطوير السياحة... علينا ان نشيد بنية تحتية بوسائل حديثة... لقد حان الوقت لبناء الشرق الاوسط الجديد... ويتوجب علينا مزج السياسات الحكيمة بالامن الاقليمي واقتصاديات السوق والدبلوماسية المسؤولة... الخ»

والواقع ان هذا المفهوم الرسمي الاسرائيلي للسلام لم يتغيّر حتى الساعة. فالسيد يوري سافير، المفاوض الاساسي الحالي على المسار السوري ـ الاسرائيلي، اكد مؤخراً[٢] ان مفهوم رئيس الوزراء الاسرائيلي للسلام يعني: «انه لا يقتصر على معاهدات ونصوص وإنما على بناء المستقبل، والانتقال من العدائية الى السلام، وخلق تيار ايجابي في الاقتصاد الاقليمي. ومن دون تنمية اقليمية ومن دون قدرة تنافسية للشرق الاوسط، لا يمكن ان يتحقق الاستقرار في المنطقة...».

ب ـ وتدرك اسرائيل ضرورة اعتماد المعيار الجيو ـ اقتصادي وإحلاله محل المعيار التاريخي القومي في المنطقة. ولذلك تسعى الى هذه التركيبة الشرق أوسطية الجديدة التي تستوعب العنصر الايراني والتركي بالاضافة الى الاسرائيلي، في شبكة من العلاقات الاقتصادية الاقليمية وفصلها تدريجياً عن الشمال الافريقي. والمطلوب في المنظور الاسرائيلي ان تصبح هذه المنطقة وحدة اقتصادية متكاملة، بحيث تستند، في حركتها، الى البترو دولار الخليجي والطاقة البترولية العربية والموارد التركية المائية والتكنولوجية

---

(١) من الخطاب الذي القاه شيمون بيريز بمناسبة التوقيع على اتفاق أوسلو في واشنطن في ١٣/ ٩/ ١٩٩٣. انظر: مجلة «دراسات فلسطينية» العدد ١٨، ربيع ١٩٩٤، وكتاب بيريز نفسه: «الشرق الأوسط الجديد» (المترجم) الاهلية للنشر ١٩٩٤.

(٢) راجع حديثه في الـ «نيوزويك» الصادرة في ٢٢/ ١/ ١٩٩٦.

الاسرائيلية المتقدمة والاسواق الاستهلاكية العربية[٣].

واستناداً الى هذه الرؤية الاسرائيلية، ركّزت قمة عمّان على فرض الهيكلية اللازمة لتنمية المنطقة، وفقاً للخرائط والدراسات التي عكفت عليها لجان المفاوضات المتعددة الطرف او التي قدمتها اسرائيل وبعض الدول العربية الاخرى؛ وهي كلها تدعو الى وحدة اقتصادية متكاملة[٤].

واستناداً الى هذه الرؤية ايضاً، وافقت قمة عمّان على انشاء بعض الأدوات «المؤسساتية» المطلوبة لتنفيذ هذا المخطط. والواقع ان جميع هذه المؤسسات او النشاطات تشترط شراكة مباشرة اسرائيلية ـ عربية (كمنظمة السياحة الاقليمية) او رفعاً كاملاً لكافة درجات المقاطعة لاسرائيل (كالبنك الاقليمي للتنمية في الشرق الاوسط) او اتصالاً وتفاعلاً اقتصاديين يوميين بين اسرائيل والعرب (كمجلس رجال الاعمال)[٥].

ج ـ وتتفق اسرائيل مع الولايات المتحدة في العمل على جعل الشرق الاوسط وحدة امنية منضبطة في بحارها ومضائقها وحتى جزرها، بحيث يصبح الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل والسلاح النووي غير الاسرائيلي. وهكذا يصبح بالامكان المحافظة على التفوّق الاسرائيلي النوعي، من جهة، وعلى المصالح الاميركية الستراتيجية، من جهة ثانية.

٢ ـ اما بالنسبة إلى سوريا ولبنان فقد كان موقفهما واضحاً منذ قمة الدار البيضاء (وهي القمة الاولى) التي عقدت في خريف ١٩٩٤ لتنمية الشرق الاوسط وشمال افريقيا. وقد استمر هذا الموقف ازاء قمة عمّان ايضاً (وهي القمة الثانية المعقودة للغرض ذاته). فالدولتان لم تشتركا في المفاوضات المتعددة الطرف وتالياً في القمتين الناتجتين عنها او المستندتين اليها. وهما ترفضان اي بحث للاشتراك في مفاوضات اقتصادية متعددة قبل التحقيق من تقدم ملموس على جبهتي المفاوضات الثنائية. والدولتان تعرفان ان اسرائيل تهدف، من خلال قمة عمان، الى تمرير الشق التطبيعي الاقتصادي وتسويق الشق الاستثماري الاجنبي في الشرق الاوسط، مع اغفال مقصود للوضع السياسي الأمني العالق على مساري التفاوض مع اسرائيل. والدولتان تعرفان ايضاً ان اسرائيل تسعى الى قطاف ثمار السلام قبل إنضاجه، ورفع المقاطعة بكل درجاتها قبل زوال اسبابها. لذلك رفضت سوريا ولبنان هذا المشروع ـ المؤتمر في عمّان، وأكّدتا، مرة جديدة، ان الصيغة التي يجب اعتمادها هي صيغة «السلام الشامل في مقابل الانسحاب الكامل».

---

(٣) وكان بيريز نفسه اول من أطلق هذه المعادلات منذ سنوات.

(٤) كانت صحيفة «الشرق الأوسط» قد نشرت، على حلقات، جميع تفاصيل الورقة الاسرائيلية التي قدمت لقمة عمّان. راجع اعداد الجريدة ذاتها الصادرة بين ١٠/ ١٠/ ١٩٩٥ و١٧/ ١٠/ ١٩٩٥.

(٥) راجع بعض تفاصيل هذه المشاريع ـ المؤسسات في مجلة «السياسة الدولية» العدد ١٢٣ كانون الثاني ١٩٩٦ ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩.

٣ ـ وفي قراءة متأنية لمحاضرة قمة عمّان[٦] والبيان الختامي الصادر عنها[٧] يظهر التجاذب جلياً بين السياسة والاقتصاد. وقد تمثّل هذا التجاذب في عدد من النقاط الساخنة التي شهدها المؤتمر والتي تناولت الاهداف والوسائل معاً. وكانت هذه النقاط قابلة للتفجير في قلب المؤتمر لولا السقف الاميركي المفروض على الجميع، بدءاً من مصر ووصولاً الى السعودية. فالحكومة المصرية تخشى ان يرمي الفصل بين الشرق الاوسط وافريقيا الى تهميش دورها الآسيوي الاقليمي. وقد عبّر المسؤولون المصريون عن هذه الخشية غير مرّة. ثم ان مصر تعتبر ان السلام الشامل سابق للتطبيع وليس نتيجة له. وهي، بذلك، تساند الموقفين السوري واللبناني في ضرورة استكمال المفاوضات مع اسرائيل، ومن ثم في تحريك المشاريع الاقتصادية الاقليمية على إيقاع التقدم السياسي ـ الأمني على هذين المسارين.

ودول الخليج رفضت قيام مصرف التنمية للشرق الأوسط لأسباب متعدّدة، منها انه لن يخدم المصلحة العربية وانما «سيخدم مصلحة اسرائيل بأموال عربية»[٨]. كذلك رفضت دول الخليج التطبيع مع اسرائيل(باستثناء قطر وعمان نسبياً) قبل انجاز جميع عناصر التسوية في المنطقة[٩].

وكانت دول الاتحاد الاوروبي كثيرة التردد إزاء بعض المشاريع الشرق الاوسطية ولا سيما البنك الاقليمي للتنمية. كذلك كان ممثلو الشركات المتعددة الجنسية. وقد اعتبر معظم هؤلاء[١٠] ان فرص الاستثمار في المنطقة لا تزال معلقة، وان الفصل بين السياسة والاقتصاد امر متعذر، وان اي سلام شرق اوسطي لن يكتمل إلاّ اذا ازيلت كافة العوامل التي تسبّب الارهاب وتشنج الاوضاع الشرق أوسطية الأمنية ـ السياسية العامة...

اما الاردن والسلطة الفلسطينية فكان تجاذبهما مع اسرائيل سياسياً واقتصادياً في

---

(٦) صحيفة «الدستور» الاردنية (الصادرة باللغة الانكليزية) نقلت جميع وقائع قمة عمّان والكلمات التي القيت فيها. انظر اعداد الصحيفة الصادرة بين ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٥ و٣/ ١١/ ١٩٩٥. كذلك نشرت مؤسسةWorld Economic Forum جميع وقائع هذه القمة باللغة الانكليزية ووزعتها على كافة المندوبين والصحافيين.

(٧) راجع هذا البيان في الصحف الصادرة في ١/ ١١/ ١٩٩٥، نقلا عن وكالة الصحافة الفرنسية.

(٨) هذا ما صرّح به وزير الدولة للشؤون المالية والصناعة في دولة الامارات العربية منذ ٩/ ٢/ ١٩٩٥، وأكده المسؤولون السعوديون في غير مناسبة.

(٩) هذا ما أكده رسمياً بيان دول إعلان دمشق الصادر عن وزراء خارجية هذه الدول تحت عنوان «وثيقة إطار العمل العربي المشترك»: «الحياة في ٢٠/ ١/ ١٩٩٦.

(١٠) في حديث لأحد مسؤولي البنك الدولي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا (نشر في مجلة «الاقتصاد والاعمال» العدد ١٩٣ كانون الثاني ١٩٩٦) يقول: «هناك العديد من المستثمرين والحكومات يفضلون الانتظار حتى تحقيق المزيد من التقدم في عملية السلام التي تعتبر سوريا شريكاً أساسياً فيها، وعلينا ان لا نتوقع معجزات من قمة عمّان». انظر ايضاً تصريح احد مستشاري الشركات الاوروبية الكبرى التي شاركت في قمة عمان حيث يقول «انا مقتنع ان الكثير من المشاريع ستنطلق في الشرق الاوسط اذا كان هناك سلام، إذا شاركت سوريا ولبنان في العملية». الحديث منشور في صحيفة «الدستور» الاردنية ـ بالانكليزية الصادرة في ١/ ١١/ ١٩٩٥.

الوقت نفسه. ولم يعد وارداً، بعد التوقيع على اتفاقيات السلام، ان يتاح لهما مجال واسع للتفاوض السياسي او للانطلاق الاقتصادي المغاير لمضمون هذه الاتفاقات. تبقى المنافسة بالنسبة لكل منهما مقتصرة على توزيع الحصص، اذا كان ثمة حصص مجزية لهما فعلاً؟!...

٤ ـ وعلى رغم هذا التجاذب بين السياسة والاقتصاد، استطاعت قمة عمّان ان ترسم المعالم «المؤسساتية» لهذا الشرق الأوسط الجديد، لأنها وافقت، باعتراف وقبول اكثرية الدول والمؤسسات الممثلة في القمة، على: إنشاء المصرف الاقليمي للتنمية، والمجلس الاقليمي للسياحة، وجمعية وكلاء السياحة والسفر، ومجلس الاعمال الاقليمي لدعم التعاون والتجارة، والامانة العامة للجنة المتابعة لمجموعة العمل الاقليمية للتنمية الاقتصادية والامانة العامة التنفيذية للقمة الاقتصادية... الخ.

ومما لا شك فيه ان هذه الادوات المؤسساتية كانت ولا تزال موضوع الألحاح الاسرائيلي، لأنها تضمن استمرارية العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل وجاراتها العربية، من جهة، وتكفل رفع كل درجات المقاطعة بين اسرائيل وسائر الدول العربية، من جهة اخرى. ولعل هذه العلاقات المؤسساتية التي اعترفت بها قمة عمان وأقرّتها، جاءت تنفيذاً لمخطط اسرائيلي مدروس منذ مدة غير قصيرة.

وعلى رغم المعوقات التي لا تزال تعترض المسارين السوري واللبناني مع اسرائيل، فان قمة عمان لحظت إمكانية القفز الاسرائيلي فوق هذه الحواجز اذا اتيح لهذه المؤسسات ان تستكمل هيكليتها ووظائفها المرسومة.

ونشاهد اسرائيل، يوماً بعد يوم، تخترق جدران هذه المقاطعة مع بعض دول الخليج التي بدأت تجاهر في علاقاتها معها الى بعض دول المغرب العربي التي انشأت معها علاقات تمثيلية متبادلة(١١).

ويبقى الموضوع، على كل حال، رهن التجاذب السياسي ـ الاقتصادي، ورهن الاصرار الاسرائيلي على التطبيع وما يقابله من تشرذم عربي كامل تضيع معه الارادة العربية ويتماهى المصير العربي.

ثانيا: تجاذب السياسة والاقتصاد في مؤتمر برشلونة

١ ـ كان الهدف المعلن لمؤتمر برشلونة «إقامة علاقات سياسية أقوى وتعزيز الروابط الاقتصادية (بين دول الاتحاد الاوروبي الخمس عشرة وبين دول الحوض الجنوبي

(١١) اشارة الى قيام علاقات تمثيلية متبادلة ومعلنة بين اسرائيل وتونس.

والشرقي للمتوسط الاثنتي عشرة) ومزيد من التركيز على حقوق الانسان»[١٢]. اما الهدف الستراتيجي الابعد فهو انشاء منطقة تجارة متوسطية حرّة مع العام ٢٠١٠[١٣].

إلاّ ان الاهداف الحقيقية التي عبّر عنها مؤتمر برشلونة وما سبقه من تحضيرات وما لحقه من آثار، يمكن تلخيصها بما يلي:

أ ـ يعتبر الاتحاد الاوروبي ان المشروع الشرق الاوسطي محكوم باعتبارات اميركية ـ اسرائيلية على الصعيد السياسي ـ الامني والاقتصادي، وان دور الاتحاد الاوروبي في هذا المشروع لن يكون مقرّراً ولا مجزياً بوجود السقف الاميركي المفروض[١٤]. ولهذا فان المنطقة المتوسطية الأقرب جغرافياً قد تكون الاكثر فاعلية والأضمن اقتصاداً لاوروبا.

كذلك يعتبر الاتحاد الاوروبي ان بعض مظاهر العنف في دول الحوضين الجنوبي والشرقي للمتوسط تؤثر، بحكم القرب الجغرافي، على الوضع الامني المتوسطي بشكل عام. وكي لا ينتقل هذا الوضع الى الدول الاوروبية ولا يتفشى فيها، رأى الاتحاد انه لا بد من تكثيف الجهود وتنسيقها من اجل مكافحة الارهاب واجتثاث اسبابه.

ب ـ يعتبر الاتحاد الاوروبي ان دول الحوض الجنوبي والشرقي للمتوسط تشكل، مع بداية القرن الواحد والعشرين، قوة اقليمية اقتصادية كبرى اذا تكاملت مع دول الاتحاد ذاته. وقد تتمكن هذه القوة الاقليمية من التحكّم بالاقتصاد الدولي راهناً ومستقبلاً، فضلاً عن تحويل البحر الابيض المتوسط، بمنافذه الرئيسية وموقعه الستراتيجي، الى بحيرة اوروبية بارزة[١٥].

ج ـ يدرك الاتحاد الاوروبي ان «المنطقة المتوسطية» الموعودة ليست قريبة المنال على صعيد جيو ـ اقتصادي واجتماعي عام نظراً للفروقات الكبيرة بين دولها. ولذلك يرى الاتحاد انه لا بدّ من تطوير بعض الانظمة السياسية والاقتصادية لدول الحوضين الجنوبي والشرقي. ويرى الاتحاد ايضاً ضرورة تفعيل انتاجية هذه الدول وتحديث اداراتها وتأهيل قدراتها... الخ. فالموضوع، بالنسبة إلى الاتحاد الاوروبي، يتعدى إقرار المشاريع الاقتصادية واستغلال الأسواق الى التنسيق الانتاجي والتجانس الضريبي والتنظيم التجاري... الخ بين المجموعتين.

ومن هنا يأتي العام ٢٠١٠ هدفاً «لبناء» منطقة التجارة الحرّة الموعودة كي يتسنى

---

(١٢) راجع البيان في الصحف الصادرة في تلك الفترة ٢٩/ ١١/ ١٩٩٥، نقلاً عن وكالة رويتر.

(١٣) راجع تفاصيل هذا الموضوع في مجلة «السياسة الدولية» العدد ١٢٣ كانون الثاني ١٩٩٦ ص ٢٥٠ ـ ٢٥٣.

(١٤) انظر مقالنا في مجلة «الاقتصاد والاعمال»، العدد ١٩١ تشرين الثاني ١٩٩٥ بعنوان «قمتا عمان وبرشلونة ـ التنافس».

(١٥) صرّح رئيس الوزراء الاسباني، رئيس المجموعة الاوروبية، اثناء انعقاد مؤتمر برشلونة، «ان المؤتمر سيكون نقطة الانطلاق في السياسة الخارجية لدول الاتحاد الاوروبي بالنسبة الى القضايا المطروحة». راجع حديثه لصحيفة «الحياة» في ١٤/ ٩/ ١٩٩٥.

لدول الجنوب المتوسطي ان تستكمل بنيتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المنتظرة[١٦].

د ـ أما على الجانب الآخر من المتوسط، فان دول الجنوب المتوسطي تعتبر ان الحوار المتوسطي قد يوفّر لها اكثر من مصلحة واحدة:

ـ على المستوى السياسي، يخفف الحوار المتوسطي عن كاهل بعض دول الجنوب، ولا سيما العربية منها، اعباء الضغط الاميركي بعد انهيار الكتلة الاشتراكية، واعباء التنسيق الاميركي ـ الاسرائيلي بعد تداعيات حرب الخليج.

ـ على المستوى الانمائي، تأمل الدول المتوسطية الجنوبية بمزيد من المساعدات الأوروبية غير المشروطة سياسياً.

ـ على المستوى الاقتصادي، تنتظر دول الجنوب ان يصار الى تعزيز التعاون الاقتصادي المتوسطي، وتخفيف القيود التي تفرضها حالياً الاسواق الاوروبية على السلع والعمالة الجنوبيين.

من كل ذلك يتضح مدى التلازم السياسي ـ الاقتصادي في مؤتمر برشلونة. إلا ان هذا التلازم لا يخلو من تجاذب حادّ في الوقت نفسه.

٢ ـ حرص المسؤولون الاوروبيون على التأكيد على ان هذا المؤتمر لا يعتمد على دراسات وخرائط اللجان المتعددة الطرف للمفاوضات، ولا يسعى الى التطبيع كشرط مسبق للتعاون الاوروبي ـ العربي. انه يهدف الى «تعزيز أواصر الحوار، وصياغة حقوق الانسان، واعتماد الديمقراطية ودولة القانون، والحدّ من انتشار الأسلحة النووية وذات الدمار الشامل، وحلّ الصراعات داخل الإطار الاوروبي ـ المتوسطي»[١٧]. وأكد هؤلاء ايضاً ان الشراكة الاوروبية ـ المتوسطية تستند الى شبكة الاتفاقات الثنائية التي بدأ الاتحاد بممارستها مع تونس واسرائيل وقد تمتد الى دول اخرى ايضاً، على ان تضمن هذه الاتفاقات تحسين شروط الانتاج في الدول المتوسطية الجنوبية، ومن ثمّ، تفعيل التبادل التجاري الحر معها وصولاً الى منطقة التجارة الحرّة. وقد لخّص البيان الختامي الذي صدر عن مؤتمر برشلونة[١٨] جميع هذه النقاط من التنسيق والتعاون المشتركين في الحقول المالية والتقنية والبيئية والعلمية والانتاجية والثقافية والاجتماعية (مسألة العمالة) العامة وغيرها.

واستناداً الى هذا التوجه، حرص لبنان وسوريا على حضور مؤتمر برشلونة والمضي

---

(١٦) وهذا الشرط طلبته، في الواقع، دول الاتحاد الاوروبي من مصر كي يتاح لها تحضير نفسها ادارياً وسياسياً وتقنياً لمنطقة التجارة الحرّة مع العام ٢٠١٠ والافادة منها.

(١٧) من البيان الختامي لمؤتمر برشلونة.

(١٨) راجع هذا البيان الختامي في الصحف الصادرة في ٢٩/ ١١/ ١٩٩٥.

في آلياته والتحضير لعقد اتفاقات ثنائية مع الاتحاد الاوروبي في ضوء توصياته[١٩].

إلا ان مؤتمر برشلونة نفسه، على رغم تطلعاته الاقتصادية الواعدة، لم يستطع تجنّب التجاذب السياسي ـ الاقتصادي وذلك لأن:

أ ـ الولايات المتحدة تدرك ان «المتوسطية» ستكون، اذا أتيح لها مجال التحقيق الكامل، على حساب «الشرق أوسطية»، وان هذا المشروع المتوسطي لا يهدف الى التملّص من السقف الاميركي السياسي ـ الاقتصادي وحسب، بل انه يهدف الى مواجهة الزعامة الاميركية الاحادية القطب. لذلك كان من المنتظر ان تواجه الولايات المتحدة هذه «المتوسطية» بما لديها من إمكانات وتمنع اي أفق قريب لتحقيقها. والواقع ان الاوروبيين انفسهم يدركون ذلك، ولهذا توزع موقفهم بين من جاهر في تصدّيه للهيمنة الاميركية، كفرنسا، وبين من اضطر الى المسايرة وتليين المواقف، كإسبانيا[٢٠]. اما لهجة البيان الختامي لمؤتمر برشلونة، فسعت الى التوفيق والمسايرة أكثر من المجاهرة. ولذلك أكدت مقدمة البيان على ان «هذه المبادرة الاوروبية المتوسطية لا تهدف الى ان تحل محلّ المبادرات الاخرى التي بوشرت من اجل السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة، لكنها ستساهم في دفعها الى الأمام».

ب ـ اسرائيل تدرك ان اي إدانة متوسطية لسلوكها السياسي قد يعرقل مسيرتها المخططة للشرق الاوسط الجديد. ولذلك اعترضت على كثير من العبارات التي تحمل إدانة، وإن مبطّنة، لها، واستطاعت ان تعدّل في بعض فقرات البيان وإن لم تستطع حذفها جميعاً. ولذلك لم يشر البيان، صراحة، الى الحق في تقرير المصير، ولا الى الاحتلال، ولا الى تسمية الأرقام للقرارات «الملائمة وذات الصلة بمجلس الأمن».

ج ـ الدول العربية المشرقية أصرّت (ولا سيما سوريا ولبنان) على تغليب اللهجة السياسية على الاقتصادية في البيان، لأنها تعتبر ان الشأن السياسي في التسوية الاقليمية يمهّد للشأن الاقتصادي وليس العكس، ولذلك استطاعت ان تدرج في البيان الختامي بعض الاشارات الى هذا الموقف وان كانت لم تستطع إدراجها جميعاً. وعلى هذا ذكر البيان الختامي مبدأ «الأرض في مقابل السلام»، ومبدأ «حق الشعوب في الممارسة الكاملة للسيادة بالوسائل الشرعية».

ثم ان الدول العربية طالبت بوجوب الفصل بين الارهاب والمقاومة، إلاّ ان البيان الختامي لم يشر الى ذلك.

---

(١٩) المرجع ذاته.

(٢٠) كان وزير الخارجية اللبنانية صرّح مؤخراً ان لبنان سيوقع قريباً اتفاقاً ثنائياً مع الاتحاد الاوروبي. كذلك صرّح وفد تجاري سوري يزور اوروبا ان سوريا تسعى الى عقد اتفاق تجاري مع الاتحاد الاوروبي شبيه بالذي عقده الاخير مع تونس.

د ـ الدول الخليجية تتحفظ على المشروع المتوسطي الذي لم تدعَ اليه للسبب الجغرافي المعروف. وهي تعتبر ان المتوسطية ستؤول ليس الى نوع جديد من التكتل الاقتصادي الاقليمي وحسب وانما الى شرذمة عربية جديدة تفصل بين العرب المتوسطيين وغير المتوسطيين، كما تباعد بين دول الخليج واوروبا. ولأن الاوروبيين يدركون خطورة هذا الموقف الخليجي وآثاره الاقتصادية على مصالحهم، لذلك يكثفون جهودهم الحالية الى الاستعاضة عن ذلك باتفاقات ثنائية اوروبية ـ خليجية. وستؤول هذه الجهود الى إحياء الجو التنافسي الاوروبي القديم بدلاً من التوجه الموحّد.

ومن خلال هذا الاستعراض السريع للتجاذب بين السياسة والاقتصاد على الطاولات التفاوضية التي تتدارس مراحل ما بعد التسوية الشرق الاوسطية وما بعد الزعامة الاميركية المستمرة على ما يبدو لغاية نهاية التسعينات، لا بدّ من التساؤلات التالية:

١ ـ هل تستطيع الدول العربية ان تحافظ على الحدّ الادنى من مصالحها الجوهرية (السياسية والاقتصادية) على الطاولات التفاوضية التي تُدعى اليها، طالما انها لم تستطع، لغاية الساعة، أن تفرض طاولة تفاوضية عربية ـ عربية تنتج مشاريع عربية ـ عربية؟

٢ ـ هل تستطيع الدول العربية التي رفضت التطبيع، لغاية الساعة لأنها تغلّب المعيار السياسي على المشاريع الاقتصادية، ان تصمد بوجه الضغوط الاميركية ـ الاسرائيلية من اجل اعتماد العكس؟

٣ ـ هل تستطيع الدول المتوسطية ـ الجنوبية اقناع الشمال الاوروبي ان المشروع المتوسطي يبقى بعيد المنال إن لم يكشف جهوده المالية والتقنية والعينية في مساعدة الجنوب من دون اي وصاية اميركية ضاغطة؟.

٤ ـ وهل يستطيع لبنان، في هذا الحشد من الطاولات التفاوضية الاقليمية، ان يحافظ على الحد الادنى من مصالحه إن لم يكن لدى المفاوض اللبناني ملفّ واحد مدروس بجرأة علمية وصراحة تفاوضية متحررة من قيود الداخل والخارج؟؟!!...

الإعلام الديني في الشرق الأوسط
واقعه وآفاقه

د. جيروم شاهين(*)

أولاً: ملاحظات منهجيّة

١ ـ «الإعلام الديني في الشرق الأوسط، واقعه وآفاقه» هو موضوع بحثنا. لكنه موضوع، إذا عالجنا مختلف عناصره وأبعاده، يصبح طويلاً لمجلة أبحاث، مهما تعدّدت صفحات فيها لمعالجة بحث من البحوث. لذلك، سننشر، في مرحلة أولى، جزءاً ـ مكتملاً بحدّ ذاته ـ يعالج «الإعلام الديني المسيحي» فقط، آملين أن ننشر جزءاً آخر نكرسه لمعالجة «الإعلام الديني الاسلامي».

٢ ـ ما نتوخّى الوصول اليه في هذه الدراسة هو:

أ ـ اجراء مسح كمّي وجغرافي، لتواجد كل وسائل الإعلام المسيحي (من مجلات، وإذاعات، وتلفزيونات) لتتكوّن لدينا «مورفولوجياً» وجغرافياً وطائفياً، صورة مفصّلة عن تلك الوسائل الإعلامية، فنتبين مواطن قوتها، وضعفها، وانتشارها وانحسارها، وتنوّعها الخ... على مستوى الشكل.

ب ـ بانتقالنا الى مستوى المضمون، سنستخرج ما تثرى به تلك الوسائل، وما تتعثر به ويكوّن لها «مشاكل» تعاني منها. وذلك بعد أن نكون قد استنطقنا القيّمين عليها في ما يعتبرون هم انه «دور» يجب أن تلعبه تلك الوسائل لتسمّى حقاً وسائل إعلام مسيحيّ.

ج ـ نخلص، في نهاية الدراسة، الى تكوين فكرة واضحة ومفصلّة عمّا ترجوه تلك

(*) كاتب وأستاذ في الجامعة اللبنانية ـ كلية الاعلام والتوثيق، الفرع الثاني.

الوسائل، وعمّا تخطط له لتحسّن اداءها فيصبح بمستوى الشهادة التي تصبو أن تقوم بها.

٣ ـ منهجيّة بحثنا لا تعتمد على التحليل الشخصي، وعلى رأي الباحث وملاحظاته وتوجّهاته الدينية والإيديولوجية. بل تعتمد على «تسجيل» آراء، وتحاليل، وملاحظات أصحاب الشأن أنفسهم. فهي أشبه بمنهجيّة بحث ميدانيّ تجميعي، تحمل عناصره المختلفة والمتناقضة أحياناً اعترافاً مادياً ـ إذا صح التعبير ـ بقيمة أو بعدم قيمة حقيقته. وهنا إزائية العناصر، بكامل معطياتها، تشكّل مقارنة تحمل في طيّاتها أحكاماً قيمية تنبع من داخلها وليس من باحث خارجي يكون بمثابة حَكَم عليها.

٤ ـ ما إن بدأنا بتجميع العناصر المادّية للدراسة هذه حتى فوجئنا بندرة المصادر التي نُشرت حول هذا الموضوع. فليس هناك أكثر من كتاب منشور (وضيق التوزيع) حول الموضوع. وهو لا يتضمن أية معطيات احصائية، بل هو حصيلة محاضرات ومداخلات ـ تكاد تكون نظرية ـ في موضوع الإعلام.

لذلك، اتجهنا شطر المؤسسات والمراكز التي تعنى بالإعلام والاتصال ـ وعددها ضئيل جداً. لكننا استفدنا من وجود ـ لا سيما في «مجلس كنائس الشرق الأوسط» ـ احصائيات غير كاملة (مع غياب شبه كامل لاحصائيات بلد بأسره من بلدان الشرق الأوسط). فاستكملنا بقدر ما استطعنا المعلومات الناقصة، سواءً بالسعي الميداني، أم بإيجاد عناصر مبعثرة في مركز آخر ـ هو «المركز الكاثوليكي للإعلام» ـ إنما، هذه المرّة، عبر أعمال مؤتمر قام به حول الموضوع، ولم تنشر هذه الأعمال بعد.

٥ ـ لا نخفي ان الشك خامرنا، مراراً، بالتمكن من متابعة الدراسة لتأتي أكثر ما يكون اكتمالاً، وبالتالي، أفضل ما يكون إفادة للقارىء المهتم بمثل هذا الموضوع. لكن شكوكنا لم تثنِ عزيمتنا. وها اننا نترك للقارىء بعد ان يطلّع بتأنٍ على الصفحات التالية من هذا البحث، ان يحكم إذا ما أتى بحثنا بفائدة له أم لا.

ثانياً ـ المورفولوجيا الجغرافية ـ الطائفية لوسائل الإعلام المسيحي

المجلات

أولى المجلات المسيحية في الشرق الأوسط

أولى المجلات المسيحية انطلقت في لبنان ما بين ١٨٥١ و١٨٧١. فالمرسلون البروتستانت هم الذين أطلقوا، في العام ١٨٥١، المجلة الأولى بعنوان: «مجموع فوائد»، ثم أطلقوا مجلة أخرى، العام ١٨٦٣، بعنوان «أخبار عن انتشار الإنجيل». أما المجلة المهمّة، والتي لا تزال تصدر حتى اليوم، فهي «النشرة». وقد أسسها فان ديك، وبدأت، في العام ١٨٦٦، كمجلة شهرية وسمّاها «النشرة الشهرية»، وفي العام ١٨٧١، تحوّلت الى

أسبوعية باسم «النشرة الأسبوعية».

من جهتهم المرسلون اليسوعيون أسّسوا، العام ١٨٧١، مجلة «البشير». وتعاقبت المجلات المسيحية في الصدور. منها من عمّر طويلاً ثم توقّف ومنها ما انقطع بسرعة عن الصدور. ومن الملاحظ ان المجلات التي كانت وراءها مؤسسات دينية، كالإرساليات والرهبانيات، هي التي أُعطي لها ان تستمر طويلاً. نذكر من تلك المجلات التي عمرّت طويلاً ثم زالت: «البشير» (استمرت ٧٧ سنة)، «رسالة قلب يسوع» (٣٢ سنة)، «الرسالة المخلصيّة» (٣٣ سنة)، «سيدة لبنان» (٣٢ سنة).

المجلات التي ما زالت مستمرة بالصدور

أ ـ لبنان

انطلاقاً من الجدول رقم (١) (والمنشور في آخر هذا المقال) والذي يتضمن عدد المجلات الدينية التي تصدر في لبنان، بوتيرتها، ولغة تحريرها، وناشريها، الخ.. نستخلص الاستنتاجات التالية:

(١) ـ لقد تضمن الجدول رقم (١) أسماء المجلات التي ما زالت تصدر اليوم، في لبنان. وكما رأينا سابقاً، فإن هناك مجلات عديدة توقفت عن الصدور، لا سيما، إبّان الحرب اللبنانية الأخيرة. بالتالي، فإن عدد المجلات الصادرة حالياً يبلغ ٢٨ مجلة. أما من **حيث تاريخ تأسيس هذه المجلات**، فنلاحظ ما يلي:

ـ مجلتان، هما «النشرة» و«المشرق»، تأسستا قبل بداية القرن العشرين وما زالتا تصدران.

ـ ١٢ تأسست مابين ١٩٠٠ و١٩٧٥.

ـ ٦ مجلات تأسست ابتداءً من العام ١٩٩٠.

ـ ٥ مجلات تأسست ما بين ١٩٧٥ و١٩٨٩.

ـ ٣ مجلات لم نتوصل الى تحديد سنة تأسيسها.

نستنتج من هذه المعلومات التفصيلية ان معظم المجلات (وعددها ١٢) تأسست ما قبل حرب العام ١٩٧٥، والقسم الثاني تأسس ما بعد نهاية الحرب اللبنانية الأخيرة، أي ما بعد ١٩٨٩ (٦ مجلات). وأنه، أخيراً، وبالرغم من الحرب فإن ٥ مجلات تأسست خلال تلك الحرب.

(٢) ـ في ما يتعلق **بوتيرة إصدار تلك المجلات**، فإننا نستنتج ان:

ـ ١٠ منها، أي بنسبة ٣٥٪، هي شهرية.

ـ و٧ منها، أي بنسبة ٢٥٪، هي فصلية.

ـ وان الباقي يتوزع كالآتي: ٤ غير منتظمة، ٣ كل شهرين، ٢ سنوية، واحدة نصف شهرية، وواحدة نصف سنوية.

(٣) ـ من حيث **لغة المجلات**، نستنتج انها تصدر بأربع لغات، هي: العربية، والأرمنية، والفرنسية والإنكليزية، موزّعة على الشكل التالي:

ـ ١٢ منها وبنسبة ٤٢,٨٪، تصدر باللغة العربية.

ـ ٨ منها وبنسبة ٢٨,٥٪، تصدر باللغة الأرمنية.

ـ ٤ منها تصدر مزدوجة اللغة (العربية والفرنسية).

ـ ٣ منها، تصدر بالفرنسية.

ـ ١ منها، تصدر بالإنكليزية.

ما يلفت النظر هنا هي النسبة العالية للمجلات الصادرة بالأرمنية، قياساً على نسبة عدد الأرمن في لبنان.

(٤) ـ في ما يتعلق **بالمؤسسة الناشرة**، نلاحظ ان:

الكنيسة المارونية تصدر (٥) مجلات. إذا أضفنا الى هذا الرقم ما تصدره الرهبانيات المارونية (أي ٥ مجلات)، تصبح الكنيسة المارونية هي المؤسسة الأولى التي تصدر (١٠) مجلات أي بنسبة ٣٥,٧٪.

الكنائس الإنجيلية، تحتل المرتبة الثانية في إصدار المجلات المسيحية، فهي تصدر (٦) مجلات، وبنسبة ٢١,٤٪.

تأتي الكنيسة الأرمنية الارثونكسية في المرتبة الثالثة، إذ تصدر (٤) مجلات، وبنسبة ١٤,٢٪.

وتتوزع باقي المجلات على المؤسسات الأخرى التالية: كنيسة الروم الكاثوليك (مجلتان)، مجلس كنائس الشرق الأوسط (مجلتان)، الآباء اليسوعيون (مجلتان)، ومجلة واحدة لكلٍ من الكنيسة الأرمنية الكاثوليكية وحركة الشبيبة الأرثوذكسية.

ما يلفت النظر هنا، هو العدد المرتفع نسبياً للمجلات التي تصدرها الكنائس الانجيلية، قياساً الى عدد أبناء طوائفها، وكذلك العدد المرتفع أيضاً، نسبياً، للمجلات التي تصدرها الكنائس الأرمنية، وأخيراً العدد المنخفض جداً لما تصدره الكنائس الارثوذكسية لبطريركية انطاكيا، فهي، ككنائس، لا تصدر في لبنان أية مجلة، والمجلة الوحيدة الأرثوذكسية (وهي «النور») تصدر عن «حركة الشبيبة الأرثوذكسية».

(٥) ـ في ما يختص **بتمويل** تلك المجلات، فإن الكنائس أو الرهبانيات هي المموِّل الرئيسي، يضاف اليها المشتركون والمتبرعون. وبالتالي فهي لا تعتمد قط على الاعلانات التجارية وقليلاً ما تعتمد على المبيع للأفراد في المكتبات.

(٦) ـ أما **موضوعات** المجلات فيمكن وصفها بأنها «دينية» بشكل أساسي وعام، أي ان كل تلك المجلات المذكورة في الجدول تعالج الموضوع الديني بشكل رئيسي (٢٥ منها تقول عن ذاتها انها «دينية»). لكن تلك المجلات تضيف الى موضوع الدين تسميات هي متفرعات من الموضوع الرئيسي، مثل: لاهوتية ـ عقائدية ـ إعلامية ـ أخلاقية ـ ايقونوغرافية ـ تاريخية ـ روحية ـ رعائية ـ ليتورجية ـ بيبليّة ـ آبائيّة ـ فكرية ـ تربوية كنسية ـ اخبارية.

لكن بعضها يضيف الى موضوعات الدين هذه مواضيع أخرى، فتصبح موضوعاتها، بالإضافة الى كونها دينية: ثقافية ـ اجتماعية ـ أدبية ـ وقصصية.

يبقى أن نشير في هذا الشأن، الى ان بعض المجلات لها نوع من التخصص أو بالأحرى نوع من التمييز عن سائر المجلات الدينية التقليدية. وعلى سبيل المثال:

ـ ٨ مجلات تعنى أيضاً بالموضوعات «**المسكونية**» («لوكورييه أوكيمينيك» ـ المنتدى ـ «لوليان» ـ الرعية ـ المسرّة ـ المنارة ـ «پارول دوريان» ـ «تيولوجيكيل ريفيو»).

ـ مجلتان متخصصتان بموضوعات **للأطفال والأحداث** («بادانيفان ارسكانك» الأرمنية وهللويا).

ـ «حياتنا الليتورجية» متخصصة **بالليتورجيا.**

ـ «بيبليا» جريدة متخصصة **بالكتاب المقدس.**

ـ و«المسرة» متخصصة **بالأبحاث.**

ب ـ فلسطين

تصدر في فلسطين (٢٣) مجلة مسيحية، منها (٢٢) تصدر في القدس وواحدة فقط (مجلة «الكلمة») في حيفا (راجع الجدول رقم (٢) المنشور في آخر البحث). انطلاقاً من الجدول رقم (٢)، ومن معلومات احصائية أُخرى، يمكن الإشارة الى الاستنتاجات التالية:

١ ـ معظم هذه المجلات تصدر **بوتيرة** كل شهرين، أو بوتيرة فصلية، وهناك فقط ثلاث مجلات شهرية من أصل (٢٣).

٢ ـ (٩) مجلات فقط من أصل (٢٣) (أي ٣٩٪) **لغتها** الأساسية هي العربية و(١٤) منها (أي ٦٠٪) تستخدم اللغات الأجنبية.

وبمعنى أدق، ان ٦٠٪ من هذه المجلات موجهة بصورة أساسية للمسيحيين السوّاح والحجّاج الأجانب الذين يزورون الديار المقدسة. وهناك (٩) لغات تستخدم في هذه المجلات.

٣ ـ الكنائس الغربية، وبنوع خاص الكنيسة اللاتينية، هي التي **تُصدر** أكثر من نصف هذه المجلات، وهذا يعكس اهتمام الكنائس الغربية بدور الإعلام المسيحي.

٤ ـ معظم المجلات الصادرة باللغة العربية **تطبع** بمجموعها سنوياً ما يعادل حوالى ٨٣٨٠٠ نسخة، أي بمعدل حوالى ٧٠٠٠ نسخة شهرياً. وهذا الرقم ليس بقليل لجميع المسيحيين بفلسطين، هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار ان الصدور منتظم وان عدد الطبع صحيح كما جاء في تعبئة الاستمارة. وهذا الرقم يؤكد أنه رغم قلّة عدد المجلات الصادرة باللغة العربية إلا أن أعدادها المطبوعة كبيرة نسبياً.

٥ ـ أما من حيث **اختصاص** المجلات، فإنه يقتصر على المواضيع الدينية أساساً، والمواضيع الثقافية والاجتماعية ثانوياً. وليس هناك أية مواضيع تتعلق بالأمور السياسية التي يعاني منها المواطنون المسيحيون.

٦ ـ أما في ما يتعلق **بتمويل** تلك المجلات، فانها تعتمد أساساً على دعم الكنيسة الناشرة والمشتركين أو المتبرعين، وهي لا تعتمد على دخل يأتيها من الاعلانات.

ج ـ سوريا

ست مجلات تصدر في سوريا وهي:

١ ـ «**النشرة**»: تصدرها بطريركية انطاكية للروم الارثوذكس. تأسست في العام ١٩٩٢. لغتها العربية. شهرية. موضوعاتها: روحية، فلسفية، تاريخية، فنيّة.

٢ ـ «**جريدة حمص**»: تصدرها مطرانية الروم الأرثوذكس. تأسست في العام ١٩٠٩. لغتها العربية. موضوعاتها: دينية، ثقافية، مسكونية، اجتماعية.

٣ ـ «**المجلة البطريركية**»: تصدرها بطريركية السريان الأرثوذكس. تأسست في العام ١٩٦٢. لغتها العربية والسريانية. شهرية. محتوياتها: دينية، تاريخية، أدبية.

٤ ـ «**اليقظة**»: تصدرها الجمعية الأرثوذكسية في حلب. لغتها العربية. محتوياتها: أدبية أخلاقية.

٥ ـ «**النشرة العائلية**»: يصدرها الآباء البولسيّون (روم كاثوليك)، في صافيتا. لغتها العربية. محتوياتها: شؤون الأسرة الدينية والإجتماعية والصحة.

٦ ـ «**الكلمة**»: تصدرها الجمعية المسيحية في حلب. لغتها العربية. محتوياتها: دينية، اجتماعية، أدبية.

د ـ الأردنّ

أربع مجلات تصدر في الأردنّ، وهي:

١ ـ «**الأخبار الكنسية**»: يصدرها المجمع الكنسي للطائفة الأسقفية العربية في عمّان. تأسست في العام ١٩٢٥. لغتها العربية. محتوياتها: دينية، ثقافية، اجتماعية.

٢ ـ «**صوت الأرض المقدسة**»: تصدرها كنيسة الملكيين الكاثوليك. محتوياتها: دينية، مسكونية.

٣ ـ «**الكلمة**»: تصدرها مطرانية اللاتين في عمّان.

٤ ـ «**المحبة**»: تصدرها مطرانية الروم الكاثوليك في عمّان.

هـ ـ العراق

مجلّتان تصدران في العراق، وهما:

١ ـ «**الفكر المسيحي**»: تصدرها كنيسة مار توما في الموصل. تأسست في العام ١٩٦٤. لغتها العربية. محتوياتها: دينية، اجتماعية، أدبية، تاريخية، إعلامية، ثقافية.

٢ ـ «**بين النهرين**»: تصدرها الكنيسة الكلدانية في بغداد. تأسست في العام ١٩٧٣. لغتها العربية والسريانية.

و ـ مصر

لم نتمكّن، لأسباب تقنيّة، خارجة عن ارادتنا، من الوصول الى مصادر المعلومات للحصول، بشكل كامل، على أسماء المجلات المسيحية ومواصفاتها. لذلك، يمكننا أن نذكر أهم المجلات التي تصدر في مصر وهي ست مجلات تصدرها بطريركية الأقباط الأرثونكس (وهي من أهم المجلات):

١ ـ «**صوت الراعي**»: تأسست في العام ١٩٧٥. شهرية، لغتها العربية محتوياتها: ثقافية، دينية، قصصية، تربوية، كنسية.

٢ ـ «**مرقس**»: تأسست في العام ١٩٥٨. نصف شهرية. لغتها العربية والانكليزية. محتوياتها: دينية، ثقافية، اجتماعية.

٣ ـ «**مدارس الأحد**»: تأسست في العام ١٩٤٧. غير منتظمة. لغتها العربية. محتوياتها: ثقافية، دينية، اجتماعية.

٤ ـ «**رسالة الشباب الكنسي**»: تأسست في العام ١٩٨٤. غير منتظمة. لغتها العربية. محتوياتها: ثقافية، دينية، اجتماعية.

٥ ـ «**مجلة الكرازة**»: أسبوعية. لغتها العربية والانكليزية. محتوياتها: ثقافية، دينية، اجتماعية، مسكونية.

٦ ـ «**رسالة الكنيسة**»: تأسست في العام ١٩٦٣. فصلية. لغتها العربية. محتوياتها: ثقافية، دينية، اجتماعية، قصصية مصورة، مسكونية. وتصدر الكنيسة الانجيلية مجلّتين:

١ ـ «**الهدى**»: تأسست في العام ١٩١١. شهرية. لغتها العربية. محتوياتها: دينية، مسكونية.

٢ ـ «**المراعي الخضراء**».

ز ـ قبرص

«مجلس كنائس الشرق الأوسط»، يصدر من قبرص (حيث له مكتب اتصال) مجلّتين مسكونيتين وباللغة الإنكليزية، وهما:

١ ـ «**برسبكتيفز**»: وقد تأسست في العام ١٩٨٥ وهي سنوية.

٢ ـ «**نيوز ريبورت**»: وهي فصلية، تغطي النشاطات المسكونية للمجلس والكنائس وتحتوي على أخبار مسكونية عامة.

٢ ـ الإذاعات

الإذاعة هي إحدى الوسائل الإعلامية الأكثر انتشاراً وسماعاً في العالم، لأنه باستطاعة كل شخص، مهما كان فقيراً، أن يقني «ترانزيستوراً» بسعر زهيد. علماً أن دقيقة اذاعية واحدة تستطيع أن تصل الى عدد من المستمعين يتخطى عدد الذين بشرّهم القديس بولس طوال حياته.

والإذاعة لا تعيقها المسافات والحدود. إنها تصل الى كل البيوت، والى داخل السيارات، وفي الشوارع، والسفن والطائرات والصحارى. لذلك اعتبرها الارشاد الرعوي البابوي، وهو بعنوان «عهد جديد» (Aetatis Novae) وسيلة من الوسائل الأولى للاطّلاع والتنشئة. والواقع أن بث البرامج الاذاعية الدينية المسيحية من معظم المحطات الإذاعية في الشرق الأوسط محدود. ويقتصر بث هذه البرامج ـ في حال بثها ـ على المناسبات الدينية الكبرى فقط.

لكن لبنان يتميز بوضع خاص، نظراً لما تؤمنه الدولة فيه من الحريات الأساسية، ومنها احترام الحرية الدينية، وإفساح المجال للمواطنين ببثّ البرامج الدينية يومياً من خلال الإذاعة التابعة للدولة. كذلك وجود إذاعات خاصة، مرخصة من قبل الدولة، تتيح مجالاً واسعاً لبثّ برامج دينية مختلفة وحتى لوجود إذاعة دينية فقط.

كما ان قبرص تتميز ببث برامج دينية مسيحية يومياً. وبخاصة من إذاعة «لوغوس» التابعة لرئاسة الأساقفة في الجزيرة، كما تتضمن برامج الإذاعة الرسمية فترات من البرامج الدينية في بعض أيام الأسبوع وفي المناسبات الدينية.

أ ـ لبنان

إذا استعرضنا واقع البثّ الإذاعي الديني في لبنان، وجدنا ان بثّ البرامج الدينية المسيحية يتمّ عبر أربع محطات إذاعية:

(١) إذاعة لبنان الرسمية (٢) إذاعة لبنان الحر (٣) إذاعة لبنان الحر الموحّد (اهدن) (٤) إذاعة المحبة، وهي إذاعة دينية متخصصة.

١ ـ **إذاعة لبنان الرسمية**: تبثّ برنامجاً دينياً، كل يوم من الساعة السادسة

والنصف صباحاً وحتى الساعة السابعة إلا ربعاً. كما انها تنقل وقائع القداس كل يوم أحد. وأخيراً، تقدم برامج دينية بمناسبة الأعياد الكبرى (الميلاد، والفصح).

٢ ـ **إذاعة لبنان الحر**: تذيع قداساً صباحياً، وزيّاحاً مسائياً يتبع الزمن الطقسي، بالإضافة الى أحاديث دينية تبثّها من حين لآخر.

٣ ـ **إذاعة لبنان الحرّ الموحّد (إهدن)**: تبثّ برنامجاً دينياً صباحياً، وتبثّ كل أحد، رتبة القداس.

٤ ـ **إذاعة صوت المحبة**: وهي كما قلنا. إذاعة متخصصة وتخصصها الكليّ هو الدين المسيحي. برامجها: كتابية، ليتورجية، تراثية، تعليمية، إخبارية، الخ.. وهي برعاية جمعية الآباء المرسلين اللبنانيين الموارنة.

ب ـ قبرص

أما في قبرص فإن البث الإذاعي الديني المسيحي يتمّ عبر **الإذاعة الرسمية** على الشكل التالي:

ـ برنامج روحي برعاية المركز اللوثري مساء كل أربعاء (ربع ساعة).

ـ برنامج ديني، مساء كل سبت (٤٠ دقيقة).

ـ برنامج «الأرثوذكسية اليوم»، مساء كل أحد (٤٥ دقيقة).

ـ القداس كل يوم أحد وأيام الأعياد الكبيرة.

وهناك إذاعة خاصة تمتلكها الكنيسة الأرثوذكسية القبرصية، وهي اذاعة «لوغوس»، وتبث البرامج التالية:

ـ برنامج «بلدنا وعالمنا في ضوء الأرثوذكسية» كل يوم مساءً، من الاثنين الى الجمعة (مدة ساعة).

ـ برنامج «عالم الأرثوذكسية»، كل يوم سبت بعد الظهر (٣ ساعات).

ـ قداس كل يوم أحد ومناسبة دينية.

إضافة الى هذه الإذاعات، يجب أن نشير إلى أن بات روبرتسون الأميركي، وهو أحد قادة كنيسة بروتستانتية مسمّاة «التدبيرية» Dispensationalism ـ وهي كنيسة تنتهج السياسة الصهيونية، يمتلك إذاعة «**صوت الأمل**» في الشريط الذي تحتله اسرائيل في جنوب لبنان. وبالتالي فإن عمل هذه الكنيسة الإعلامي هو تفسير الكتاب المقدس تفسيراً سياسياً وتوظيفه في خدمة الصهيونية.

ج ـ مونتي كارلو

إذاعة «مونتي كارلو» تبث برنامجاً بعنوان «حول العالم»، وهو برنامج روحي، يذاع ليل كل يوم أربعاء ويوم أحد وهو موجّه الى بلدان الشرق الأوسط. وتبثه ليل كل ثلاثاء موجهاً الى بلدان أوروبا وشمال أفريقيا.

٣ ـ التلفزيونات

أما الإعلام الديني عبر التلفزيون، فإن لبنان يكاد يكون هو الوحيد الذي يستفيد من هذه الوسيلة. وهناك ثلاث محطات تلفزيونية تبثّ البرامج الدينية، وهي على التوالي، وحسب الأقدمية:

أ ـ تلفزيون لبنان الرسمي: ويبثّ قداس الأحد، كما انه يبثّ برامج دينية (تراتيل، ونقل طقوس كنسيّة في أيام الأعياد، وتمثيليات دينية). وفي إحصاء تمّ في أيار من العام ١٩٩٣، جاء ان هذه المحطة التلفزيونية بثت، خلال ٣٠ سنة ما لا يقل عن ٦٠٠ ساعة و٤٥٠ برنامجاً تلفزيونياً بين اعداد وانتاج وكتابة وتصوير وإخراج[١].

ب ـ الشركة اللبنانية للإرسال: جاء في الإحصاء نفسه المذكور، انها قدمت طوال عشر سنوات، ضمن برنامج «يوم الرب» جميع امكانات البث المباشر لجميع الاحتفالات والمناسبات والمواضيع التي تتعلق بالكنيسة. وبالتالي قدمت ما مجموعه ٢٥٠٠ ساعة بث[٢].

ج ـ تلفزيون النور: وهو محطّة خاصة متخصصة بالبرامج الدينية. لكن هذه المحطة حديثة العهد، ولم تستكمل بعد هيكليتها الإدارية والفنية وثوابت برامجها.

يجب أن نشير أيضاً إلى ان بات روبرتسون المذكور سابقاً الذي يملك أيضاً محطة تلفزيونية هي محطة تلفزيون الشرق الأوسط. يسرّب منها، عبر برامج دينية، ايديولوجية صهيونية ساخرة ومغرضة. ومن المفيد الإشارة الى القدرة الإعلامية التي تتمتع بها الكنيسة «التدبيرية» في الولايات المتحدة الأميركية، حيث انها تمتلك ١٤٠٠ محطة تلفزيون دينية، و٤٠٠ إذاعة دينية، و٨٠ ألف مذيع من القساوسة الإنجيليين من هذه الحركة «التدبيرية»[٣].

بين ١٥ و١٩ تشرين الثاني ١٩٩٥، عقد اجتماع تأسيسي لشركة «سات ـ ٧» في قبرص شارك فيه ٦٠ شخصاً من قادة الكنائس والاعلاميين المسيحيين في الشرق الأوسط والعالم، إلى ٤٠ هيئة ومؤسسة مسيحية مختلفة ضمّت ممثلين عن كنائس انجيلية كاثوليكية وأرثوذكسية تعهدت ٣٤ منها بالمساهمة بصفة «شريك مؤسس» أو «صديق» في شركة «سات ـ ٧». وتهدف قناة «سات ـ ٧» إلى تقديم برامج تلفزيونية موجهة الى مسيحيي الشرق الأوسط، آخذة في الاعتبار جميع الحساسيات السياسية

---

(١) الدكتور الأب مونس يوسف: مؤتمر «الكنيسة والاعلام» (٢٣ أيار ١٩٩٣) (مداخلة).

(٢) المصدر السابق.

(٣) السمّاك محمد: «الاعلام الإسلامي في الشرق الأوسط». محاضرة ألقيت في ندوة «التواصل الاعلامي في الشرق الأوسط»، منشورات مجلس كنائس الشرق الأوسط، بيروت، ١٩٩٢، ص ٣٧ ـ ٣٨.

والثقافية والدينية التي يختبرها هؤلاء المسيحيون خلال حياتهم اليومية في مناطق وجودهم.

ثالثاً: أهداف الإعلام المسيحي وخصائصه

الآن، وقد استعرضنا المورفولوجيا الجغرافية ـ الطائفية لوسائل الإعلام المسيحي، نتطرّق إلى أهداف الإعلام المسيحي وخصائصه. وهنا نشير إلى أمرين:

الأول، هو أن تسمية تلك الأهداف والخصائص ليست من فعل تحليلنا الشخصي، بل هي خلاصة ما أشار إليه الإعلاميون المسيحيون ـ رجال دين وعلمانيون ـ وكانوا يجمعون عليه، وذلك عقب حلقات، وندوات، ومؤتمرات أقاموها خصيصاً للبحث بموضوع الإعلام المسيحي. ونرتكز هنا، بشكل خاص وليس حصراً، على الندوة التي أقامها «مجلس كنائس الشرق الأوسط» بعنوان «التواصل الإعلامي في الشرق الأوسط»(٤)، وعلى الحلقة الاستشارية للمجلات المسيحية، والتي أقامها المجلس المذكور تحت عنوان «التواصل الإعلامي والتحوّل الإجتماعي»(٥)، وعلى «مؤتمر الكنيسة والإعلام» الذي نظمته اللجنة الأسقفية لوسائل الإعلام (المركز الكاثوليكي للاعلام)(٦).

أما الأمر **الثاني** فإنه يتعلق بضرورة التطرق الى موضوع أهداف الإعلام المسيحي ومدى حقيقة هذه الأهداف المرسومة على أرض الواقع وفي الممارسة الفعلية. هنا، لا بدّ من الاشارة الى أن التحقق من واقعية تطبيق هذه الأهداف المرسومة أو المرجوّة، يظهر لنا بوضوح في الفقرة التالية التي نعالج فيها مشاكل الإعلام، المسيحي. وبالفعل، فإن «المشاكل» التي سيتحدث عنها المسؤولون المسيحيون عن الإعلام تكشف مدى مطابقة الأهداف للواقع المعاش.

يرسم الاعلاميون المسيحيون أهداف الاعلام المسيحي وخصائصه على الوجه التالي: على الإعلام المسيحي أن يهدف إلى:

١ ـ إشاعة الفكر النهضوي الكنسي. «ولا يتمّ ذلك بالتخلي عن الماضي ولكن

---

(٤) عُقدت هذه الندوة في نيقوسيا (قبرص) بتاريخ ١٣ ـ ١٦ آذار ١٩٨٩، ونُشرت أعمالها في كتاب بعنوان «التواصل الاعلامي في الشرق الأوسط»، منشورات مجلس كنائس الشرق الأوسط. بيروت، ١٩٩٢.

(٥) أعمال الحلقة الاستشارية للمجلات المسيحية اقامها المجلس بعنوان: «الوعي الإعلامي والتحول الاجتماعي» وعقدت في ليماسول (قبرص) بتاريخ ٢٩ آذار حتى ٢ نيسان ١٩٩٣. كما ترتكز ثانوياً، على لقاءات أخرى تحت اشراف مجلس كنائس الشرق الأوسط، مثل «لقاء دور النشر المسيحية بالشرق الأوسط»، وقد قام به المجلس المذكور بالتعاون مع الاتحاد العالمي للاعلام المسيحي، وذلك في بيروت وبتاريخ ١٠ ـ ١٣ آذار ١٩٩٤. وأيضاً التقارير التي قدمتها «دائرة الاعلام والاتصال» في المجلس المذكور الى لجنة المجلس التنفيذية في مختلف لقاءاتها.

(٦) عقد هذا المؤتمر، في لبنان، بتاريخ ٢٢ أيار ١٩٩٣ وبمناسبة الاحتفال باليوبيل الفضّي للّجنة الأسقفية لوسائل الاعلام، وبيوم الاعلام العالمي السابع والعشرين والموافق في ٢٣ أيار ١٩٩٣.

بالاسترشاد به من أجل بناء مستقبل أفضل في المسيح الذي هو الفنا وياؤنا، مما يحملنا على ابراز علامات الرجاء في حياة الكنائس بالرغم من معاناتها الداخلية والصعوبات التي تواجهها في محيطها الشرق أوسطي»[٧].

٢ ـ ضرورة تخطي الحواجز السياسية والفلسفية والرعائية من أجل اعادة وحدة الكنيسة، ليس كجبهة ضد أحد، بل كأسلوب حياة مبني على المحبة والسلام بين جميع المؤمنين ومن أجل مصداقية الشهادة المسيحية في هذه المنطقة المتعددة الأديان والثقافات[٨]. وبالتالي يجب توعية الرأي العام الشعبي على أهمية الحركة المسكونية ودورها في المجتمعات التعددية دينياً وثقافياً. كما يجب أيضاً نقل الفكر المسكوني من صعيد النخبة القيادية أو الفكرية الى مستوى القاعدة أو الرعية المحلية[٩].

٣ ـ تعزيز الحوار بين المسيحيين وأتباع الديانات الأخرى في المنطقة حول القضايا الحياتية العالقة. والهدف من ذلك ليس الإقناع العقائدي بل التفاهم حول طبيعة مجتمع العيش المشترك[١٠].

٤ ـ تحويل التعددية الى غنى وليس الى صراعات قبلية: «ان تراثنا هو تراث تعدّد. وهذا أمر مهمّ إلى أبعد الحدود. لم تكن أبداً جماعة بل مجموعة من الجماعات. وإذا أردنا أن نعمد الى التصوير قلنا إننا كمرآة مهشمة، كل قسم يحمل جزءاً من المرآة، ويقول انه يرى نفسه من خلال هذه المرآة. فإذا قصدنا **القبطي** وجدنا أن أحد أهم الأمور التي حدثت عبر التاريخ بالنسبة إليه، هي ان العائلة المقدسة لجأت الى مصر في ذلك الليل الرهيب هروباً من بيت لحم. وإذا قصدنا **البيزنطي** وجدنا ان حقيقة أن يكون أغلب العهد الجديد قد كُتب باليونانية، أمر له شأنه بالنسبة اليه. وإذا قصدنا **الأرمني** وجدنا أن كون الأرمن هم أول أمّة اعتنقت المسيحية أمرمهمّ عندهم. وإذا ذهبنا إلى **السريان** فكونهم يتحدثون لغة المسيح، اللغة الآرامية، هذا هو المهمّ عندهم»[١١].

٥ ـ العمل على تجديد الحضور المسيحي في الشرق الأوسط، في إطار التجدد الروحي، على المستوى الفردي والكنسي، بصورة تؤكد لطف الحضور المسيحي وانشداده الى

---

(٧) كلمة السيد غبريال حبيب، الأمين العام لمجلس كنائس الشرق الأوسط، في افتتاح اجتماع لجنة الاعلام والتواصل في ليماسول (قبرص) بتاريخ ٢٥ أيلول ١٩٩٢.

(٨) المرجع السابق.

(٩) المرجع السابق، راجع أيضاً: القس صموئيل حبيب: «التواصل الإعلامي المسيحي مشكلات وآفاق» في ندوة «التواصل الإعلامي في الشرق الأوسط»، م.م. ص ٧٤.

(١٠) المرجع السابق.

(١١) أغازريان ألبرت: «المسيحيون جزء من تاريخ المنطقة» في كتاب أعمال ندوة «التواصل الإعلامي في الشرق الأوسط»، م.م. ص ١١٢.

خدمة الانسان العربي المعاصر، والتزام همومه وتطلعاته[١٢].

٦ ـ التجدّد الروحي.

٧ ـ أن يكون تشاركياً، تفاعلياً.

٨ ـ أن يقرأ علامات الأزمنة.

٩ ـ أن يربط الكلمة بالفعل.

١٠ ـ أن يميّز بين الحق والباطل، وبين العابر والثابت.

١١ ـ تقديم الثقافة المسيحية للمسيحين، والتبشير بالملكوت انطلاقاً من سيادة المسيح وليس من طوائف.

١٢ ـ شرح كلمة الله ومفهوم الإيمان المسيحي ليس فقط لمن هم داخل الكنيسة، بل أيضاً لأولئك الذين هم خارجها ويرغبون أن يعرفوا شيئاً عن الكنيسة وعن الإيمان[١٣].

١٣ ـ ان يلعب دوراً هاماً أيضاً خارج الجماعة الكنسية أو الإيمانية... «بأن يتحمل مسؤولية الدفاع عن المظلوم، ومساندة المجتمعات المقهورة، وحماية الإنسان الذي يحتاج الحماية، وتنمية الإنسان الذي يحتاج الى التنمية[١٤].

١٤ ـ التخلّي عن فكرة الغلبة أو محق الآخر، وتجاوزها في العمل لتأسيس أو حضن ما يسمّى بالمؤسسات الديمقراطية والتعايش الايديولوجي[١٥].

١٥ ـ التفكير في قضية الحكم، أو مقولة الدولة، وما يستتبع ذلك من تقصير السلطة أو الحكم على قاعدة المواطنية[١٦].

١٦ ـ البحث في أولوية الإنسان في ثقافتنا. فالإقلاع عن الجدالية المذهبية والدينية والتراشق بالتهم أمر أساسي[١٧].

١٧ ـ بذل جهود خاصة لإيجاد أشكال أخرى من الشهادة، لا سيما في مجال الخدمات الاجتماعية، والنضال من أجل العدل والسلام والحوار بين الأديان، لا سيما ان العلاقات بين المسيحيين والمسلمين والمسائل العامة المتعلقة بالعدل والسلام وحقوق الانسان. هي محط أنظار المسيحيين في سائر البلدان.

---

(١٢) الدكتور أسعد موريس: (مدير دائرة الاعلام في مجلس كنائس الشرق الأوسط) «أهداف حلقة الوعي الاعلامي والتحوّل الاجتماعي» (حلقة المجلات المسيحية) راجع أيضاً: البيان الختامي: «التواصل الإعلامي في الشرق الأوسط» م.م. ص ١٢٩.

(١٣) القس الدكتور حبيب صموئيل: (رئيس الطائفة الانجيلية في مصر) في كتاب ندوة «التواصل الإعلامي في الشرق الأوسط»، م.م. ص ٧٤.

(١٤) المصدر السابق ص ٧٤.

(١٥) الدكتور عون سامي: (تعقيب) في كتاب ندوة «التواصل الإعلامي في الشرق الأوسط». م.م. ص ٥٩.

(١٦) المرجع السابق، ص ٥٩.

(١٧) المرجع السابق ص ٥٩.

رابعاً: المشاكل الراهنة للإعلام المسيحي

كيف يرى الإعلاميون الدينيون مشاكل إعلامهم؟

قبل البدء برسم ملامح صورة للمشاكل التي يعاني منها الإعلام الديني في الشرق الأوسط، لا بدّ من التنويه هنا بالتناقض الملاحظ ما بين «الأهداف» التي رسمها الإعلاميون (في الفقرة السابقة) و«المشكلات» التي يعتبرونها قائمة في طريق تحقيق مشاريهم الإعلامية. وبعبارة أخرى: مَن يقرأ انتقاداتهم للإعلام القائم يتضح له ان الأهداف المرسومة ليست إلاّ تمنيات لم تتحقق أبداً على مستوى الممارسة.

مع هذا لنتّبع ملامح الصورة المرسومة للمشكلات:

١ ـ في البداية نجد تساؤلاً يُطرح حول سياسة الدول العربية التي بمعظمها تسيطر على كافة وسائل الإعلام. وبتحديد أكبر يُطرح تساؤل حول ما إذا كانت تلك الدول تنتهج سياسات واضحة في ما يتعلّق بالمسألة الطائفية عامةً، وبطرح تلك المسألة عبر وسائل الإعلام خاصة. يجيب الدكتور محمود اسماعيل الشريف، رئيس تحرير جريدة «الدستور» الأردنية، على هذا التساؤل قائلاً:

«بالنسبة للمسألة الدينية عموماً، والمسألة الطائفية بوجه خاص، سنجد عند التحليل أن هناك اختلافاً في سياسات الدول العربية إزاء هذه المسائل. ينجم هذا الاختلاف عن النسيج الاجتماعي الخاص لكل دولة، ونظام الحكم القائم فيها، وفلسفته الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك من الخطأ تعميم المشكلة في الوطن العربي أو إطلاق الأحكام العامة. فهناك دول تنعم بتجانس في النسيج الاجتماعي، أي أن السكان ينتمون لدين واحد ومذهب واحد. وليس ثمة أقليات دينية تجعل قضية الطائفية مطروحة للبحث، وكأمثلة على ذلك، نورد السعودية والجزائر وعُمان واليمن الشمالي واليمن الجنوبي ودول الخليج. هذه الدول لا تعيش توترات طائفية، وان كانت تعاني، كلها أو بعضها أو بدرجات متفاوتة، من توتر داخل الدين الواحد نفسه، خصوصاً بين من يطالبون بإقامة نظام إسلامي أو دولة إسلامية، وبين من يعارضون هذا التيار.

وهناك دول لا تعاني توترات في العلاقة بين الأديان، رغم وجود أقليات فيها تختلف عن دين الأكثرية، كمثل الأردن، بلدي، وهناك دول كمصر مثلاً تضم أقليات دينية كبيرة وهي تعاني من بعض مظاهر التوتر الطائفي التي تبقى في اعتقادي محدودة ومسيطراً عليها، ولا تشكّل خطراً أساسياً على وحدة الشعب. وهناك دول تعاني، مع الأسف، من مشكلة الاستقطاب الديني الحادّ، وتعيش توتراً طائفياً ومذهبياً عنيفاً ودموياً يقاسي الشعب هناك من مآسيه المختلفة. وكأمثلة على ذلك، عندنا لبنان والسودان. لذلك فإن تصوير العالم العربي وكأنه يخوض حروباً طائفية على جميع الجهات هو تصوير خطر وخاطىء ومُبالَغ فيه. ان من الأصح القول ان هناك بؤراً محدودة التوتر الديني والطائفي

في الوطن العربي، من صالح الحاضر العربي والمستقبل العربي إطفاؤها واحتواؤها قبل ان تمتدّ الى سائر البلدان العربية. ولعلّ محدودية بؤر التوتر الديني والطائفي في البلاد العربية هي التي تفسّر غياب الحسّ عند الدول والحكومات والإعلاميين العرب بوجود خطر انفجار فتن طائفية على نطاق واسع، كما يفسّر إلى حدٍّ ما غياب خطط إعلامية مدروسة لمواجهة مثل هذا الخطر على الصعيدين القطري أو القومي»[١٨].

٢ ـ إذا كان هناك عند الدول والحكومات العربية غياب سياسة إعلامية لمواجهة الخطر الطائفي، فذلك لا يعود لغياب سياسة (بالمعنى التقني للتعبير) إعلامية حقيقية فقط، بل أيضاً وخاصة لغياب «نظام قِيَمي اجتماعي مغروس في تراثنا وتقليدنا، لنقع على جذور الاستبداد والقهر وغياب الديمقراطية في تاريخنا العربي»[١٩].

في البداية نورد الاستنتاج التالي: «ان العديد من مشكلات الإعلام المسيحي هي مشكلات الإعلام في المنطقة، والإعلام المسيحي هو انعكاس للمشكلات العامة القائمة في المنطقة[٢٠]. والتواصل الأعلامي في شؤون الدين يحمل أمراض الإعلام العربي بشكل عام. ليس هناك خصوصية في إعلامنا الديني. نحن نقدس الزعيم ونقدس رجل الدين بالطريقة نفسه، والمقدار نفسها، والأسلوب نفسه. نذمّ الآخر، نهجو الآخر، نهجو العدو، سواء كان دينياً أو سياسياً أم اجتماعياً. فالبنية الذهنية المسيطرة على وسائل الإعلام تنسحب على الإعلام الديني»[٢١].

بالتالي فالإعلام العربي، سواء كان دينياً أو سياسياً، يقع باستمرار أسير ثنائي فكري: الجدلية والنرجسية، وأسير ثنائي آخر: الحق والباطل. وليس بين الثنائيين أية فسحة لموقف جدليّ.

٢ ـ وإذا ميّزنا بين «الاعلام الديني واعلام رجال الدين، فإننا نجد ان الاعلام الديني في معناه الشمولي والروحي ليس موجوداً في وكالات الأنباء المحلية العاملة حالياً في لبنان (...) في المقابل نجد ان إعلام رجال الدين أُعطي حيّزاً كبيراً، خصوصاً في السنوات الأخيرة (...) فمنذ سنوات الحرب الى اليوم، أصبح لرجال الدين عندنا إعلامهم الخاص، وأنشأ بعضهم مكاتب إعلامية تتولى توزيع نشاطاته ولقاءاته ومواقفه وخطبه وزياراته الرسمية والدينية، الخ... حتى ان بعض رجال الدين اتخذ من بعض الصحافيين مستشارين إعلاميين، وصار بعض وسائل الإعلام يعكس آراء هؤلاء دون غيرهم أو يبرز هذه الآراء ويُعطيها أهمية تتجاوز عادة الإطار الذي يُعطى لمواقف رجال الدين (...) من

---

(١٨) الدكتور الشريف محمد إسماعيل: «بعض مشكلات التواصل الإعلامي»، محاضرة في ندوة «التواصل الاعلامي في الشرق الأوسط»، م.م. ص ١٦ ـ ١٧.

(١٩) الدكتور عون سامي: تعقيب على محاضرة الدكتور محمود اسماعيل الشريف. الصدر السابق ص ٢٤.

(٢٠) القس الدكتور حبيب صموئيل: «التواصل الاعلامي...» م.م. ص ٧٥.

(٢١) الدكتور عون سامي: المصدر السابق ص ٢٥ ـ ٢٦.

هنا برزت في لبنان ظاهرة إعلام رجال الدين على حساب الإعلام الديني..»[٢٢].

٣ ـ من مشاكل الإعلام المسيحي انه «يحصر اهتمامه بالفرائض والشرائع والطقوس. ولا يعني ذلك ان هذه الأمور ليست هامة، وإنما ذلك يعني ان «الجوهر» بعيد من متناول الاعلام العربي. وقل الشيء ذاته عن الاعلام المسيحي العربي»[٢٣].

٤ ـ وهو أيضاً اعلام كنسي (بالمعنى المؤسَّسي للكلمة)، ومذهبي وطائفي[٢٤].

٥ ـ انه قلّما يهتمّ بايمان الآخر[٢٥].

٦ ـ وهو باستمرار، في حال «دفاع»[٢٦].

٧ ـ بالتالي، فهو يعيش في حال «خوف» دائم: خوف من غزو فكري آتٍ من بلاد الشمال والثلج والضباب. خوف ضياع الجذور والأصول[٢٧]. خوف من الغزو الثقافي. فنتساءل: «كيف نواجه الغزو الثقافي بما يحقق التوافق بين خصوصيتنا الثقافية وبين الافادة مما في الثقافات الأخرى من ثراء يحمله الاستقدام الاعلامي من الخارج؟ وكيف نعمل على ترشيد الغزو الثقافي الذي يحمله إلينا الإعلام الجديد، ونحوّله الى «تطعيم ثقافي» يقود الى إثراء ثقافة مجتمعنا؟»[٢٨]. خوف على الماضي. خوف من الاعلام الاسلامي، كما يخاف من الإعلام المسيحي الآخر[٢٩].

٨ ـ مشكلة الإعلام هي أيضاً غياب الرؤيا، أي غياب الأهداف المحدّدة لكنيسةٍ ما، في موقعٍ ما. وان غابت الأهداف المحدّدة، غابت الرؤيا. مرّات عديدة تغيب القضية عن الكنيسة[٣٠].

٩ ـ «كنائسنا تعيش غالباً في الماضي. وتاريخنا كلنا، ككنائس، عظيم ولا يجوز لنا إطلاقاً أن ننساه أو أن نغفله. ولكن ما هو القدر الإعلامي الذي يدفعنا لتاريخنا الحاضر ولرؤيانا المستقبلية؟»[٣١].

١٠ ـ مشكلة أخرى تتمثّل بغياب الحرية داخل الكنيسة وخارجها. «نحن لا نحتاج للرقابة لأننا نكتب أصلاً من منطلق الخوف. لا نحتاج لرقابة تضبط ما نكتب أو ما نقول،

---

(٢٢) مداخلة الأستاذ رفيق شلالا (مدير الوكالة الوطنية للإعلام ـ لبنان ـ في مؤتمر «الكنيسة والإعلام»، ٢٢ أيار ١٩٩٣.

(٢٣) الأنبا قلته يوحنا (المعاون البطريركي لكنيسة الأقباط الكاثوليك) محاضرة في «التواصل الاعلامي...» م.م. ص ٦٢.

(٢٤) المرجع السابق. راجع أيضاً: «التواصل الإعلامي...» م.م. التوصيات ص ١١٦.

(٢٥) الأنبا يوحنا قلته: المرجع السابق.

(٢٦) المرجع السابق.

(٢٧) المرجع السابق، ص ٦٣.

(٢٨) الدكتور موريس أسعد: تقرير.

(٢٩) الأنبا قلته يوحنا «التواصل الإعلامي...» م.م. ص ٦٣ ـ ٦٤.

(٣٠) القس الدكتور حبيب صموئيل: «التواصل الإعلامي...» م.م. ص ٧٥.

(٣١) المصدر السابق. ص ٧٥.

فالرقابة داخل الكنسية أحسن منها خارج الكنيسة في كل طوائفها»[٣٢].

١١ ـ «ان إعلامنا صخب ديني، وروحانية لا تقل خطراً عن ماديّة الغرب في تمزيقها للإنسان. فالحضارة الغربية تدير ظهرها للّه وللسماء، والروحانية المجلجلة في أنحاء الشرق تدير ظهرها للإنسان وللحياة، مع ان المسيح «الكلمة» لم يأتِ إلاّ من أجل الإنسان ومن أجل أن تكون له الحياة أوفر»[٣٣].

١٢ ـ «إعلامنا تصوير للجانب الذي يُرضي. انه نصف أو ربع الحقيقة سواء كان إعلاماً قومياً أو اسلامياً أو مسيحياً. فالنقد غير مباح بمعناه العلمي (...) واننا بالإعلام الحالي، لا نخلق مبدعين بل نخلق مطيعين (...) وسبب ذلك في ظنّي، اننا لا نشجّع «النقد» لا في البيت، ولا في المدرسة، ولا في الكنيسة، ولا في الجامع، ولا في الجامعات»[٣٤].

١٣ ـ من المشكلات أيضاً «جهل الإعلاميين بعضهم بعضاً، وجهل وجود المؤسسات الإعلامية ونشاطاتها وانتماءاتها وهيكليتها والعاملين فيها، ليس فقط على الصعيد المسيحي إنما على الصعيد الوطني أيضاً»[٣٥].

١٤ ـ غياب الاحتراف[٣٦].

١٥ ـ محدودية الموارد البشرية والمادية[٣٧].

خامساً: الإعلام المسيحي/ المرتجى

ليس من اختصاصنا وليس في نيتنا ان نقدم شخصياً مقترحات لتطوير الإعلام المسيحي أو لدعمه وإنمائه. لكن، رأينا من الضروري استكمال البحث بتقديم فقرة تعكس «مرتجى» الإعلاميين المسيحيين أنفسهم لإعلامهم الخاص. وباعتقادنا ان هذه الفقرة ستُظهر الترابط ما بين ما يرسمه الإعلاميون للإعلام المسيحي من «أهداف»، وما يصفونه بـ «مشكلات» وبالتالي ما يأملون تحقيقه من إصلاحات يسمونها «مرتجى».

كما اننا، في هذه الفقرة، لن نسند ـ في حواشي وهوامش ـ ما يرتجيه الإعلاميون وما يقدمونه من مقترحات. فمعظم البنود الواردة أدناه جاءت اما اقتراحات تقدم بها المشاركون في الندوات والمؤتمرات المتعلقة بموضوع البحث، واما، خاصة، مقترحات جماعية صدرت عن لجان تكوّنت لذلك إبان هذه المؤتمرات والندوات. فالصفة الغالبة على هذه التوصيات هي صفة الإجماع أو شبه الإجماع.

---

(٣٢) المصدر السابق ص ٧٦.

(٣٣) الأنبا قلته يوحنا: «التواصل الاعلامي...» م.م. ص ٦٤.

(٣٤) المصدر السابق ص ٦٣.

(٣٥) «التواصل الإعلامي...» م.م. توصيات، ص ١١٦.

(٣٦) المرجع السابق ص ١١٧ راجع أيضاً: القس الدكتور حبيب صموئيل «التواصل الإعلامي...» م.م. ص ٧٧.

(٣٧) المرجع السابق ص ٧٧ ـ ٧٨.

ماذا يُرجى أن يقوم به القيّمون على وسائل الاعلام المسيحي؟

١ ـ تعزيز عمل اللجنة الأسقفية الكاثوليكية للإعلام المنبثقة عن مجلس البطاركة والأساقفة الكاثوليك في لبنان والمتمثلة، عملياً، بالمركز الكاثوليكي للإعلام. وبالتالي تفعيل دور هذا المركز ليشمل كل المواضيع مثل: العدالة، والسلام، والقيم العائلية، وصيانة الحياة، واحترام الشبيبة والمسنّين، ومساعدة الفقراء والمظلومين والمعزولين والمعذّبين...

٢ ـ دعم «التخصص» في البرامج الإذاعية ليعنى بقضايا السلام والعدالة.. واعتماد برامج «متخصصة» في النوعية...

٣ ـ درس إمكانية إنشاء وكالة أنباء تعنى بالإعلام الديني.

٤ ـ عقد ندوات مع مسؤولين اعلاميين لشرح وجهة نظر الكنيسة في شتى المواضيع.

٥ ـ تشجيع الانتاج المشترك في المجال المسكوني.

٦ ـ تخطيط مشترك لتبادل الاعلام عن الأخبار المسيحية والكنسية، وتشجيع التعاون ما بين مختلف وسائل الاعلام المسيحية.

٧ ـ السعي لأن يصبح العمل الإعلامي عملاً جماعياً منتظماً ولا يبقى عملاً فردياً.

٨ ـ التركيز على الموضوعات التالية بصورة عملية واقعية: القيم الروحية والانسانية ـ تنمية المجتمع ـ الحوار والتفاهم بين الأديان ـ تحقيق العدالة والسلام ـ تعزيز الحركة المسكونية وتأثيرها.

٩ ـ السعي لإنشاء مراكز إرسال مشتركة.

١٠ ـ خلق حوافز للإبداع بإنشاء جوائز في كل المجالات الاعلامية.

١١ ـ اعطاء دور فعّال ومسؤول للعلمانيين في العمل الاعلامي المسيحي.

١٢ ـ استخدام وسائل الإعلام الشعبية وعدم الإقتصار على وسائل الإعلام النخبوية.

١٣ ـ إسداء الاهتمام بالتدريب المهني، والتركيز على الاختصاص والاحتراف والتفرّغ.

١٤ ـ تشجيع العمل النقابي الحرّ... والسعي لإنشاء رابطة للإعلاميين في كل بلد، وعلى مستوى الشرق الأوسط.

١٥ ـ «لما كان المجتمع العربي في فلسطين، وفي القدس بخاصة، «تعددياً» في جوهره، لذا، يترتب على وسائل الإعلام في الداخل، أي على مستوى الكنيسة المحلية، وفي الخارج، ان تأخذ هذه التعددية بعين الاعتبار بمراعاة الحساسيات، والإحترام المتبادل بين جميع الأطراف، مع تجنب صياغة مجمدّة وقالب واحد يقضي على تلك التعددية».

١٦ ـ «لما كان التوازن الطائفي في لبنان، قاعدة يحرص الجميع على احترامها، والى أن تزول الطائفية، من النفوس قبل النصوص، وتتجه البلاد نحو العلمنة، على وسائل الإعلام ان تتعاطى مع الإعلام الديني باهتمام أكثر لا لتعميق التوجه الطائفي، أو التعصب

والإنغلاق، بل لتوفّر للمهتمين الشرح الملائم والموادّ الضرورية للاطلاع... وليكن التوازن في الاهتمام والتعاطي مع الإعلام الديني رائداً، في بلدٍ قام على التوازنات».

وفي ختام بحثنا هذا، نودّ ان نركّز على خلاصة تنطوي على الاستنتاجات العامة التالية:

إذا ما وضعنا جانباً «الشكل» الذي يتخذه الإعلام المسيحي في الشرق الأوسط والذي رسمنا خطوطه العريضة في ما أسميناه «المورفولوجيا الجغرافية ـ الطائفية لوسائل الإعلام المسيحي» وأمعنّا النظر في الواقع الوظيفي لهذا الاعلام وآفاقه، تبيّن لنا:

١ ـ ان واقع الإعلام المسيحي لا ينفصل عن واقع الإعلام العام في العالم العربي ككل. فمشاكل هذا الأخير هي مشاكل الأول، وقصور هذا الأخير هو قصور الأول. ولعلّ المشكلة الأبرز هي مشكلة المناخ الديمقراطي الذي يشكو من غيابه كل من الإعلامَين، العربي العام والمسيحي.

٢ ـ وكما ان السمة التي يتميز بها الإعلام العربي العام، وعنينا بها سمة الإعلام عن الحاكمين والزعماء والأقطاب والفعاليات الاقتصادية على حساب الإعلام عن الحكم والمجتمع بواقعه وتطلعاته، فالسمة التي يتميز بها الإعلام المسيحي هي انه إعلام رجال الدين على حساب الدين كعقيدة وكموقف نبوي من قضايا الناس والحياة.

٣ ـ أما إذا نظرنا الى الإعلام المسيحي بكونه عملية تبشير بالعقيدة عبر وسائل، هي الأحدث والأكثر فعالية للوصول الى الجمهور العريض، وجدنا ان هذا الإعلام مقصّر بالقيام بمثل هذه الوظيفة التي تعتبرها كل الأديان أساسية. فعوضاً عن أن ينشر الأعلام المسيحي عقيدة دينه، وفي فرادتها وعمقها وتجسيداتها ومتطلباتها، يكتفي بإجترار ماضيه الذي أصبح في عداد مخلفات التاريخ، ويغرق في وصف تقاليده الجامدة وطقوسيته المفرغة من أية دلالة ذات معنى للإنسان المعاصر.

٤ ـ وتبقى الوظيفة الأخرى للدين، والتي لا تقل أهمية عن وظيفة التبشير، ألا وهي ترجمة المبادىء العقائدية والأخلاقية نقداً لحياة المؤمنين في زمانهم ومكانهم. وكلمة نبوية في ما يعيشه وما يجب أن يعيشه الإنسان المعاصر في علاقته بهموم مواطنيه ومشاغلهم، وتطلعاتهم، والتحديات التي تواجه مجتمعاتهم على جميع المستويات: السياسة والاقتصاد، الحرية والاستقلال، والعدالة الاجتماعية والأخلاق...

لا يبدو لنا، وارتكازاً على ما قدمناه في البحث موثّقاً بشهادات أصحاب الشأن، ان الإعلام المسيحي يقوم بهذه الوظيفة.

ولعلّ ضرورة استخدام وسائل الإعلام، لا سيما الحديثة منها والشعبية، ووضعها في خدمة أغراض الدين السامية ـ وهو أمر يُجمع عليه الكلّ ـ تبقى هي خشبة خلاص قد تُفضي بالمتخبط بأمواج البحر الهائج الى برّ الأمان.

جدول (١) المجلاّت المسيحيّة في لبنان

اسم المجلّة	وتيرة الصدور	اللغة	سنة التأسيس	المؤسّسة الناشرة
١ ـ «جانا سير»	نصف شهرية	الأرمنية	١٩٣٨	اتحاد الكنائس الانجيلية الأرمنية
٢ ـ «ديغيكادو» DEGHEGADOU	شهرية	الأرمنية	١٩٨٢	كاثوليكوسية الأرمن الأرثوذكس
٣ ـ «نور ترازارك» NOR TRAZARG	شهرية	الأرمنية	١٩٨٤	كاثوليكوسية الأرمن الأرثوذكس
٤ ـ «هاسك» HASK	شهرية	الأرمنية	١٩٣٢	كاثوليكوسية الأرمن الأرثوذكس
٥ ـ «بادانيغان ارسكانك» (صدى الأحداث)	شهرية	الأرمنية	١٩٣٧	اتحاد الكنائس الانجيلية الأرمنية
٦ ـ النشرة	شهرية	العربية	١٨٦٣	للسينودس الانجيلي الوطني في سوريا ولبنان
٧ ـ الرعيّة	شهرية	العربية/الفرنسية	١٩٦٤	الكنيسة المارونية
٨ ـ كنيستنا (جريدة)	شهرية	العربية	١٩٩٠	الكنيسة المارونية
٩ ـ حياتنا الليتورجية	شهرية	العربية/الفرنسية	١٩٩٠	الكنيسة المارونية (الرهبانية الأنطونية)
١٠ ـ هللويا	شهرية	العربية	١٩٩١	الكنيسة المارونية (الرهبانية الأنطونية)
١١ ـ المسرّة	شهرية	العربية/الفرنسية	١٩١٠	جمعية الآباء البولسيين للروم الكاثوليك
١٢ ـ «لوليان» LE LIEN	كل شهرين	الفرنسية	١٩٣٦ (مصر) ١٩٦٨ (لبنان)	بطريركية الروم الكاثوليك الملكيين
١٣ ـ بيبليا (جريدة)	كل شهرين	العربية	١٩٩٠	الكنيسة المارونية (الرهبانية اللبنانية)
١٤ ـ النور	كل شهرين	العربية	١٩٤٤	حركة الشبيبة الأرثوذكسية
١٥ ـ «لو كوريبه اوكومينيك» NIQUE&LE COURRIER OEUCUM	فصليّة	الفرنسية	١٩٨٧	مجلس كنائس الشرق الأوسط
١٦ ـ المنتدى	فصليّة	العربية	١٩٨٨	مجلس كنائس الشرق الأوسط
١٧ ـ «كلاوتسور» KLATSOR	فصلية	الأرمنية	١٩٥٠	كاثوليكوسية الأرمن الأرثوذكس
١٨ ـ المجلة البطريركية	فصلية	العربية	١٩٢٩	البطريركية المارونية
١٩ ـ رسالة الكنيسة	فصلية	العربية	١٩٩٣	الاتحاد الانجيلي الوطني في لبنان
٢٠ ـ المشرق	فصلية	العربية	١٨٩٨	جمعية الآباء اليسوعيين
٢١ ـ المنارة	فصلية	العربية/الفرنسية	١٩٣٠	الكنيسة المارونية (جمعية المرسلين اللبنانيين)
٢٢ ـ «تيولوجيكل ريفيو» THEOLOGICAL REVIEW	نصف سنوية	الانكليزية	١٩٧٨	كلية اللاهوت للشرق الأدنى (البروتستانت)
٢٣ ـ المفكرة الدينيّة	سنوية	العربية	١٩٩٣	الكنيسة المارونية
٢٤ ـ «بارول دوريان» PAROLE D'ORIENT	سنوية	الفرنسية	١٩٦٥	الكنيسة المارونية (جامعة الروح القدس)
٢٥ ـ «ماسيس»	غير منتظمة	الأرمنية	ـ	بطريركية الأرمن الكاثوليك
٢٦ ـ «لويس»	غير منتظمة	الأرمنية	ـ	اتحاد الكنائس الانجيلية الأرمنية
٢٧ ـ المجلة الكهنوتية	غير منتظمة	العربية	١٩٥٠	الكنيسة المارونية (الرابطة الكهنوتية)
٢٨ ـ رابطة الأخويات	غير منتظمة	العربية	ـ	جامعة القديس يوسف

المصدر: مجلس كنائس الشرق الأوسط.

جدول (٢) المجلاّت المسيحيّة في فلسطين

اسم المجلّة	وتيرة الصدور	اللغة	سنة التاسيس	المؤسّسة الناشرة
١ ـ السلام والخير	شهرية	العربية	١٩٤١	حراسة الأراضي المقدسة
٢ ـ النشرة الراعوية	شهرية	العربية	١٩٧٠	بطريركية الروم الكاثوليك
٣ ـ صوت الرب	شهرية	العربية	١٩٨٣	بطريركية الروم الأرثوذكس
٤ ـ Jérusalem	كل شهرين	الفرنسية	١٩٣٤	البطريركية اللاتينية
٥ ـ Jerusalem	كل شهرين	الانكليزية	١٩٨٩	البطريركية اللاتينية
٦ ـ Tierra Santa	كل شهرين	الاسبانية	١٩٢٥	حراسة الأراضي المقدسة
٧ ـ La Terra Santa	كل شهرين	الايطالية	١٩٤٠	حراسة الأراضي المقدسة
٨ ـ La Terre Sainte	كل شهرين	الفرنسية	١٩٢٥	حراسة الأراضي المقدسة
٩ ـ Associated Christian Press Bulletin	كل شهرين	الانكليزية	١٩٧٣	مركز الاعلام المسيحي
١٠ ـ Sion	كل شهرين	الأرمنية	١٨٦٠	بطريركية الأرمن الأرثوذكس
١١ ـ الكلمة	كل شهرين	العربية	١٩٨٩	جوني منصور/حيفا
١٢ ـ Holy Land	فصلية	الانكليزية	١٩٨٠	حراسة الأراضي المقدسة
١٣ ـ اللقاء	فصلية	العربية	١٩٨٥	مركز اللقاء للدراسات الدينية التراثية
١٤ ـ الحكمة	فصلية	العربية والسريانية	١٩٩٠	كنيسة السريان الأرثوذكس
١٥ ـ الأخبار الكنسية	فصلية	العربية	١٩٢٦	الكنيسة الانجيلية الاسقفية
١٦ ـ النعمة	فصلية	العربية	١٩٩١	كنيسة القديس يعقوب للروم الأرثوذكس
١٧ ـ كنيستك	فصلية	العربية	١٩٥٤	الكنيسة الانجيلية اللوثرية
١٨ ـ Proche Orient Chrétien	فصلية	الفرنسية والانكليزية	١٩٥١	الآباء البيض في كنيسة القديسة حنّة الصلاحية
١٩ ـ Al-Liqa Journal	نصف سنوية	الانكليزية	١٩٩٢	مركز اللقاء للدراسات الدينية التراثية
٢٠ ـ صهيون الجديدة (نيا سيون)	سنوية	اليونانية	١٩٠٤	بطريركية الروم الأرثوذكس
٢١ ـ The Presence	غير منتظمة	الانكليزية	١٩٧٦	الكنيسة الانجيلية الأسقفية
٢٢ ـ زيون	غير منتظمة	الأرمنية	ـ	الكنيسة الأرمنية الأرثوذكسية
٢٣ ـ اثانجيليس جيمانيده	غير منتظمة	الألمانية	ـ	الكنيسة الانجيلية اللوثرية

ملاحظة: كل المجلات المدرجة في الجدول تصدر في مدينة القدس ما عدا مجلة الكلمة التي تصدر في مدينة حيفا.

* المصدر: «المجلات المسيحية في فلسطين». اعداد جاك خزمو (مجلس كنائس الشرق الأوسط).

جدول (٢) المجلّات المسيحيّة في فلسطين

اسم المجلّة	وتيرة الصدور	اللغة	سنة التاسيس	المؤسّسة الناشرة
١ ـ السلام والخير	شهرية	العربية	١٩٤١	حراسة الأراضي المقدسة
٢ ـ النشرة الراعوية	شهرية	العربية	١٩٧٠	بطريركية الروم الكاثوليك
٣ ـ صوت الرب	شهرية	العربية	١٩٨٣	بطريركية الروم الأرثوذكس
٤ ـ Jérusalem	كل شهرين	الفرنسية	١٩٣٤	البطريركية اللاتينية
٥ ـ Jerusalem	كل شهرين	الانكليزية	١٩٨٩	البطريركية اللاتينية
٦ ـ Tierra Santa	كل شهرين	الاسبانية	١٩٢٥	حراسة الأراضي المقدسة
٧ ـ La Terra Santa	كل شهرين	الايطالية	١٩٤٠	حراسة الأراضي المقدسة
٨ ـ La Terre Sainte	كل شهرين	الفرنسية	١٩٢٥	حراسة الأراضي المقدسة
٩ ـ Associated Christian Press Bulletin	كل شهرين	الانكليزية	١٩٧٣	مركز الاعلام المسيحي
١٠ ـ Sion	كل شهرين	الأرمنية	١٨٦٠	بطريركية الأرمن الأرثوذكس
١١ ـ الكلمة	كل شهرين	العربية	١٩٨٩	جوني منصور/حيفا
١٢ ـ Holy Land	فصلية	الانكليزية	١٩٨٠	حراسة الأراضي المقدسة
١٣ ـ اللقاء	فصلية	العربية	١٩٨٥	مركز اللقاء للدراسات الدينية التراثية
١٤ ـ الحكمة	فصلية	العربية والسريانية	١٩٩٠	كنيسة السريان الأرثوذكس
١٥ ـ الأخبار الكنسية	فصلية	العربية	١٩٢٦	الكنيسة الانجيلية الاسقفية
١٦ ـ النعمة	فصلية	العربية	١٩٩١	كنيسة القديس يعقوب للروم الأرثوذكس
١٧ ـ كنيستك	فصلية	العربية	١٩٥٤	الكنيسة الانجيلية اللوثرية
١٨ ـ Proche Orient Chrétien	فصلية	الفرنسية والانكليزية	١٩٥١	الآباء البيض في كنيسة القديسة حنّة الصلاحية
١٩ ـ Al-Liqa Journal	نصف سنوية	الانكليزية	١٩٩٢	مركز اللقاء للدراسات الدينية التراثية
٢٠ ـ صهيون الجديدة (نيا سبون)	سنوية	اليونانية	١٩٠٤	بطريركية الروم الأرثوذكس
٢١ ـ The Presence	غير منتظمة	الانكليزية	١٩٧٦	الكنيسة الانجيلية الأسقفية
٢٢ ـ زيون	غير منتظمة	الأرمنية	ـ	الكنيسة الأرمنية الأرثوذكسية
٢٣ ـ اثانجيليس جيمانيده	غير منتظمة	الألمانية	ـ	الكنيسة الانجيلية اللوثرية

ملاحظة: كل المجلات المدرجة في الجدول تصدر في مدينة القدس ما عدا مجلة الكلمة التي تصدر في مدينة حيفا.

* **المصدر:** «المجلات المسيحية في فلسطين». اعداد جاك خزمو (مجلس كنائس الشرق الأوسط).

الموضة: مقاربة نفسية ـ إجتماعية

د. مي جبران(*)

قد تكون الموضة معدومة المضمون ولكنها تحمل دائماً الكثير من الأبعاد والمعاني التواصلية. والتواصل هنا ليس بالمعنى اللغوي، أي الكلام الذي يبقى خارجها، وإنما بمعناها هي، حيث لغتها خاصة وتنصب على الشكل، نعني لباس الجسد.

وإذا كانت الموضة شكلاً من أشكال الاعلام، فهي قبل كل شيء تطال الانسان في كليته «tout»، لها جذور وأبعاد نفسية واجتماعية، تدفع بالباحث الى تلمّس مكامن الشخصية البشرية ومآزمها Conflits وانشدادها بين تعقيدات الداخل وجاذبيات الخارج المحشو بانبهارات السوق الاعلانية واللونية خاصة.

إنها كلمة تفاجىء القارىء لأول وهلة، ونعتبرها موضوعاً يثير اهتمام علماء النفس والجمال والاجتماع، وخاصة أهل الإعلام الذين يحثون بشكل دائم عن الصورة: image de marque. درسها Ruger كظاهرة للغذاء النفسي تفصح عن رغبة التجمع والانفراد. واعتُبرت منذ Spencer موضوعاً إجتماعياً مميزاً لأنها تكوّن ظاهرة جماعية... تعلمنا بوجود الصفة الاجتماعية في سلوكنا، بينما اعتبرها Stoetzel مغامرة لا تحمل الكثير من الخطر.

الموضة طارئة إجمالاً ولكنها منتظمة، جديدة دائماً معقولة وواضحة: إنها عالم مليء بالرموز والمعاني.

يقول بارت: «الموضة كالمنطق خالية من المحتوى وليس من المعنى»(١). فلا عجب إذن من تناولها ودراستها كظاهرة نفسية ـ إجتماعية تلعب دوراً مهماً في المجتمع.

(*) أستاذة علم النفس العيادي في الجامعة اللبنانية.

(١) BARTHES (R). «**Système de la mode**», (Paris, seuil, 1967) p. 19 et 287.

ينصبُّ تفكيري في البداية على التعبير الذي يمكن أن تترجمه الموضة في المجتمع. أما من ناحية أخرى، أراني مقتنعة بأمر أحاول فهمه: وهو ان الموضة، بالإضافة إلى كونها عملية استهلاكية، هي «**لغة الجسد**» تعبِّر عن الداخل وتلامس الجسد مباشرة كونه حاملها؛ إنها تحجبه أو تفضحه؛ لذا أعطاها بارث (Barthes) صفة الإنسانية: «تصبح إشارة خاصة بالإنسانية. وهذا الوضع الأساسي ليس مفصولاً عن الجسد بتاتاً، ففي حين تكشِفُ «منظومة الموضة» Système de la mode المكتوبة عن طبيعتها الشكليّة، تلتقي بشرطها الاقتصادي الأكثر عمقاً».

فمن المجتمعات البدائية حتى عصرنا الحالي، يبقى الإنسان مشدوداً لكلِّ تحوّلات الجسد، ويساهم في تغيير «صورة جسده». فالوشم Tatouage، وحفر بعض الأشكال على الجلد، ودهن الجسد وتلوينه، كلها طرق استعملتها الشعوب البدائية؛ فهي رمزية وتعبّر، في الأعياد، عن الفرح أو الحزن أحياناً. أما الـ Potlatch[٢] فهي احتفالات تقوم على مظاهر طقوسية وكذلك استهلاكية ـ إقتصادية وإجتماعية وحتى قانونية. والاقتصاد كان يعتمد على التبادل. هذه الظاهرة أي الـ Potlatch التي نجدها عند القبائل المسمَّاة Kwakiutl ما هي إلا نوع من الاقتصاد الاستهلاكي الذي يتخطى الحاجات الأساسية إلى لذة الاستهلاك للاستهلاك.

أما التبرّج، في عصرنا «الحضاري»، وحمرة الشفاه والخدود، وتلوين الشعر وطرق التسريح، فتساهم أيضاً في تغيير صورة الجسد. ولنا عودة إلى دراسة أهمية الدور الذي تلعبه الزينة والمجوهرات، وخاصة اللباس موضوع بحثنا، على تغيير صورة الجسد في المجتمعات الاستهلاكية خاصة.

إن الموقف أمام تقلبات «الموضة» كان وما زال مزدوجاً: هناك رغبة في رفضها وفي الوقت نفسه رغبة عنيفة وسريَّة لأتباعها. وردّة الفعل المتناقضة هذه بقيت نفسها منذ القدم. مثلاً: حذّر النبيّ صوفوني (Sophonie) الحكم على «كل من يلبس ثياباً غريبة»، وباسم كل الأزواج، لام سقراط زوجته غزانتيب (Xanthipe) وهي تهمّ بالخروج: «تخرجين لا للمشاهدة، بل لكي ينظروا إليك». (ويقال انها رفضت أن تلبس معطف زوجها حيث ان التبادل هذا كان من العادات المتبعة بين الزوجين خلال هذه الحفلات).

وفي القرن السادس عشر، في انكلترا، كان من يتّبع «الموضة» يشبه من يترك نفسه للملذات السفيهة. وهناك عبارة رددت كثيراً في القرن التاسع عشر ثم عمَّمها أوسكارويلد في ما بعد، وهي تَعتَبر أن الشعور بأن تكون على «الموضة» يعطي للرجال والنساء شعوراً بالأمان، لم يمنحه إياهم الدين. فالتجاذب موجود، إذن، في كل المجتمعات وخلال كل العصور في ما يتعلق بالموضة. «أينما يوجد المحرَّم فالرغبة موجودة»[٣]. انها موجودة في

---

(٢) MAUSS (M). «Essai sur le don» in **Sociologie et Anthropologie**, (Paris, P.U.F. 1950).

(٣) FREUD (S). «**Totem et Tabou**» (Paris, Payot, 1947).

اللاوعي وهي رغبة التجديد والتغيير ولا يعترف بها الوعي، لأن المعايير والقوانين الاجتماعية ترفضها. فالمجتمع هو الذي يملي علينا تصرفاتنا (الممنوع والمسموح) بشكل غير مباشر: من خلال الأهل أحياناً، وخاصة، عندما نكبر بواسطة الأنا الأعلى Sur Moi، الذي تكوَّن منذ الطفولة من الممنوعات. ولا تعتبر الموضة إذن من التوابع الخارجية في الوجود، صالحة للتجميل أو التقبيح، لكنها، على العكس، تكوّن عنصراً أساسياً للتعبير عن المجتمعات.

تتعلق الموضة بالتطور العام في المجتمع الاستهلاكي وتبدو ملتصقة به جيداً؛ لذا يجب أن تتغير داخل كل حضارة آخذة بعين الاعتبار درجة التطور بالنسبة للعصر والنظام الاقتصادي والسياسي. ويمكننا القول إذن إنه يوجد ما نسميه بجدلية الموضة بين المحافظة والتغيير.

أما في مجتمعنا فتبدو الموضة وكأنها غريبة عن نظام الطبقات، لأنها تطورت بسرعة واتَّسعت وشملت عدداً كبيراً من الفئات الاجتماعية. فلم يعد الفرد جامداً في مجتمعه لكنه يتحرك عامودياً، بمعنى أن تغيير المركز الاجتماعي يحصل غالباً ان كان اتجاهه نحو الأعلى أو نحو الأسفل. وقد شكل انتشار مجلات الموضة ووسائل الاعلام هذا التوسع.

وهكذا أصبحت «الموضة» في متناول الجميع، وأضحى الاهتمام بالشكل الخارجي ضرورة اجتماعية. ولأنها أصبحت مؤسسة اجتماعية عامة، فهي تشمل الانسان في كليته. فإذا تفحصنا المسألة بشكل أعمق، نكتشف أن الموضة لا تعني اللباس فحسب انما عدة أشياء والسلوك خاصة. فامتدادها هذا ينقلها من مجال اللباس الى الحضارة والاقتصاد عامة؛ إذ تتعلق بالأثاث (لويس الرابع عشر...) وأشكال العمارة التي تتغير بسرعة. حتى الطعام يتأثر بالموضة، يقول «Veblen» ڤبلين في هذا المجال: «يقدم كل صنف من المأكولات في السوق بعدة موديلات لتلبية الأذواق المختلفة»(٤)، وكلما اتسع مجال الاستهلاك يصبح الطلب أكثر تنوعاً.

إن اتساع ميدان الاستهلاك هو عنصر أساسي في تركيبيَّة المجتمعات الحديثة. فلم تعد الموضة ظاهرة ثانوية، إنما مبدأ اقتصادياً مهماً متعلقاً بالشعب بمجمله.

يعرّف «ستنمتز» Steinmetz الهولندي الموضة بأنها تغيير موسميّ لأسلوب معين يعتبر تقريباً ضرورياً»(٤). ويعني هذا التغيير ان الموضة ليست تغييراً فعلياً فحسب، إنما تغيير مفروض من المجتمع: بمعنى عند ترك التقليدي تأتي ضرورة التكيف مع الجديد.... إذا هي استلاب (ألينة) حيال جديد مفروض بطريقة لا تنطبق غالباً على الزمان والمكان. و«الموضة تستلزم التحولات» التي تحرك عند الانسان غريزة الجديد الذي هو أساس الفضول للمعرفة عند الفرد. وهذا التعطش للمعرفة هو رغبة في التجديد. وكلّما تصرف

(٤) KÖNIG (R). «Sociologie de la mode», (Paris, Payot, 1969). p. 173, 30, 291.

الكائن الحي بتطور، يكون أكثر حرية في اكتشاف الجديد ويكبر فضوله: لهذا نفهم أحياناً التأثيرات الخارجية عل الموضة لحاجة التغيير. ويعتمد السوق على هذه الحاجة في التغيير عندما تطول الموضة فتُعرض أصناف جديدة. تعتبر الموضة حلاً للصراع الناشب بين الماضي والحاضر ـ إنها حسب بارت «الزمن المتصالح»، حيث يبدو الماضي مستعملاً لا مستنفذاً ـ لكن هناك علاقة خاصة للموضة مع الحاضر. فهي تحطّم كلّ ما هو حولها: تكذّب الماضي بعنف، كما انها تترقب المستقبل وخاصة عندما تأتي قبل فصلها (أوانها). هناك إلزام في التغيير، أي ترك الأشكال التقليدية والتكيف مع الأسلوب الجديد، والخضوع له بامتثالية كليّة. والإلزام نفسه يُفرض من خلال التغيير، فهو يجمع بين الاثنين ويدفع للتشبه بالآخرين قدر الإمكان. تأخذ الموضة «وقتاً للتشوير» Temps de signalisation» قبل أن تُفرض بشكل كلي على سلوكنا وتكيّفه حسب متطلباتها. فالحياة الاجتماعية ليست ميكانيكية، تتعلق بالفكر والمشاعر، وإرادة الفرد. لذا فإن مرور هذا «الوقت التشويري» ضروري للتكيف معها، وفهمها ثم هضمها. ورغم كل هذه التحولات التي تفرضها، يجب أن تحرص على المحافظة على بعض القديم: تاريخنا الاجتماعي. إنها، إذن، «تعبير عن منظومة إشارات» تبقى مطابقة لبنية منتظمة.

وتطرح في هذا الإطار سلسلة من التساؤلات تغني التفكير بالموضوع المطروح دون إيراد أجوبة واضحة ومباشرة عليها: كيف يتناول موضوع الموضة، وكيف يمكننا التقرّب منه في مجتمع استهلاكي، تُقوَّم فيه المرأة غالباً، فتُقبل أو تُرفض تبعاً لمظهرها (ملابس، تسريحة، تبرج...)؟ ما الذي يشكّل أهمية هذا المظهر؟ وإلى أي درجة يعبّر هذا المظهر عن حقيقة الفرد؟

هل يتعلق الداخل بالخارج بشكل وثيق؟ وإذا كان الأمر هكذا، فهل يمكن للمظهر وله وحده أن يعبّر عن داخل الشخص في كليته وفرديته؟ أو انه يترجم مجموعة العناصر المشتركة المنتمية إلى فريق اجتماعي ذي ثقافة واحدة تسمى الشخصية القاعدية «Personnalité de base»؟ هل تطورت الموضة في عالمنا، آخذة بعين الاعتبار الماضي أعني التاريخ والثقافة؟

الرغبة في أن تكون على «الموضة» ظاهرة عالمية! وأن تلبس على «الموضة»، طريقة لجلب «الآخر»(٥).

إنه المظهر الذي يعرض للجمهور ـ وعلى «الآخر» الذي نراه ونحكم عليه ـ بهذا المعنى تصبح «الموضة» شكلاً من أشكال المسرح إذ أنها من النوع الاستعراضي: Exhibition (وخاصة في البلاد الاستهلاكية المحضة حيث يصبح الاستهلاك ـ اللباس ـ شكلاً إبداعياً تعويضاً عن أبداعية المنتج، ومنها بلاد العالم الثالث (خاصة لبنان مثلاً، الذي يجمع

(٥) LACAN (J). «Ecrits», (Paris, Seuil, 1966).

الشرق والغرب بشكل اعتباطي) لأنها تودّ أن تَرى وأن تُرى «voir et être vu». وهنا لنا وقفة صغيرة عند أهمية **النظر** عند العرب وتأثيره على الشعراء مثلاً: «نظرة فابتسامة فكلام فموعد». يبتدىء الحب بنظرة، «فالعين»، إذن، لها دور مهم في الإغراء Séduction. أما في الاسلام فـ «الزنا في النظر غير مستحب»(*). ويقول بودیبا وهو يتكلم عن عُري المرأة واستعراضها في هذا الصدد: «الرجل الذي ينظر إلى أشكال المرأة Formes، والى ما وراء الثياب حتى يصل الى رؤية العظام، لا يمكنه حتى أن يشم رائحة الجنّة». ثم يعتبر العري الكامل غير مستحب حتى ولو كان وحده ويحذر (...) بألاّ تدخل الماء دون شرشف (غطاء) لأن للماء عيوناً(٦). فكم هو مهم، إذن، استعراض الجسد من خلال اللباس في مجتمعنا العربي، إذ يعوض في بعض الحالات عن النزوة الجنسية Pulsion sexuelle. وهذا ما طوّر، في رأيي، الاهتمام بالشكل الخارجي عند المرأة كتعويض عن الكبح Frustration الجنسي الذي تعيشه؛ فهي تود أن تُرى والرجل يود أن يَرى. (فكم من رجال في العالم العربي يرتادون البارات ليمتّعوا أنظارهم براقصة تهز أردافها فيجدوا ما يشبع نزواتهم). وهناك مثل عربي يقول: «أشبع العين فلا تعد تحس بالجوع».

والنُظار «Voyeurisme» لا يؤخذ بمعناه النفس ـ مرضي، أي النظر الى علاقة جنسية والاكتفاء بها، بل عملية تَطَلُّع إلى الجنس الآخر برغبة أو/ شهوة لتملك هذا الجسد. وهذا ما يسمى بـ «زنا العين».

هذه الأمور لها جذورها التي تتعلق بالحجاب عند المرأة، والتي ألزمها على استثمار عيونها لكي تعبر عن كل رغباتها وحاجاتها من خلالها، فكانت آنذاك مفتاح الجسد في رأيي. وهذا ما حاولتُ أن أدرسه في بحث سابق حول النظار ـ والهتاك - Voyeurisme Exhbitionnisme. واني «لا استعمل هذه التعابير بمعناها المرضي، فهي حلّ غير مباشر للمأزم» التي تعيشه المرأة في لبنان: «هناك تعويض Compensation بمنحها لذة تساوي العلاقة الجنسية المكبوتة والمكبوحة»(٧).

والمدينة حيث الحضور الكثيف هي مسرح الموضة. لذا استقطبت الموضة وسائل الاعلام (الصحافة، الاعلام، المجلات، التلفزة، الاذاعة...) لتُستعرض أمام المدينة، ثم أمام كل البلاد وأخيراً أمام الكرة الأرضية برمتّها. ويقول المثل الشائع: «كُلْ كما يطيب لك والبس كما يطيب للناس». وهذا يعني أنه يمكننا أن نحرم أنفسنا من الحاجات الضرورية حتى الصوم أحياناً، فليس هناك من يرى؛ لكن عندما نهمّ بالخروج والظهور أمام الناس، لا نبقى ملك أنفسنا بل نَصير ملك المجتمع. وهذا يتطلّب أن نلبس كالآخرين وتبعاً

(*) أنظر القرآن، آية النور ـ XXIV (زنا النظر).

(٦) BOUHDIBA (A). **«La sexualité en Islam»** (Paris, P.U.F. 1975).

(٧) GEBRANE (M). **«La situation conflictuelle de la femme libanaise»**, (Thèse, Paris 7, 1981) pp. 140 - 141.

للموضة الطاغية أحياناً، والتي علينا احتمال متطلباتها. وإذ نتّبع الموضة التي يَفرضها المجتمع الإنتاجي، تغدو المرأة خاصة أكثر ارتياحاً، وبمعنى آخر مقبولة، وفي النتيجة جاذبة انتباه الرجل أكثر. فمن يتبع موضة البارحة يُنبذ ويعتبر «دَقَّة قديمة» Vieux jeu.

لماذا تتغيّر «الموضة» النسائية بوتيرة أسرع من الموضة الرجالية؟

لأن الثوب الرجالي موّحد يشير بصعوبة الى مكانته Standing المالية. ينتقل هذا الدور إلى ثياب المرأة، وهذا بفضل الموضة، التي من خلالها يعبر الرجل بشكل غير مباشر عن مركزه الاقتصادي. هناك استمرارية في صورة الرجل التي لا تتغير إلا ببطء، تبعاً للدور الوحيد الواضح الذي يلعبه وهو الخروج من البيت إلى العمل. بينما صورة المرأة متقطعة في الزمان وغير ثابتة. ويعود هذا إلى الأدوار العديدة التي تلعبها، حالياً، في الداخل والخارج فهي (ربة بيت، أم، مربية، خادمة، مثقفة، موظفة، طباخة، أستاذة، ممثلة، عارضة أزياء...). لذا لا تجد نفسها بسهولة. وعدم الوضوح هذا تعززه وسائل الاعلام والموضة والاعلان.

هذه الظاهرة مهمة في لبنان حيث يحتل مظهر المرأة دوراً أساسياً في حياتها اليومية. ومنذ أن تركت عالمها الصغير ـ البيت، أصبحت تهتم رغماً عنها بشكلها الخارجي أكثر من ذي قبل كي يقبلها الرجل ـ المجتمع ـ المسؤول ويوظّفها. فكلما اقتربت من صورة عارضات الأزياء كلما تَسوَّقت بسهولة أكبر. ويُحدِّد هذا «المظهر» Paraître أو الشكل الخارجي إذن تقييمها من المجتمع الذي يَقبلها أو يرفضها. بهذا المعنى نسمع غالباً ما يقال: «أنظر إليها انها دائماً على آخر موضة «أبتوديت» Up to date، بينما أنظر إلى الأخرى لا ذوق لها ولم تكن في حياتها على الموضة»...». لقد غدت الموضة إذن ظاهرة جماعية ومؤشراً تحديثياً تنقله وسائل الاعلام التي هي الجسر الأساسي بين مصمم الأزياء (المنتج)، وجسد المرأة (المستهلك). إنها ذات معنى، مؤشر للتقدم أو للتخلف. وكما أكدّ بارث Barthes ـ لا قيمة للمؤشر إن لم يكن اجتماعياً: «فوصف الأزياء أمر اجتماعي (...) وهو يشكّل عنصراً لا يُقارع لثقافة الجمهور»(٨).

فإذا اعتبرنا أن الثقافة هي مجموعة المؤسسات، والمعايير والسلوك، والتصرفات المتعلمة والمتقاسمة والمنقولة بين أفراد مجتمع معين، يمكننا تحديدها حسب المعنى الذي يعطيه Linton: «تتعلق الثقافة بطريقة عيش بكاملها لمجتمع ما وليس فقط بطريقة العيش الخاصة (...) والثقافة لمجموعة ما هي تراكمات منظمة، إلى حدٍ ما، لهذه النماذج»(٩). وفي آخر كتبه، حدد لنتون الثقافة بأنها «مجموعة السلوك يتعلمها الانسان في أي مجتمع كان، من أجداده وينقلها إلى الجيل الأصغر»(١٠)؛ إذ تلعب الثقافة دوراً مهماً في

---

(٨) BARTHES، المرجع نفسه، ص ١٩.

(٩) LINTON (R). **«Le Fondement culturel de la personnalité»** (Paris, Dunod, 1959) pp. 23 - 33.

(١٠) Culture and Mental Disorder and the tree of Culture in préface, p. XXVII (Le Fondement culturel de la personnalité).

حياة الإنسان والمجموعة لأنها تُقَولِبُ طرق العيش والنماذج التي يجب اتباعها (العادات والأخلاق والتربية والتقاليد) أي التراث ككل.

فماذا يجري عندما تتصادم ثقافة ما بأخرى آتية إلينا من الخارج مفروضة علينا دونما اختيار؟

من أين تأتينا «الموضة»؟

مفروضة من الخارج:

(أ) سبب اقتصادي سياسي.

(ب) سبب نفسي تربوي و/أو صورة جسدها في الاعلان.

أ ـ إنها الموضة الغربية خاصة، التي تأتينا من الخارج (أوروبا وخاصة فرنسا وإيطاليا)، من عالم صناعي متحضر. تاريخياً حملتها إلينا البورجوازية اللبنانية مالكة السلطة. فهي المستهلكة الأولى لكل ما تأتي به من الخارج لتوزعه في ما بعد على الشرائح الاجتماعية الأخرى، وذلك منذ بداية هذا القرن مع دخول الرأسمالية. وتشكل هذه البورجوازية الكبيرة «موضوعياً وذاتياً، مَعْبراً للهيمنة الأجنبية الاقتصادية والثقافية، مع احتمال الحدّ من بعض تجاوزات هذه الهيمنة، عندما يصبح الوضع أقل ملاءمة لدورها الوسيطي التقليدي»[١١]. بينما تكوّنت الطبقة الوسطى على مثال البلدان الغربية وخاصة من خلال النموذج العلمي الذي ساعد على إدخال الايديولوجيا الحديثة المسيطرة. «وتدل هذه العقلية أيضاً على الاستقطاب الايديولوجي باتجاه الغرب، مصدر الليبرالية، المبني على مركز داخل النظام الاقتصادي، تابع بوجه خاص لمحور التبادلات الخارجية الغربي. إنها تنطوي على اعتماد بعض النماذج الغربية التي ترسِّخها في لبنان المدارس الخاصة الأجنبية والتي تمثّل، بالنسبة لأصحاب هذه العقلية، مثالاً للتنشئة والتعليم»[١٢] هكذا نقلت إلينا الثقافة الغربية بواسطة التعليم والمدارس، دون جدال أو رفض. فلا يسعنا في هذا المجال، إلا أن نغوص في الكلام عن تأثير الثقافة الغربية[١٣] على شخصيتنا ككل (اللغة ـ الإعلام ـ الموضة ـ الفكر...) حتى انها قولبتها من جديد وخطفت منا هويتنا الوطنية دون أن ندري، وأدّت بنا، في نهاية المطاف إلى العنف والاقتتال.

وعلى العكس، يبرهن كونيغ (König) انه لا علاقة للموضة بنظام الطبقات، فهي مبدأ

---

(١١) DUBAR, NASR. «**الطبقات الاجتماعية في لبنان**»، (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية ١٩٨٢)، ص ١٦١، ترجمة أبي صالح.

(١٢) المصدر السابق، ص ٣٥٠.

(١٣) انظر د. جبران مي، المرجع نفسه، الفصل ٣، ص ١٠٩ ـ ١٢١.

عالمي، يهيمن كطاغٍ فعلي على تطور المجتمع، وتجد في الاقتصاد الحديث حليفاً لاحتياط الآخرين لا ينضب.

والموضة عامل ينفلش على مختلف حقول المظهر: الشعر، التبرج، المجوهرات، اللباس، طرائق التفكير والتعبير، الزينة. وفي لبنان، ان تكون «متقدماً» يعني أن تكون على الموضة. وهذا يعني التقرب من ثقافة غربية منتِجة تُعتبر متفوقة على ثقافتنا الشرقية.

وليس الصراع بين «الحديث» و«التقليدي» الإشكالية البسيطة الوحيدة التي نواجهها اليوم؛ فالموضة لم نخترها دائماً وإنما فُرضت علينا غالباً من الخارج دون أن تأخذ، في الحسبان الداخل، أعني هويتنا وماهيتنا. وهنا يبرز المظهر السطحي المضاف الذي يغير في شخصيتنا. لأن كل ما يجري في «الداخل» غير مهم. فتاريخ الشخص، سيرته العائلية، واقعه الاجتماعي؛ لا تؤخذ بعين الاعتبار. المهم في الموضة هو إعطاء صورة الاسترخاء والتميّز وصورة السعادة مثلاً تلك التي تقول «... آه كم أتمنى أن ألبس مثل هذه المرأة. يبدو انها شابة وديناميكية سعيدة لا تعاني من مشكلة مادية أو غيرها...».

وبهدف الاستهلاك، نرى أن الموضة الغربية تغتصب خصوصيتنا الشرقية وخفايانا، وتصيبنا في أجسادنا. وإذا اعتبرنا ان الشخصية في علاقة حميمة ودقيقة مع الجسد، فلهذا الجسد «داخليته» و«خارجيته». لكن لا فرق بينهما، لأن الجسد يشكّل وحدة. ويصرح بيكيت (S. Beckett) قائلاً «... قد يكون هذا ما أشعر به، الداخل والخارج وأنا في الوسط»(١٤). لا توجد صورة لجسدنا إذاً من دون وجود صورة الآخر؛ الأنا والهُوَ. ويؤكد شيلدر (Schilder) ان «صورة الجسد هي دائماً، وبشكل من الأشكال، مجموعة لصور أجساد الجماعة، بالنسبة لمختلف العلاقات القائمة». «فهناك تدامج اجتماعي متواصل لصور الجسد»(١٥).

هذه الموضة غير متوافقة مع واقع ثقافتنا العربية وتربيتنا ومناخاتنا، وهي تقصينا عن عاداتنا وتقاليدنا وتعيد قولبة أجسادنا على طريقتها جاعلة منها وسيلة للاستهلاك. إنها تدخل بلادنا كيفما كان.

ب ـ صورة جسدها في الاعلان (الايروسية)

المرأة أكثر استهلاكاً من الرجل. علاقتها بجسدها مختلفة عن علاقة الرجل بجسده الذي يقبله ويتكيف معه بسهولة. فهي تتوق إلى نموذج الجسد المثالي الذي تروجه الاعلانات، وتحبط غالباً.

في هذا المجال أشير الى الدراسات والجهود النفسية التي تنصَبُّ على لعبة الانتاج

---

(١٤) BECKETT (S). «**l'Innommable**», (Paris, Gallimard, 1974) No. 9, p. 6.

(١٥) SCHILDER (P). «**L'image du corps**», (Paris, Gallimard, 1968) pp. 313 - 315.

والاستهلاك، وتسخّر لهذا الغرض كل وسائل الاعلام من أجل الزيادة في ترويج البضاعة ومبيعها، مهما كان شكلها وثمنها أو نتائجها. لذا أفتح مجالاً لدراسة بعض الأساليب التربوية الشائعة التي نقع فريستها بسبب التركيز الاعلامي، كما يقع المجتمع الغربي نفسه فريسة لها أيضاً. وأعني بذلك العقد النفسية الكامنة Latente التي تحدّد صورة المرأة في علاقتها مع الخارج ـ المنتج ـ بحيث تغدو المرأة أكثر استهلاكاً من الرجل بل المستهلك الأساسي. هناك ضغط خفي يمارس على المرأة وخاصة على الصورة التي تكوّنها عن جسدها. هذا الضغط يخلق لديها نوعاً من التماهي بأشكال يندر وجودها في الواقع. وتأخذ هذه الأشكال ثلاثة نماذج: أولاً، عارضة الأزياء الحيّة. ثانياً، التماثيل الجفصينية التي تشغل واجهات المحلات. ثالثاً، الدمى.

تمثّل هذه النماذج صورة لجسد الأنثى منذ الطفولة، إذ يلعب النموذج الأول دوره الأساسي في ترويج الثياب الجاهزة الذي ينحصر في عارضة الأزياء وفي البائعة أحياناً. ولكل منهما دوره في عملية الإقبال على الاستهلاك. فالعارضة ذات المقاييس المثالية تخلق رغبة لدى المرأة بالإقبال على الشراء، يولّده شعور بالتماهي مع العارضة. وعند الدخول في لعبة القياس، تصاب المشترية بقدرٍ من الإحباط، سببه أن الجسد العارض للبضاعة قد لا نجده إلا نادراً. هنا تدخل البائعات اللواتي يتعاطين مباشرة عمليّة المبيع، وهنّ غالباً نساء جميلات يقربن من العارضات. ونلاحظ انهن دخلن بحكم التجربة بلعبة المرأة الشيء Femme objet، إذ أن دورهنّ يقوم على خلق نموذج منمّط Stéréotypé، ووسيلة ملحّة للاستمرارية، وترسيخه في ذهن المرأة. وهذه بدورها يتجذّر فيها الشعور بالإحباط ممّا يخلق في النتيجة لدى المرأة شعوراً بالنقص لا يعوّضه إلا التهالك على الشراء وحب التغيير. (لا نغفل هنا دور الاعلام الذي يلاحق المرأة أينما اتجهت ويحشرها في عمليات الترويج، فيحرمها من حريتها بالكامل).

وينطبق هذا الكلام بشكل كامل على التماثيل النسائية الصامتة، التي تحتّل واجهات المخازن ودور الأزياء، والتي تتماهى بها المرأة وتنسى جسدها وإحباطها للحظات، حتى تدخل المخزن لقياس الزيّ عينه، لكنها سرعان ما تكتشف صورة جسدها من جديد ويتعمّق الإحباط.

يجدر القول ان لعبة العارضة ـ الحيّة والعارضة ـ التمثال، والبائعة ـ العارضة ومن ورائهن لعبة الاعلان، كلها أمور تشكّل شبكة متداخلة. تعمل هذه الشبكة، وبشكل لا واعٍ على تكوين صورة سلبية للجسد تجاه المثال الذي لن تشبهه أبداً. فلا عجب أن تجد المرأة بعد ذلك أي زيّ غير مناسب بعد قياسه. بهذا المعنى تصبح الأمنية الوحيدة التي تخالج المرأة السؤال: آه، كم أتمنى أن ألبس مثل هذه المرأة، كيف أصل الى تساوقها وانسجام مقاييس جسدها؟ فتبرز المصانع نفسها التي تجيب على هذا السؤال المصيري بالنسبة للمرأة. فتقدم لها أصنافاً لا تحصى من المواد الغذائية وأصول الريجيم، والصابون

ووسائل التجميل. فتتهالك من جديد على أصناف ومنتوجات جديدة، تساعدها في ذلك صورة الرجل عن المرأة التي لا تختلف كثيراً عن الصورة المكوّنة لديها، بالإضافة الى عامل الغيرة بين النساء.

ولو عدنا الى الطفولة، لوجدنا ان معالم الصورة التي تكوِّنها الطفلة عن جسدها، تبدو «مشوّهة» وغير مطابقة لحالات الواقع، وذلك من خلال الدمى التي تضعها المصانع بين أيدي الطفلة؛ مع تمييز كامل بين الجنسين على مستوى الألعاب[١٦]. هذه الدمى هي الحلقة الأولى التي تُدخل الطفلة في سلسلة الانتاج والترويج ومضاعفة الاستهلاك في ما بعد. وللموضوعية، يجب القول انه بسبب الحملات التي قام بها علماء التربية والنفس في الغرب، صرنا نشهد دمى بشعة المظهر وغير متساوقة في أشكالها (مثل E.T).

١ ـ الانبهار Fascination: سبب اجتماعي ثقافي

من المستغرب ان كل ما هو عربي وشرقي محتقر لدينا ولا أهمية له.. وبالمقابل كل ما هو أجنبي جديد ومقدس. وهكذا نجدنا ننضج بالثقافة الغربية في مجالات التعليم (الارساليات الأجنبية: فرنسية، أميركية) وازدواجية اللغة (عربي ـ فرنسي و/أو عربي ـ انكليزي). والاعلام وكل مستوردات المنتج الآخر. وهذه حالة المجتمع المستهلك غير المنتج: انبهار كامل بالمجتمعات المنتجة، الذي يؤدي أحياناً كثيرة الى اجتياحات على مختلف الصعد. كيف يمكننا تفسير هذا الانبهار الكامل إذا لم نتوقّف أمام سيكولوجية المنبهر؟ فالإنسان في عالمنا يشعر بعجز عن تغيير وضعه لأنه ينكر ذاته ويذوب بعالم المتسلّط[١٧] ـ الأجنبي ـ الذي يمارس عليه، بواسطة وسائل الاعلام، عملية «غسل دماغ». فيتمنى أن يكون مثله أو أن يحلّ محلّه، أي يتماهى بالمتسلِّط. هذا ما توصلت إليه من خلال دارستي لواقع المرأة اللبنانية وتحليل أحاديثها. إنها تماهت بصورة المرأة الغربية. وحصل ذلك خلال فترة المراهقة حيث كانت تفتش عن صورة تلعب فيها دور البديل للأهل وخاصة الأم التي ترفضها والتمثل بها، ببعض أدوارها؛ فاتخذت المرأة الأوروبية بديلة لها، أي صورة المرأة التي تبثّها وسائل الاعلام والمجلات[١٨].

وتصبح «الموضة» في هذا المجال طريقاً للتقارب من النموذج الأجنبي الثقافي خاصة على صعيد المظهر. ولا شك بأن الانسان المتخلف يقع ضحية «عقدة الاستعراض» وهو «مصاب بعقدة الوجاهة (...)». «تلكم هي حقيقة مظاهر التطور السطحي التي تلاحظ في عواصم البلدان المتخلفة، تلك العواصم التي تنمو بسرعة كبرى من الناحية الاستهلاكية

---

(١٦) BELOTI (E). «**Du côté des petites filles**» (Paris, éd. Femmes, 1974).

(١٧) د. حجازي (م)، «**التخلف الاجتماعي**»، (بيروت معهد الإنماء العربي، ١٩٧٦)، ص ١٨٥ ـ ٢٠٧ (التماهي بالمتسلط).

(١٨) د. جبران، المرجع نفسه، ص ١١٧ ـ ١١٨.

الاستعراضية، على حساب الناحية الانتاجية التطورية»[١٩].

والمرأة تبدو هنا أكثر انبهاراً من غيرها بنموذج المرأة الغربية، إذ تبحث بشتى الطرق عن التمثّل بها[١٨].

وبما أنها لا تملك إمكانية العيش مثلها بالتصرف والسلوك لعدم تحررها، تبقى صورة الغربية في ذهنها مثالية وهوامية. وكل ما يحيط بها كالمجتمع والعائلة والمدرسة يؤهلها لا بل يشجّعها على قبول وتقبّل هذه الموضة. إنها بهذا الإطار تستجيب لانتظار اجتماعي سيحكم عليها «تقليدية» أو «حديثة»، بمعنى آخر مقلدّة أم لا لصورة المرأة الأوروبيّة.

٢ ـ صورة المرأة، أين هي؟

هي التي نراها في الاعلام وعلى الأخص في الاعلانات: ـ إنها الماثلة في الصحف والمجلات الغربية وخاصة الفرنسية منها، وفي برامج التلفزيون التي تبث الأفلام والمسلسلات الغربية والإعلانات المجهزة في الغرب أساساً للغربيين. كذلك المجلات اللبنانية التي وجدت على صورة الغربية ومثالها (فيروز ـ الحسناء ـ سيدتي ـ ياسمين الخ..) وهي أقرب إلى «Femme», «Marie France», «Elle», «Marie Claire» الموزّعة في الأسواق اللبنانية.

ويكفي تصفح أية مجلة من هذه، لتطالعنا على الغلاف صورة المرأة الشقراء الممشوقة ترتدي Dior أو غيره، وتتبرّج باللون الأزرق الذي يتزاوج ولون العيون والبشرة البرونزية التي تقفز إلى العيون. كما تطالعنا صور العارضات وهن غربيات يستعرضن منتوجات غربية. ومن الواضح أن النموذج، بهذا المعنى، هو المرأة الغربية «المتحررة»، العاملة، المثقفة. هكذا تقدّم هذه الوسائل الاعلامية المرأة الباريسية والأميركية كنماذج خالصة للحداثة، لا بدَّ من تقليدها في اللباس والماكياج وحتى طريقة التفكير. وهنا يبرز الخط الأحمر الذي يمنعها من الاقتداء بها على مستوى السلوك. وهذا يطبع صورة المرأة بشكل مختلف وأقل قيمة. كما أن الثياب لا تتوافق غالباً مع مناخ بلادنا أو حياة المرأة فيها ودورها أي سلوكها وحركاتها. وتؤدي هذه الحاجة للتمثّل بنموذج المرأة الغربية الى رغبة في التقليد. والغربية التي ترتدي فستاناً من هذا النوع وتصفّف شعرها، وتتبرّج كما تظهر في الصحف، تمثل شكلاً أكثر قيمة للمرأة، إذاً أكثر مبيعاً.

وكما أشار بارث: «... تُحيل كل صحيفة قُراءها على جمهور محدّد اجتماعياً وعلى جسد مميّز في تمثّلاته...»[٢٠]. ومن العبث القول ان جمهور هذه الصحف والمجلات لا يتوافق مع العيّنة الأوروبية. ويصبح وجود هذه المجلات، إذن، لاستعراض صلاتها

---

(١٩) د. حجازي، المرجع نفسه، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(٢٠) بارت، المرجع نفسه، ص ٢٩٠.

بالعالم الغربي الحديث، ولبيع المنتجات والمساحيق الغربية، ويصبح الجديد قيمة مؤسسية للشراء.

ان الزوايا الخاصة بالأزياء في المجلاّت لا تدفع الى الاستهلاك كيفما كان. فالمنتوجات الغربية هي وحدها المقيّمة. وإن تحليلاً دقيقاً للكتابات عن الموضة، يبين لنا تماهيها اللاواعي بالغرب (...) تماهياً يساوي الموضة بالغرب ويترجم على مستوى اللغة. والحقيقة اننا نجد تعليقات للصور، لكلمات مرسومة من اللغتين الفرنسية أو الانكليزية باللغة العربية (شال، بنطلون، آنسانبل، تايّور... الخ). وهكذا فما هو على الموضة يبقى كما هو باللغة الأجنبية.

إنَّ الموديلات والعطورات هي من الخارج، ودور الأزياء الراقية الخارقة المصدرة لا تترك مجالاً للقارئات للتعارف. فالمرأة بشكل ما، مدعوّة إلى رفض ثقافتها، وحركاتها، سلوكها، ومشيتها. لا بدَّ أن تغيّر كل شيء، دون طرح الأسئلة، وأن تتبع وتقلّد. ولا بدَّ من أن يتأثرجسدها بهذه المظاهر، فتحدث تغييرات في هويتها وربما يتأثر الداخل الذي غالباً ما تحافظ على «نقاوته» أو تقليديته.

تريد.. المرأة الموضة وتستوحيها، لا للمفاخرة Snobisme وحسب، بل لتحقيق رغبة لاواعية وهي التقرّب من الصورة الحبيبة «Chérie» في مراهقتها، صورة تختلف عن صورة أمها، ممثّلة بمثال الأنا المتأخر (التكوين Néo - formé)[٢١]، صورة المرأة «المتحررة».

كيف يمكن للموضة أن تبهرنا وتغتصبنا في آن؟ هناك تناقض ما، إذ أن الانبهار يفترض الرغبة، والاغتصاب عدمها. لكن أن تنبهر وتقلّد أمر يفرغك من الرغبة، يُخضعك ويستلبك مع الاحتفاظ بشيء من اللذّة في الاستجابة لمثال الأنا، على الأقل في الشأن الظاهر. وهكذا في الكلام عن الموضة عندنا، سآخذ في الاعتبار هذين البعدين على السواء: اللذة والاستلاب.

٣ ـ كيف نفسّر هذه الألينة/ الاستلاب؟

«تُخلِّص، «بتريا»؛ مظاهرها، وجلدها البراق، كارثة افتراسها وتمزقاتها الداخلية. واحدة Une كهذه، تحت الأنظار على الأقل، مغطاة، بماكياج فاقع أو بشخصيتها الأمومية تمزّقها... إذن تترك نفسها تُستهلك أيضاً، لأجل مضاربات جديدة، أو تُرفض كأنها لا تصلح للاستهلاك، وبدون أي كلام، محاولةً استمرار استعمالها كمُستهلَكَة، أو تأمين تبادلها ببعض أدوات الزينة: آخر المستجدّات البرّاقة التي يروّجها الرجال وتكاد تشوهها...»[٢٢].

---

(٢١) د. جبران، المرجع نفسه، ص ٤٩.

(٢٢) IRIGARAY (L). «Speculum» (Paris, Minuit, 1974) p. 283.

كان معنى التبرج في القديم، على علاقة بالسحر والدين، إذ كان النساء والرجال يتبرجون على السواء. أما حالياً فقد اختلف المعنى؛ فالتبرج يكون بهدف تخبئة التمزّق، والظهور أمام الآخر/ الآخرين: وَاحدة، وحدة، كي تُعجِب وتُستهلَك (تنفق) بسرعة أو تنبذ. هكذا تُقدَّم النساء في المجتمعات المعاصرة أشبه ببضاعة استهلاكية، إنهنّ ورق «لتوضيب الهدايا» حسب تعبير «لوكلير». والبحث عن الحداثة التي تستلزم الحرية هو في رأيي، استلاب مضاعف: إزاء الغرب، وإزاء الرجل؛ لأن المرأة تجيب في البداية على رغبة الرجل ولذته وفي ما بعد لرغبة المرأة. وهنا رغبة الرجل تعني المجتمع ووسائل الاعلام: مثلاً عندما تتزيّن وتتبرّج وتتجمّل فهي تفتش لكي تعجب الآخر، وكل الآخرين. لا يمكننا إعتبار الزينة واللباس كظاهرة فردية إنما اجتماعية؛ لذا هما وسيلة للاتصال. (هنا نلاحظ انتشار الكتابة على الأزياء وهو نوع من لفت نظر الآخر وحثه على الكلام بشكل مباشر.

ألم نسمع ونرَ نساءً عديدات يعتبرن أنفسهن حصة «النساء المتحررات»، لأمر هو إنهن يرتدين الـ «ميني» أو «المكسي» فقط، فيبرزن أو يغطين مفاتنهن. فالرجل هو الذي يقرر بيع هذا أو ذاك من المنتوجات أو المواد الآتية من الخارج، وهو الذي يوزّع موضة البلدان المنتجة. فعن طريق الاعلام (الكتابات والبرامج، والاعلان...) يدعو الرجالُ والنساءَ إلى الإقبال على الانتاج والاقتداء بالغربيات والتصرف مثلهن، لكنهم لا يتصرفون كالغربيين. في رسالة وجهتها إحدى النساء الى مجلة «الحسناء» تقول: «... فليتزوجوا الفتاة التي أحبوها وليس تلك التي فُرضت عليهم، وليتزوجوا تلك التي خرجوا معها وأقاموا علاقات جنسية، لا تلك التي تظهر عفيفة طاهرة والتي قد تكون لجأت الى عملية إنقاذ البكارة»(٢٤).

إن النصوص التي ترافق الصور في المجلات ذات مضامين مختلفة، ولا تَتَطابق الثياب مع الكلام المثبت في مجمل المقالات، باستثناء بعض التعليقات المنقولة عن الفرنسية أو الانكليزية والملصقة لصقاً، دون أن تأخذ في الاعتبار عاداتنا الجنسية؛ وهي كتبت في الأصل بلغة مختلفة. اننا نشهد إذن بنيتين إذ نتصفح مجلة أزياء عربية: بنية الصورة من ناحية وبنية اللغة. فالموضة بهذا المعنى لا تقتصر فقط على الثياب وصورها، وإنما تطال الجسد وأشكاله، وكذلك اللغة ومعانيها، إنها تطال الكتابة. إن الكلام عن الموضة «يزيد على الصورة معرفة. يقول سارتر Sartre في هذا المجال: «فمن الصورة الى الرسم، ومن الرسم الى التبيانة Schemus ومن التبيانة الى الكلام، يوجد استثمار تدريجي للمعرفة»(٢٣). هذه المعرفة للموضة مهمة لأن الكلام عنها يؤلف بحد ذاته «منظومة تجريدية» «Système d'abstraction»، ليس لأن الكلام عن الموضة يُعقلِن اللباس، لكن في

---

(٢٣) SARTRE (J.P). «**L'Imaginaire**» (Paris, Gallimard, 1948) P. 247.

(٢٤) «الحسناء» مجلة، عدد ٧٠ ص ٤٤.

بعض الحالات لأنه يساعد على التقاطه بأكثر حسّية من الصورة. هكذا نرى كيف تقدّم المجلات نموذج المرأة المتحررة، من ناحية، كما تطرح من ناحية أخرى ومن خلال المكتوب نموذج المرأة التقليدية.. حيث يوجد فرق شاسع بين مُعاش النساء في الواقع والنصائح التي تعطى لهن(٢٤).

٤ ـ «رغبة لرغبة الآخر»

الأسلوب هو الرجل، مقولة أدبية معروفة واستخدمها Lacan مجدداً في «كتابات» «Ecrits». إذا تناولنا الموضة في مظهرها السطحي، فاننا نجمدّها ونفرّغها من ديناميتها: فلها في الحقيقة أهمية ومعان. معانٍ لأن أسلوب رسم الموضةُ يرجعنا إلى «قانون ثقافي». وهي تُبرز الكائن في حميميته الأكثر عمقاً، وهي لا تعبّر عن الأنا بكليتها، ولكن ببساطة عن جزءٍ منها، مع أنها تتعلّق بالإنسان في كلّيته، فتشدّ إهتمامه، وتحوّله. «في الواقع، تعتبر الموضة مبدأ عالمياً، وأحد عناصره الحضارة. لا تهتم بجسد الإنسان فقط، وإنما أيضاً بكل طرائق تعبيره»(٢٥).

إذا استجابت الموضة لرغبة المرأة، فإنها لا تكفي غالباً رغبات شخصيتها بكاملها. وبالفعل «لا تتوافق أفكار الناس مع أفعالهم، وذلك بسبب تراكم تعددية رغباتهم الغرائزية».(٢٦).

فاتّباع الموضة محاولة إشباع رغبات آنية. ومع ذلك، لا يمكن للرغبة، التي هي بطبيعتها في تدّفق جديد دائم، أن تكون، بأي حال من الأحوال، مُشبعة تماماً. وهذا ما يُفسر الرضى الجزئي الذي يُترجم بحاجة استعراضية(هتاكية Exhibition).

وراء هذا البحث في اللباس، تختبىء رغبة عميقة تنبّه «رغبة لرغبة الآخر»، وفقاً لـ «لاكان». وهنا الأساس في الإغراء لدى المرأة حيث يُفصح اللباس عمَّا يخفيه الكلام الذي لا يعبِّر عنه «اللامُقال» Le non - dit.

اللامُقال = لغة الجسد

يقول هيغل: «يعطي الثوب كل الرونق للهيئة، وعلى هذا الأساس يجب أن يعتبر كميزة أو كحسنة، بمعنى أنه ينشلنا من المنظر المباشر عما هو حسي وخالٍ من المعنى»(٢٧). ويوحي هيغل Hegel بأن جسد الإنسان له علاقة ذات معنى مع اللباس: لم يكن للجسد الحسي الصافي أية دلالة. يؤمن اللباس المرور من المحسوس إلى الإدراك فهو «المؤدَّى»

---

(٢٥) KÖNIG، المرجع نفسه، ص ١٧

(٢٦) FREUD (S). «**Malaise dans la civilisation**» (Paris, P.U.F, 1970) p. 9.

(٢٧) HEGEL. «**Esthétique**» (Paris, Aubier, 1944) T. 3 1ère Partie, p. 147.

(المعبر) الأفضل Signifié. وتؤمن الموضة، إذن، بقراءتها، المرور من الجسد الأكثر تجريداً إلى الجسد الواقعي.

يُقدم رولان بارت[٢٨] ثلاثة حلول:

١ ـ الجسد المثالي المجسَّد لعارضة الأزياء، كوفرغورل Covergirl، تصورها مجلة الموضة في تحركاتها (سفر، صالون، سهرة...). وهذا التعارض بين الجسد المؤسسي المجرّد والجسد الفردي يتجانس مع التعارض نفسه بين اللغة والكلام.

٢ ـ تسوية بين البنية والحدث المكتوب. تعبّر مجلات الموضة، وعلى مستوى الكلام، عن وجود بعض الأجسام على الموضة (مثلاً إذا كان وجهك صغيراً، مستديراً، وتقاطيعه ناعمة). ويوضع هذا النموذج بشكل تجريدي بعيداً كل البعد عن المعطيات الواقعية. نتساءل أحياناً إن كانت تُستوحى البنية من الواقع أم إذا كانت تنتقيه!؟

٣ ـ في الحل الثالث، يحوَّل الجسد الواقعي بواسطة الثياب، أيضاً على مستوى المكتوب، إلى جسد الموضة المثالي. للموضة إذن، نفوذ وقوة في تحويل أي محسوس إلى أي معنى تختاره؛ فسلطتها المعنوية لا حدّ لها (تكتب النساء متذمرة إلى مجلات الموضة: «ماذا أفعل! فخصري غير ضامر وأردافي مليئة... الخ» وكأنَّ الموضة إلهة شافية).

«أن تَرى وتُرى» تعبير خاص للغلمية Erotisme. لأن الأساس النزوي للسلوك يقوم على اتباع الموضة وهو قريب من السلوك الجنسي. وإن غريزة رؤية الغير وغيريّة الرؤية أساسية في مجال الموضة. أشار فرويد إلى هذه الثنائية التي تعكس أصل «الغلمية الذاتية» Auto - érotisme والتي ترتبط في الحقيقة بجسد الموضوع نفسه. فلنا ميل إذن أن ننظر إلى «الآخر» من نرجسيته إلى غلميته بحيث يولّد الجذر الغلامي نفسه، رغبة في أن يَراه «الآخرون».

ويقول Muldworf في هذا المجال أن الغلمية في العالم الغربي «تحدد بشروط النظر إلى المرأة المعاصرة كسلعة... وهذه الغلمية (الايروسية) ذات مضمون مخادع مزدوج يحقق في وجهه الأول عن طريق الحاجات التي تفرضها الموضة لهذا الجزء أو ذاك من جسد المرأة، وفي وجهه الآخر تبدو الايروسية وسيلة لترويج الاعلان...»[٢٩].

هذه اللعبة تقودها المرأة مع جسدها: تتحجّب voiler أو تحسر dévoiler، غلمية تستجيب للذّة الرأي. فالرجل دائم التلهف للجديد الثابت في أزياء المرأة، وهو لا يعي بأنه يجد لذة في الطراز الجنسي. وهي بدورها، كذلك، تلتذّ برؤية «الآخر» يراها. كما ان الثياب

---

(٢٨) بارت، المرجع نفسه، ص ٢٦١ ـ ٢٦٣.

(٢٩) MULDWORF (B). **«Sexualité et Féminité»** (Paris, ed. sociales, 1974) p. 57.

التي ترتديها المرأة، تغدو بالنسبة إليها، رمز المرأة «المتحررة جسدياً» مما يستجيب والصورة التي تبحث عن التشبّه بها.

التماهي والتغيير

يساعدنا اللباس أيضاً على التماهي بالآخرين: نصبح كالآخر من خلال لباسنا، نغيّر صورة وضعية Posturale الجسد التي نعرفها باتخاذ صورته. اللباس وحده يمكنه تغيير صورة جسدنا كلياً. وهذا صحيح لأن الموضة تدرك الفرق بين النسوي والذكوري وهي مجبرة على التمايز الجنسي، لأن الواقع يفرضها مع أنه يضع بعض السمات الرجالية في اللباس النسائي (بنطلون، كراڤات...). اللباس النسائي يمكنه استيعاب اللباس الرجالي والعكس غير صحيح (لا يمكن للرجل أن يلبس فستاناً). وهذا ما يفسّر ان «تابو» محرِّم الجنس الآخر لم يكن له القوة نفسها في الحالتين: يوجد مانع اجتماعي من تأنيث الرجل ولكنه لا يوجد هذا المانع من تذكير المرأة.

أما بالنسبة لموضة المراهقين Unisex حالياً، فلا فرق بين الأنثى والذكر؛ فللعمر إذن أهمية أكبر من الجنس.

ولا يحق للمرأة بعد عمر معين أن تلبس على الموضة. فالألوان قاتمة حزينة، والموديلات محدودة كلاسيكية، لأنها ابتعدت عن معايير الجسد السائدة أي أنه لم يعد «منتجاً» Producteur أي غير مثير للرغبة الذكورية، غير منجب. إذن لم يعد يصلح لأي شيء، وهو غير قابل للاستعمال ـ للاستهلاك.

وإذا كان الجنس والعمر موضوعين مهمين وأساسيين في تسويق الموضة؛ فالدور الذي يلعبه الفرد، أي المتعلق بمركزه الاجتماعي ـ المهني، لا يقل أهمية في تأثيره وتأثره بالموضة. هناك أدوار ذكورية وأدوار أنثوية ما تزال مهمة حتى الآن. تتغيّر الثياب حسب الدور: فالمدير مثلاً يختلف في لباسه عن الزبال والمرأة الموظفة عن سيدة المنزل.

إن نوعية العمل تعطينا فكرة عن هوية الفرد وكيفيّة لباسه. وغالباً ما تحدد هوية المرأة العاملة في خدمة الرجل ـ المدير، بمظهرها «المجمَّل» ـ بعلاقة إجتماعية عصرية. فالظاهر يظل دائماً قوياً، لأنه يتعلق بإظهار الثوب. فهناك موديلات لا تلبسها إلا الممثلات مثلاً.

هذا التحول في اللباس بنوعيته وخاصيته، لا يمكن إلا أن يتأثر بدور المرأة خاصة. وتكراراً، فمن الداخل ـ البيت إلى الخارج ـ الإطار (المجتمع)، يتغير سلوك المرأة وتصرفاتها بحكم تغيّر دورها، فلا بدّ أن يتغيّر شكلها بلباسها. كما وإنها إذا لبست بنطلوناً، مثلاً، فهذا يؤثر على تحوّل حركاتها الجسدية و«صورة جسدها»، كما لا بدّ من أن يؤثر على شخصيتها. فمن جهة يحررها اللباس، ومن جهة أخرى يلزمها به وبتغيّره السريع؛ وخاصة لأنه يتعلق برغبة الآخر ـ الرجل ـ وليس برغبتها وبسوق الشراء

والاستهلاك المحلي والعالمي المفروض عليها في جميع الحالات.

وعندما نغيّر ثيابنا تتغير تحركاتنا. في المساء مثلاً عندما نخلع لباس النهار ونرتدي ثياب النوم، يصبح الجسد أكثر حريّة في التعبير، ويقترب الإنسان من ذاته وحقيقته أي من «شخصيته العميقة» Personnalité profonde المختلفة، حسب الظروف المفروضة من الخارج. في هذه الحالة تتحوّل «صورة الجسد» وتقترب أكثر في علاقتها مع ميولنا ونزواتنا الليبيدية Pulsions libidinales.

هذا يعني ان الثياب في تحوّلاتها خلال العصور، لا يمكنها إلا أن تطال «صورة الجسد»، فتكبّر هذه الصورة نرجسياً وتصغّرها أحياناً. والتغيير هذا يتأثر بأي رغبة أو رؤية، يخضع لتحولات في ماهية (جوهر) essence الجسد. «ومن وجهة النظر هذه تعتبر الثياب، إذن، وسيلة لتغيير صورة الجسد، مشحونة بالليبيدو (الطاقة الجنسية)»(٣٠).

يمكننا القول، إذن، إن الموضة تتعلق تعلقاً وثيقاً بالجسد. ولا دراسة لهذه الظاهرة بدون التطرق «للتصوّر الجسدي» Schemas corporels. يعتبر الجسد موضوعاً أساسياً في التحليل النفسي الذي يدرس انعكاسات العالم والحياة في جسد الفرد. فيركّز شيلدر (Schilder) على أن صورة الجسد من أهم التجارب الجوهرية في حياة الفرد. فهي واحدة من الأقطاب الأساسية في التجربة المعاشة expérience vécue لديه. إن جسدنا ومعه «صورة الجسد» عنصران أساسيان في كلٍّ من تجاربنا المعاشة.

تطال «الموضة» الغربية المرأة الشرقية بكلّيتها وتضعها في تناقض مع القوانين والغلمية والحشمة pudeur، والعادات الجنسية ومع الحسيّة Sensualité الشرقية ـ العربية. يقول موس Mauss إن لكل مجتمع و/أو جماعة خاصية في حركات جسده يُسمّيها تقنيات الجسد Techniques du corps (مثلاً بعض القبائل تنام وهي واقفة بينما ترتاح أخرى وهي مقرفصة وغير مستوية).

لن نغفل أمراً، وهو ان اتباع الموضة يعطي نوعاً من الأمان، وخاصة في مجتمعاتنا، لأن هذا يسمح لنا بمُضاهاة الآخر. وكلّما نمت حاجة التغيير في الموضة، كلما ترسّخ السلوك والتصرف في تقليدية محافظة «بشكل أن ظاهرة «الموضة» ليست مرتبطة باللباس، كما لا تستقي أصولها منه. وهكذا كلما تطورت «الموضة» مع دوران التاريخ، تصبح في خدمة عدد متزايد من عناصر الحضارة حتى تُمثّل مبدأ أساسياً في تشكّل المجتمعات الحديثة الجماهيرية».(٣١).

---

(٣٠) SCHILDER، المرجع نفسه، ص ٢١٨.

(٣١) KÖNIG، المرجع نفسه، ص ١٤.

ونشير إلى أن هذا التطور بدأ منذ نهضة الغرب في استمرارية تاريخية. بينما نجد في المجتمع الشرقي هوّة سحيقة بين تطورنا التاريخي (الماضي ـ الحاضر) في الفكر والموضة، وبين تلك المستوردة والمفروضة رغم كل أشكال الممانعة. فبقدر ما يتآلف الشخص مع ما هو أجنبي ويستوعبه assimile بقدر ما يصبح جزءاً أساسياً منه.

أيمكننا القول بأن المرأة اللبنانية المموَّضة مثلاً قد أبدعت أسلوباً جديداً، لا غربياً ولا شرقياً، وإنما خاصاً، مميّزاً لها؟ وهل يعبّر هذا الأسلوب عن هويّتها الضبابية؟ إنه ممهور «بتحديثية» مفرطة لتخليص بعض المظهر. هذا المظهر الذي من خلاله تتواصل مع الآخر عندما يلعب اللباس دوراً لتغطية الداخل والذات. وفي النهاية، يبدو لي أن «الموضة» لا تتعلق إلا بالغلاف الخارجي، خاصة في مجتمعنا (الحجاب والتشادور) حيث تكون وسيلة للتوازن الاجتماعي.

تعتمد الثقافة، في عالمنا هذا، على تبادل النساء. لأن النساء بأجسدها تؤمن باستعمالها واستهلاكها، وتداولها، الشرط الممكن للاجتماعية والثقافة.. هكذا تكون الموضة وسيلة تواصل بين الشعوب والأجيال تساعدنا على دراسة تقاليد وسلوك بعض الشعوب القديمة.

علينا ألا ننسى أهمية اللباس ودوره ومعانيه في الفحص والعلاج النفسي، لأنه وسيلة تواصل تساعدنا على فهم المريض. فالاتصال اللاكلامي أو كما أسماه E. Hall في كتابه «اللغة الصامتة»، له رسالة تعبّر عن المرسل، وتختلف هذه من فرد إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى: فالمريض يعبّر بشكل مضطرب والسوي بتوازن، والأوروبي لا يبدو كالعربي الخليجي ولا كالمكسيكي ورسالته الخارجية بعيدة عن الياباني والصيني. يتساءل هال هل بإمكاننا إعتبار الثقافة تواصلاً؛ والتواصل ثقافياً؟ الاعلان يبقى أهم وسيلة للاتصال، أي لنقل الجديد والحديث بالموضة.

وبما أن الموضة تطال كل أنواع الاستهلاك، فإنها لم تعد ثانوية في المجتمعات الحديثة، إنما ظاهرة إقتصادية مهمة تتعلق بالشعب ككل. كما أصبحت إذاً مقياساً للحضارة أو التخلف وللعصرنة. هكذا من خلالها نتصل بالآخر ونتعامل معه على هذا الأساس.

Hajj Conception

مع اطيب التمنيات القلبية لكافة

ضباط ورتباء وافراد الجيش اللبناني

المضحّين بكل غالٍ ونفيس

للحفاظ على وحدة وطننا لبنان

المكلّس - الشارع الرئيسي - تلفون : ٣ / ٢ / ٢٨٥٠٠٠ - فاكس : ٤٢٨٩٠١ / ٠١

شركة باطون ش.م.ل.

باطون جاهز

خدمة سريعة

جودة في النوعية

تسليم لجميع المناطق

تلفون :

مصنع ٤٢٥٥٠١
٤٢٦٥٠٢

منزل ٤٠٠٣٦٠

ص.ب ٥٥١٩٤ سن الفيل - بيروت

مع

أطيب التمنيات

Joaillerie

Gemayel

Fax : 9.918803
Tel : 9.938831
9..938564
TLX : 45198 Gema
P.O.Box : 620 Jounieh - Lebanon

MASMOUDI, M. «The New World Information Order». **Journal of Communication, 29,** 1979: 172-185.

NASIR, S. «The Aab World in U.S. Movie Titles». **Journalism Quarterly, 40,** 1963: 351-352.

NES, D. «American Public Opinion and Israel». **Middle East International, 48,** 1986.

NEUMAN, W. «Patterns of Recall Among Television News Viewers». **Public Opinion Quarterly, 40,** 1976: 115-123.

PERRY, D. «The Image Gap: How International News Affects Percpetions of Nations». **Journalism Quarterly, 64,** 1987: 416-421.

PERRY, G. «Treatment of the Middle East in American High school Textbooks». **Journal of palestine Studies, 3,** 1982: 46-58.

PIPES, D. «The Media and The Middle East». **Commentary, 77,** 1984: 29-31.

POPE, L. «Flickers of Our Anti-Islam Bigotry». **Los Angelos Times,** 1 Mar. 1985.

POTTER, W. «Perceived Reality and the Cultivation Hypothesis». **Journal of Broadcasting & Electronic Media, 30.** 1986« 159-174.

SAID, E. «Iran». **Columbia Journalism Review,** March/April, 1980.

SEITER, E. «Stereotype and the Media: A Re-evaluation». **Journal of Communication, 36,** 1986; **14-26.**

SHAHEEN, J. «The Arab Stereotype on Television». **The Link, 13,** 1980: 24-34.

SHAHEEN, J. «Arabs and U.S. Media». **Newsweek,** January, 26, 1988.

STEMPEL, G. «Sample Size for Classifying Subject Matter in Dailies». **Journalism Quarterly, 29,** 1952: 333-334.

Lughod, I. North Western Ill: Northwestern University Press, 1970.
SULEIMAN, M. «Perceptions of the Middle East in American Magazines». In **Arabs in America: Myths and Realities.** (Ed.) Abu-Laban, B., Wilmette: The Media University Press International, 1975.
SULEIMAN, M. «Perceptions of the Middle East in American Magazines». In Arabs in America: **Myths and realities.** (Eds.) Abu-Laban, B. and Zeadey, F. Wilmette: The Medina University Press International, 1986.
TERRTY, J. «The Western Press and the October War: A Content Analysis». In **Middle East Crucible.** (Ed.) Aruri, N., Wilmette: The Medina Unviersity Press International, 1984.

Articles

ADONI, H., Cohen, A., & Mane S. «Social Reality and Television News: Perceptual Dimensions of Social Conflicts in Selected Life Areas». **Journal of Broadcasting, 28,** 1984: 33-49.
BELKAOUI, J. M. «Image of Arabs and Israelis In the Prestige Press, 1966-1974». **Journalism Quarterly, 55,** 1979: 732-738,
DIAMOND, E. & Cassidy, P. «Arabs Vs. Israelis: Has Television Taken Sides?» **TV Guide,** February 12, 1988.
DOOB, A. & Macdonald, G. «Television Viewing and Fear of Victimization: Is the Relationship of Causal?» **Journal of Personality and Social Psychology, 37,** 1979: 170-179.
HAZARD, W. «On the Impact of Television Picture News». **Journal of Broadcasting, 7,** 1962: 43-51.
HESTER, A. «Five Years of Foreign News on U.S. Television Evening Newscasts». **Gazette, 24,** 1978: 86-95.
HOOVER, J.,& Sauter, V. «TV and the Middle East». **Newsweek** April 16, 1984.
HOPPLE, G. «International News Coverage in Two Elite Newspaper». **Journal of Communication, 32,** 1979, 61-74.
IBRAHIM, S. «American Domestic Forces and the Arab Wars». **Journal of Palestine Studies, 4,** 1981: 55-81.
KAPLAN, F. «The Plight of Foreign News in the U.S. Mass Media: An Assessment». **Gazette, 25,** 1979: 232-243.
KATZ, E., Adoni, H., & Parness, P. «Remembering the News: What the Picture Adds to Recall». **Journalism Quarterly, 54,** 1977: 231-239.
KAZEE, T. «Television Exposure and Attitude Change: The Impact of Political Interest. **Public Opinion Quarterly, 45,** 1981: 507-518.
LARSON, J. & Hardy, A. «International Affairs Coverage on Network Television News: A Study of News Flow». **Gazette, 23,** 1977: 241-256.

FRANK, R. **Message Dimensions of Television.** News Lexington, Mass: D.C. Heath and Company, 1987.

GANS, H. **Deciding What's News.** New York, N.Y.: Pantheon, 1984.

GERBNER, G. «Cultural Indicators: The Third Voice». In G. Gerbner, Gross, L. & Melody, W. (Eds.) **Communications Technology and Social Policy.** New York: Ron Wiley, 1973.

GHAREEB, E. **Split Vision: Arab Portrayal in the American Media.** Washington, D.C.: Institute of Middle Eastern and North Africa Affairs, 1983.

GREENBERG, B. «Television and Role Socialization». In Pearl, Bouthilet, and Lazar, (Eds.), **Television and Behavior: Ten Tears of Scientific Progress and Implications for the Eighties.** Rockville, Md.: NIMH, 1982.

HOLSTI, O. **Content Analysis for the Social sciences and Humanities.** Reading, Mass: Addison-Wesley Publishing Company, 1979.

KRIPPENDORFF, K. **Content Analysis: An Introduction to Its Mehtodology.** Beverly Hills, California: Sage Publications, Inc., 1980.

MASMOUDI, M. «The New World Information Order». In G. Gerbner & M. Siefert (Eds.), **World Communications: A Handbook.** New York: Logman, 1984: 14-27.

NASIR, S. **The Arabs and the English.** London: Longman Group Ltd., 1985.

NIE, N., Hull, C.,Kenkins, J. Steinbrenner, K., & Bent, D. **SPSS: Statistical Package for the Social Sciences.** Chicago: SPSS Inc., 1975.

NORUSIS, M. **The SPSS Guide to Data Analysis.** Chicago: SPSS Inc., 1986.

SAHIN, H., Davis, D., & Robinson, J. «Television as a Source of International News: What Gets Across and What Doesn't». In **Television Coverage of International Affairs.** (Ed.), Adams, W.C., Nortwood, N.J.: Ablex, 1982: 229-244.

SAID, E. «Shattered Myths.» In **Middle East Crucible.** (Ed.) Aruri, N., Wilmette, Ill.: The Medina University Press International, 1984.

SHAHEEN, J. «Images of saudis and Palestinians: A Review of Major Documentaries». In **Television Coverage of the Middle East.** (Ed.), Adams, W.C., Nortwood, N.J.: Ablex, 1981: 95-105.

SHAHEEN, J. **The TV Arab.** Bowling Green, Ohio: Bowling Green State University Popular Press, 1984.

SHARABI, H. **Palestine and Israel.** New York: Pegassus, western Publishing Co., Inc., 1984.

SHURNIK, M. «News Look at Foreign News Coverage». **African Studies Review, 24,** 1981: 99-112.

SULEIMAN, M. «American Mass Media and the June Conflict». In **The Arab-Israeli Confrontation of June 1967: An Arab Perspective.** (Ed.) Abu-

to providing background briefings to incoming journalists about matters that might be of interests to those reporting the news. Arab leaders also should invite American media to visit the area.

On the other hand, American and all foreign journalists in the Arab world have a responsibility to be well aware of Arab history, culture, traditions, and religion before reporting about any country and about its people. They should also uphold the journalistic standards in terms of news balance in both written or spoken stories and pictures and respect the local customs.

The study might well be considered a limited attempt at measuring the portrayal of Arabs on U.S. television through the analysis of news reports from the three networks ABC, CBS, and NBC. Despite the fact that the three networks have an important role and wide influence in providing daily information and new images to the public, the study is limited because more media sources such as television entertainment and documentary programs, movies, and magazines portraying Arabs have not been fully utilized. Such sources should be used in future systematic studies.

REFERENCES

BABAD, E., Brinbaum, M., Benne, K. **The Social Self: Group Influences on Personal Identity.** Beverly Hills, Cal.: Sage, 1983.

BABBIE, E. **The Practice of Social Research.** Belmont, California: Wadsworth Publishing, Inc., 1986.

BALL-ROKEACH, S. & De Fleur, M. **Theories of Mass Communication.** New York: Logman, Inc.m1982.

BANDURA, A. **Social Learning Theory.** Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1977).

BARROW, E. **The Sponsor.** New York: Oxford Unviersity Press, 1978.

BATSCHA, R. **Foreign Affairs News and the Broadcast Journalist.** New York: Praeger Publishers Inc. 1975.

BERELSON, B. & Steiner, G.A. **Human Behavior: An Inventory of Scientific Findings.** New York: Harcourt, Brace & World, 1964.

BERGER, J. **Ways of Seeing.** New York, N.Y.:Penguin, 1973.

BROWN, R. **Social Psychology.** New York: Free Press, 19.

BUDD, R., Throp, R., & Donahew, L. **Content Analysis of Communications.** New York, The Macmillan, 1976.

CANTOR, M.G., & Pingree, S. **The Soap Opera.** Beverly Hills: Sage, 1983.

CHAFETS, Z. **Double Vision.** New York: Morrow, 1984.

DENNIS, E. **The Press and Foreign Policy.** New Jersey: Princeton University Press, 1984.

and editors in News York».

Second, Television networks have a limited number of reports and camera crews in foreign countries. The distribution of these crews is not uniform. It is determined primarily by audience interest and political factors. News items that tend to drive the audience away to other competing netwroks are unlikely to be selected for that day's story line-up (Adams, 1981). Also some foreign countries, for various reasons, restrict the movements of foerign journalists. others lay obstacles including lack of government cooperation, restriction of movement in the country and censorship.

So, American netwroks news coverage of events about the Arab seems also to be affected by these elements. The fact remains, however that news about some Arab states is perceived to be more significant and more interesting to the U.S. audience than events in other Arab states. Obviously, events and images from the Arab states become news-worthy only when it is preceived to attract the audience.

Furthermore, the event and conflict oriented type of news, and the unfavorable direction of news coverage could be result of a much greater dilemma affecting attitudes of various cultures toward each other. According to Sharabi (1984, p. 62), societies in general, regardless of their efforts to abandon parochial attitudes fostered by religion and culture, persist in their ethnocentricity.

One question may be raised at this point: what can the Arabs do to keep up their positive image and to promote this image in the United States mass media?

Part of the answer to this question lies among the Arab themeselves. In order to promote more balance and neutral coverage of the Arab world in the future.

At first, American journalists and TV professsionals must recognize the stereotyping problem and then make a commitment to be more objective in reporting news about Arab countries.

The Arabs should also make a concerted effort to promote balance and positive image about themselves with the United States and other nations. They should consider inviting foreign journalists to their countries without entry restrictions. They should guarantee journalists' freedom to travel and talk to whomever they wish in that country. Also, provide techmical help in feeding dispatches and video material, and give them access to the use of Arab Satellites to promote truth and reality about Arab culture. In addition

The findings of this study indicated that a remarkable amount of news stories was given to the Arab world in the 1980s. This suggests that the Arab states and people attained a high degree of attention in the 1980s from the three U.S. networks. The findings did confirm that the Peace process between Israel and its Arab neighbor Egypt, the war between Iraq and Iran marked the beginning of heightened coverage of the Arab world in the 1980s. In general, the result of the study showed that much of the networks' coverage about the Arabs was clustered in four categories - foreign affairs, political, military, asnd terrorism. The highest percentage of items was devoted to Arab militaries and terrorism activities. Emphasizing the Arab in situations of conflict and military activities could create the controversial image of the Arabs as people for whom conflict and terrorism were main features of their life. This confirms that the thee networks news coverage concerned themselves more with countries and people that make the news and ignore others. This also confirms that the three networks' coverage of Arabs was events-oriented.

Inevitably, one may wonder why the three television networks' coverage of events from the Arab states followed the pattern described?

Such question falls into the domain of media critics. This research can contribute to such a discussion only in its attempts to describe the three television news coverage of Arabs during the period under examination.

Based on published material it is possible to postulate that the selection and dissemination of international news on television is affected by three important, related considerations. These considerations are not an exhaustive list, but they are cited by most research and observers of television news as follows:

First, the most obvious criteria in selecting foreign news are audience attraction and maintenance. Even though foreign news is seen as secondary to domestic news, executives must weigh selection of news items in relation to audience interest (Warner, 1986). According to Batscha (1975), «foreign news is not as popular as domestic news, but sometimes you can show foreign countries in relation to domestic topics (e.g., economic, oil prices, etc.). We have no great education mission».

Ultimately, coverage of international news by ABC CBS, and NBC seems to be determined by what the executive producers determine as important news according to their perceptions of audience interest and acceptance of such foreign news. Batscha (1975), pointed out that one foreign correspondent said, «ultimately we record what is interesting to the audience

Table 9

Direction of Subject-Matters by ABC, and NBC, 1980 - 1988

	ABC		CBS		NBC	
Subject-Matters:	N	%	N	%	N	%
Foreign Relation	8	40	6	30	6	30
Military	10	30.4	12	36.3	11	33.3
Politicis/Economy/ Culture/Society	13	37.2	11	31.4	11	31.4
Religious	3	30	3	30	4	40
Terrorism	6	27.2	8	36.4	8	36.4
Total	40	33.3	40	33.3	40	33.3

X = 1.84, df 8; Statistically not Significant.

DISCUSSIONS

Television is relatively a new mass medium, and the television industry is becoming a significant sociail institution in most countries of the globe. In most developing countries television is used to promote positive images of the leadership. Therefore, television is manipulated, primarily, for government public relations and propaganda.

On the other hand, television networks in the Western World are less likely to be manipulated than in the developing countries. In the United States, for instance, television's success depends on having a sizeable audience in order to stay economically viable. Consequently, persuading the audience to watch available programs and buy advertised products are two major demands television must fulfill. So programming on ABC, CBS, and NBC must content with audience maintenance and commercial promotions. These requirements could be a source of constraints that affect both entertainment and news.

Previous studies indicated that before the 1980s the U.S. networks paid relatively little attention to events in the Middle East in general and the Arab World in particular. However, after the 1973 war between Israel and its neighbors, the Middle East coverage began to increase gradually and escalated in 1979 (Asi, 1981).

Analysis of the direction of Arab group referents, as shown in Table 8, illustrated that group referents - Palestinians and Ethnic and Religious Arabs - were treated more unfavorably than favorably and neutral. The somewhat neutral treatments of Ethnic and Religious Arabs might be attributed to a new policy taken by the three netrworks toward minorities in the Arab world.

Table 8

Direction in Reporting Arab Groups, 1980 - 1988

	Unfavorable		Davorable/ Neutral	
Referents:	N	%	N	%
Palestinian Groups	35	87.5	5	12.5
Arab Ethnic/ Religious	10	50	10	50
Total	45	75	15	25

X = 10, df 1; Statistically Significant.

Analysis of directions of all Arab referents in the second objective of the study showed that Arabs coverage was primarily unfavorable. However, favorable and neutral treatment was seen to be moderate.

Although there were no significant differences, as shown in Table 9, among the three networks coverage of the Arabs through their acitvities in which they were involved with other nations and among themselves during the 1980s, the three networks - Colombia Broadcasting system (CBS), American Broadcasting Company, and National Broadcasting Company (NBC) - seemed to differ from each other in their coverage of the different categories in the Arab world. The American Broadcasting Company (ABC) coverage of the foreign relations activities of Arabs outnumbered the coverage of the same activities by the other two networks CBS and NBC. Other activities such as, military, terrorism, religious, and politics, economy, and culture/ social were treated the same by the three networks. Overall, the three networks coverage of the Arabs subjects was equal and no significant differences among the three networks was illustrated.

outnumbered the favorable (31.7 percent) and neutral coverage (31.7 percent). Tables 6, 7, and 9 indicated that the gap between favorable and unfavorable coverage of Arabs began to narrow for more neutral one by the three networks in the 1980s.

Table 6

Direction in Reporting the Arabs States, 1980 - 1988

	Unfavorable		Favorable		Neutral	
Referents:	N	%	N	%	N	%
Arab General/ Aggregate	23	62.2	2	5.41	12	32.4
Individual States	22	36.7	19	31.7	19	31.7
Total	45	46.4	21	21.6	31	32

X = 10.2, df 2; Statiticaly Significant.

Analysis of direction of named Arab individual referent, as shown in Table 7, leads to the same conclusion reached in Table 4. Coverage of King Fahad and Presidents Sadat and Moubarak is more favorable than that of Arafat, Sadam Housein, Hafez Assad, or Amin Gemayel indicating their susceptibility to negative image.

Table 7

Direction in Reporting Arab Individuals, 1980 -1988

	Unfavorable		Favorable/Neutral	
Referents:	N	%	N	%
Sadam Housein	14	73.7	5	26.3
Housneh Moubarak	4	23.5	13	76.5
Hafez Assad	11	73.3	4	26.7
Amin Gamayel	12	80	3	20
Yasser Arafat	22	91.7	2	8.3
Others*	11	37.9	18	62.1
Total	74	62.2	45	37.8

x = 30.8, df 5; Statistically Significant.

(*) Others (Anoir Sadat, King Hassan II, King Fahed, and Mouamar Ghadafi).

Table 5
Kind of Relationahip by Arab Groups, 1980-1988

	Conflict		Cooperation/Neutral	
Referents:	N	%	N	%
Palestinian Groups	36	73.5	13	26.5
Arab Ethnic/Religious	14	58.3	10	41.7
Total	50	68.5	23	31.5

X = 1.71, df 1, Statistically Not Significant.

Other referent groups such as Ethnic and religious Arabs (e. g., Kurds, Copts, Arminians, and others) were also emphasized in conflict and neutral relationship. The emphasis of religious Arabs in military activities rather than cultural/social or religious contexts showed these groups more in conflict relationship than cooperation and neutral one. Conflict relationship was shown as important for Ethric and Religious Arabs and was emphasized more than cooperation and neutral (58.3 percent to 41.7 percent) (Table 5). This might relate to the stereotype of Jihad or Holy war which might be associated with Arabs or Moslems.

The emphasis of those groups in conflict might be related to the possible impact on stereotypes of the Arab image, as it is possible to see such groups historically associated with wars in the Western mind. This, therefore, may suggest a carry-over from the past into the modern Arab image.

Treatment of Favorability: Direction was attained by evaluating each attribution or relationship as favorable, unfavorable, or neutral, regarding its Arab referent in each news story. As shown in Table 6, there were significant differences in the networks' coverage regarding both the reported referent Arabs in general and Aggregate between 1980-1988. Unfavorable coverage was much higher than favorable for both Arab in General and Aggregate Arabs (62.2 percent versus 5.41 percent). However, neutral coverage of the three networks seemed to be high for the majority of Arab countries referents during the same study period. Unfavorable, generally, was slightly higher for the individual Arab states (36.7 percent versus 31.7 percent).

Overall, comparing the favorable to the unfavorable to the neutral coverage of the referents of nation states - Individual Arab States - as shown in Table 8, suggested that the unfavorable coverage (36.7 percent)

Table 4
Kind of Relationship by Arab Individuals, 1980-1988

	Conflict		Cooperation/Neutral	
Referents:	N	%	N	%
Saddam Husein	18	100	0	0
Housny Moubarak	2	12.5	14	87.5
Hafez Assad	13	76.5	4	23.5
Amin Gemayel	10	66.7	5	33.3
Yasser Arafat	19	76	6	24
Others*	14	30.4	32	69.6
Total	76	55.5	61	44.5

X = 46.1 df 5; Statistically Significant.

(*) Others = (Anwar Sadat, King Hassan II, King Fahd, and Mouamar Ghadafi).

Such different portrayal of Arab leaders might help present some individuals, like King Fahd or president Moubarak, as «moderate allies and peace makers» and others like Ghadafi, Assad, and Arafat as «extremist and war lords». Furthermore, such images of leaders might also reflect on the image of the people and the country which those represent.

Table 5 shows that Palestinian groups (e.g., PLO, Fatah, and others) were seen mostly in conflict relationships. They were emphasized more in conflict (73.5 percent) than in cooperation and neutral coverage (26.5 percent). Coverage of the Palestinians, which focused mainly on their military activities against Israel, might not present them as freedom fighters seeking independence, rather their activities might be seen through unsympathetic eyes.

Table 3

Kind of Relationship by Arab Referents Countries, 1980-1988

	Conflict		Cooperation		Neutral	
Referents:	N	%	N	%	N	%
Arab in General/ Aggregate	23	51.1	3	6.67	19	42.2
Individual Arab States	21	39.6	14	26.4	18	34
Total	44	44.9	17	17.3	37	37.8

X = 6.63, df 2; Statistically Significant.

Furthermore, individual Arab states (e. g., Lybia, Iraq, Syria, and Lebanon) were also emphasized more in conflict than in cooperation. Only countries like Saudi Arabia and other Arab gulf nations were emphasized strongly in cooperation. Such differences in portraying Arabs might help to present countries like Gulf countries as «moderate» and the rest of the Arab nations as «extreme» in that part of the world, and reinforce the negative image of Arabs as being different from each other and a disunified world.

Table 4 confirmed these patterns of directional news coverage. It showed King Fahed of Saudi Araba and other moderate Arab leaders (e. g., King Hassan II of Morocco and the Late President Anwar Sadat of Egypt and other officials) enjoying a slightly greater advantage in terms of cooperation and neutral (32 out of 46 news stories) air time than in absolute number of stories on the three networks. This suggested that countries and leaders of the Gulf area - Saudi Arabia, Kuwait, and others - were regarded by the U.S. news media as stable nations and good allies of the West.

Furthermore, the coverage of the president of Egypt, Housny Moubarak by the three networks was cooperative. He had the image of a peace maker, courageous leader and statesman. On the other hand, other Arab leaders such as Yaser Arafat of PLO, Hafez Assad of Syria, Mouamar Ghadafi of Libya, and Amin Gemayel of Lebanon were seen mostly in conflict relationship rather than cooperative or neutral. Obviously, conflict relationship accounted for more than half of the times for those individuals that were covered by the three networks. In fact, Yasser Arafat was emphsized almost exclusively in conflict (19 out of 25 news stories).

cooperative one.

Conflict and Cooperation: Conflict and cooperation were major themes in the three networks news reports about the Arabs during the study period. Tables 3, 4, and 5 illustrated how Arab referents were portrayed in the 1980s through their activities of conflict and cooperation among themselves and with non-Arab groups and nations.

It should be noted here that of the 120 random news stories sample, there were 308 referents divided on seven Arab referent categories (Arabs in General, Aggregate Arabs, Individual Arab States, Arab Individuals, Palestinian groups, Ethnic Arabs, and Religious Arabs). Although some of these referent categories had low expected frequencies, the researcher decided to combine some of these categories together in order to get rid of the low expected frequencies (e. g., Arabs in General and Aggregate Arabs).

Comparing cooperation, conflict, and neutral in relationship to the referents between 1980 and 1989, Tables 3, 4, and 5 suggested that cooperation, generally, maintained a low presence throughout, while neutral was stronger, and conflict emphasized as the highest throughout regarding the majority of the Arab referents. It seemed that terrorist activities against civilians in the Middle East in the 1980s might be one of the factors that maintain the direction of news stories about Arabs by the three networks conflictoriented.

Regarding Arab countries referents, the referent Arabs in General (e.g., Arab League, Arab World, and Arab nations) received the least attention from the three networks. Despite the fact that referring to Arabs as one world might present that world in a unified position and this might reflect positively on their international relationship with other nations, people, and groups. As can be seen from Table 3, Arab in general and aggregate were emphasized almost more frequently in conflict (23 out of 45; 51.1 percent) than in cooperation (3 out of 45; 6.67 percent). This might aid in presenting an image of conflict for «Arabs».

on a few Arab states (Table 2). Lebanon, Egypt, Iraq, Libya, and Syria were among the countries that attracted the highest attention by the three networks regarding news sources. Of those, Lebanon, attracted the highest attention (24 out of 120; 23.3 percent), followed by Egypt (19 out of 120 news stories; 15.8 percent), and Iraq (16 out of 120; 13 percent).

The emphasis on some countries seemed to be eventoriented. This showed that the news by the three networks made use of few sources (e.g., Egypt, Lebanon, and Iraq) the majority of which were involved in military activities, while ignoring others (e.g., Somalia, Yemen, Mauritania, and others) that were involved in different activities (e.g., famine problems) and needed more media attention. Events seemed to determine the extent by which Arabs were reported in the network news.

Table 2
Distribution of the Arab News Stories Origin by The Three Networks (ABC, CBS, and NBC)

Country	N	%
Egypt	19	15.8
Lebanon	28	23.3
Iraq	16	13.3
Saudi Arabia	10	8.4
Jordan	7	5.8
Syria	11	9.2
Libya	10	8.4
Kuwait	6	5
United Arab Emirates (UAE)	4	3.3
Sudan	3	2.5
Morocco	6	5
Total	120	100

Furthermore, Table 1 showed that less attention was given to the cultural and social contexts. This might determine the relationship between Arabs and other non-Arab groups and nations as conflict relationship and not

Chakrapani,1982; Larson, 1982; Mishra, 1979, Osman, 1981). These categories were also listed and not defined in the Vanderbilt News Index.

The Chi-square was used in this study to measure the significance of raw data or percentage distributions whenever necessary.

Results

Table 1 illustrated how the sample was distributed among the various news categories. As shown, the Arabs were involved in a variety of activities. Highest among those that were covered by news stories were Military which scored 29.2 percent. Followed by terrorism (19.2 percent), foreign relations (16.7 percent), and economic (13 percent). Less attention was given to cultural, social, educational, religious, and other activities.

Table 1
Distribution of the Random Sample Among the Subject Matter Categories, 1980 - 1988

Category	N	%
Foreign Relations	20	16.7
Military	35	29.2
Political	14	11.7
Economic	16	13
Religious	4	3.2
Terrorism	23	19.2
Cultural/Social	8	7
Total	120	100

As mentioned earlier, the main purpose of the study was (1) to analyse the overall direction of ABC, CBS, and NBC's coverage toward the Arab countries, people and their culture; (2) to show the portrayal of Arabs in the 1980s through their activities of conflict and cooperation, among themselves and with other groups/ nations; and (3) to analyze the direction of the coverage attained by evaluating each attribution or relationship as favorable, unfavorable, and neutral.

The findings indicated that news coverage about the Arabs concentrated

states -. 1) Arabs in General refers to united Arab nations (e.g., Arab League or the Arab World. 2) Aggregate Arabs refers to a group of two or more Arab states in a conference or summit. 3) Individual Arab state refers to specific individual countries (e.g., Egypt).

b) The person/ persons: Out of this referent, the researcher coded how many times the name of each of the following - presidents of states, political figures, ministers, heads of groups, or a regular Arab citizens - were mentioned in the same news story. Note that the total of names do not have to add up to 120 since in a particular news story more than one of the key Arab leaders were mentioned or none of them.

c) The group/groups: Out of this referent, the researcher coded how many times the following groups - Ethnic, Religious, and Palestinian Organizations or groups - were mentioned in the same news story. Palestinian Organizations refers to the Palestinians as a group (e.g. PLO, Fatah, Popular Front for Liberation, Popular Democratic Front, Sa'iqa, Popular Front General Command); Ethnic groups which refers to Arab and other groups within the Arab world with distinct cultural identities (e. g., Kurds, Alawites, Copts, Arminians, Jews, Chaldeans, Syriacs and Assyrians); Arab Religious refers to Arabs who are wholheartedly devoted to religious cause and seek to advance it in a partisan manner, Arabs who are adhering to or manifesting religion, extremely faithful (e. g., The Islamic Party of God, The Islamic, Jihad, the Christian Phalangist, the Christian Movements, and the Cross Movement).

The major theme category was used to find out in which one of the following three relationships - conflict, cooperation, or neither the referent Arabs were discussed the most. This category was coded on the basis of similar relationship to all referents (states, persons, and groups) in the same news story.

The major attribution of the story refers also to each referent mentioned in the news story and the attributions were determined based on the followings: favorable, unfavorable, and neutral.

The focus of the story was coded to determine the context of the relationship in which the referent Arabs were seen involved. There were seven contexts and these were politics, defense, economy, terrorism, religion, culture/society, and foreign relations. The selection of these categories was based on common agreement among other researchers concerning foreign news and some of these categories were used in previous content analysis studies (Belkaoui, 1979; Mousa, 1987; Suleiman, 1974; Dahlgren &

Method

According to Berelson (1952), content analysis is one of the most important research techniques in the social sciences. It seeks to understand data not as collection of physical events but as symbolic phenomena and to approach their analysis unobtrusively (Krippendorf, 1980; Kerlinger, 1973).

It should be emphasized, however, that the study of content, by itself, does not establish the determinants or the consequences of that content. According to Adams (1978), content research can ask two questions: (1) What is the priority of coverage? (2) What is the nature (depiction) of that coverage.

The objective of this study is to analyze the direction of news coverage to the Arab World between 1980 and 1989 through their activities of conflict and cooperation, within the Arab world and with other nations.

This analysis was also based on constructing tables which describe the frequency of news events by type. Cross-tabulations were provided showing major relationship and trend analysis over the ten years period of the study. Both referential and thematic techniques were used to analyse the news stories about the Arabs. News stories were analyzed for the themes they dealt with according to a predetermined categorization scheme. The theme, in this study, was defined as a manifest assertion which subsumed under it an idea unit that deals with Arabs, regarding activities they carried out among each other or with foreign peoples or entities. The Arabs-nations, people, and groups - were the referent in any theme that was analyzed for the purposes of this study.

Sample: The method of random sampling was adopted for this study. The Vanderbilt University's Television News Index was used in order to draw the random sample. This News Index was first published in 1968. Some rsearchers have used it and praised its reliability and validity. The method of random sampling was adopted for this study. The random sample procedure resulted in 120 news stories. These comprised four news stories about the Arabs from each of the three networks for each year for the ten years January 1, 1980 to December 31, 1989.

Coding: The referents in this study are: 1) Arabs in General, 2) Aggregate Arabs, 3) Individual Arab states, 4) Arabs individuals, 5) Ethnic Arabs, 6) Palestinian groups, The referents category was coded as three parts:

a) country/ countries: This referent devided the 120 news stories into three refrent categories - Arabs in General, Aggregate Arabs, and individual Arab

actively pay attention to news programs and interpret the content. Thus, the objective of this study is to examine television news content of the Arabs and to assess how these people and their culture are portrayed and covered through their activities of conflict and cooperation on the three major U.S. television network news (ABC, CBS, and NBC) during the 1980s.

Overall, then, previous studies have indicated that there has been no research that has dealt exclusively with U.S. network television coverage and portrayal of the Arabs and their culture. While print media have been subjected to many content analysis studies concerning, for example, the Arab-Israeli conflict and the Israelis invasion of Lebanon in 1982, few studies are available about television news and the Arab images. Most of these studies are not based on systematic analysis. As a result, they often present one side point of view. Some of them are also based on personal assessments. ABC television network conducted some research concerning its coverage of the Middle East. However, data about the Middle East was a small facet of an overall project which lent itself to broad generalizations. The present study is the first systematic empirical content analysis research that explored U.S. television networks' portrayal of Arabs and their culture and to uncover and report how the Arabs are portrayed on the three American television network news through their activities of conflict and cooperation during the 1980s, using content analysis as a method.

Hypotheses

This study sought to answer the following research questions in light of data results:

H1. Are there any differences among networks in the U.S. in their coverage of the Arabs?

H2. Are there any changes in the direction of coverage toward the Arabs during the 1990s?

H3. How do Arabs fare on the favorability scale?

H4. Which Arab referents receive the most favorable news coverage?

H5. Do the three networks news focus on particular characteristics such as violence, military combat, conflict, and political subversion in portraying the Arabs?

H6. In which one of the three social contexts are Arabs covered the most on the three networks: (a) conflict, (b) cooperation, and (c) neutral?

the answers were: «Arabs don't wear underclothes». «They are all Hippy-type nomads». «Most of them wear beards». «Arabs have many wives». «The camels are the only means of transportation». While young Americans seem to think negatively of the Arabs, adults seem to profess their ignorance about these Semites and their religion (Lamb, 1985; Hayes, 1985; Ghareeb, 1977; Shaheen, 1984).

Another familiar stereotype about the Arabs is that they are described indiscriminately as a homogenous group with little or no difference among them. Few Americans know that there are at least 19 Arab states in the middle East and North Africa (Shaheen, 1984), and that vast differences exist among these states. Among these differences are political, economic, georgraphic, literacy rate, traditions, and others.

In fact, except for Saudi Arabia, Qatar, Kuwait, and the United Arab Emirates, the per-capita income is less than $ 850 per year on the average. This figure is according to a World Bank Development Report (1985). The pillars of Arab religion, far from radical, are like those of Christianity: allegiance to God, compassion, and respect for the elderly (Pope, 1985). The radicalism emanates from those who pervert the religion. Along with religion, the family is the basis for society. Most Arab husbands are monogamous, not sex maniacs, and slavery is outlawed (Lamb, 1985).

Arab society is surely not the most violent of societies. According to Pope (1985), only a minority of Arabs, Israelis, Europeans, Americans, and others resort to terror. These few, noted Ghareeb, do not represent the whole any more than the more than 19,000 murders committed in 1982 in the United States, which could make America a nation of killers. In Cairo, a city of 14 million in the Middle East, for example, crimes against persons are all but unheard of.

The preceding myths are incorporated in the instant Arab kit, which includes belly dancers' outfits, head-dresses, veils, dark sunglasses, flowing gowns and robes, oil wells, evil mysticism, and limousines (Masmoudi, 1979). Chaze and Barmes (1985) claimed that Americans lump together the diverse people and culture of the areas; they gain their biases from European ancestors, from biased teachers, from books, from folklore and from the media. The following quotation clearly conveys that point of view «Americans' images of other nations and people are formed of biased history texts and loaded media stories...».

The Arabs images appear regularly in the U.S. television news programs. According to Atwood & McLean (1983) and Dervin (1983), audiences

1984). As a consequence of alleged monolithic commercial news enterprises, stereotypical images of the world and negative affective responses have been proposed not only for the citizens of less developed nations, but for citizens of any nations exposed to commercial international news (MacBride Commission, 1980; Masmoudi, 1979). The stereotype example which will be investigated throughout this study is the portrayal of Arab on the three major U.S. news networks through the 1980s.

It is generally recognized that mass media are powerful agents in the creation of images of foreign nations. According to Shaheen 1984, a distorted media image of the Arab people and their culture seems to have become ingrained in American culture and may contribute to the intractability of the Middle East conflict. The frequent charge in the Arab world and by many Middle East experts in the united states is that U.S. television and other media are biased against the Arabs (Pope, 1985).

Previous Research

Arab people have often been on the U.S. television news and entertainment programs. However, there are some indications suggesting only a small percentage of the American public know basic facts about that region in the world. According to Mousa (1987) the Arab World started to attract the attention of the U.S. news media right after the world war ended. After Israel was proclaimed a state, against the will of the Arab and the Palestinian people this led to too many wars between Israel and its Arab neighbors since 1948.

It seems that misperceptions of Arabs permeate news correspondent reports and policy makers' crucial decisions to be influenced by these unfair media reports that have been covering the Middle East and specially the Arab-Israeli conflict. At the end, the public's stereotypical images may affect the formation and acceptance of any policy (Ghareeb, 1983). In addition, according to Nes (1986) the negative views about the Arabs could be also circulated by returning U.S. missionaries who had failed to convert Moslems to Christianity. Furthermore, the Arabic language, alien to the Anglo-Saxon culture, seemed to intensify the array of negative images about the Arabs (Ghareeb, 1983).

Some of these images about the Arabs seem to form early in life among Americans. Ghareeb (1983) pointed out that a history teacher in California, asked her eighth-grade students «What is your image of an Arab?» Some of

THE ARAB IMAGE IN THE AMERICAN MEDIA

George N. Farha(*)

Introduction

The role of mass media in shaping a nation's policy and public attitudes toward other peoples and cultures is a subject that has provoked much controversy. The controversy is about the power of seemingly innocuous vehicles of entertainment, such as television programs, motion pictures, novels, and comics, which help to promote the depicted image to unsuspecting audiences, and these audiences relay these images to subsequent audiences (Busby, 1975; Davis & Robinson, 1989; Bower, 1985; Kelman, 1965).

It is generally agreed that the mass media convey not only stereotypical visual images, but also strereotyipcal labels and words in describing people, places and events, thus often creating a distorted perception of reality. What is not easily understood is the ability to recognize stereotypes that are media-bound and media-determined (Schmid & Graff, 1982; Lind, 1992).

The need to understand the effects of stereotyped international news coverage has increased in importance in the context of the world-wide debate about the New International Information Order. Third World nations «assert that reports about developing countries have been distorted, are superficial, and inadequate, with the result that people in the industrialized nations have been led to form negative images of the Third World» (Ansah,

(*) Assitant Professor of Mass Communication, in the Lebanon University.

- Towing icebergs from North or South Pole.
- Floating bags or medusa bags of capacity 1.6 MCM.

I have demonstrated and developed some possible solutions to the M.E. water crisis. The adoption of such solutions can ease ME water tension and help shift him to peace and prosperity. A Central committee on the regional level is required, decentralized joint management committees on each basin is recommended for making multilateral treaties with all the riparians concerned and to affect flexible management of water. Realloction of water for ideal productions is desired, efficient use of available water greatly enhances the performance of water system, water deficits can be imported from the above different alternatives.

to Israel, the occupied territories and West Jordan, where it would reduce pressures on the limited water supplies in those regions. This plan has to be further studied to determine if the complicated environmental and economic uncertainties caused by it can be controlled.

1) High temperature caused by sun reflection on white crystals caused.

2) Possible intrusion of Dead Sea water with the West Bank acquifers.

3) Resistance from local Potash industries.

4) Pumping fresh water to users.

Peace Pipeline: The peace pipelines proposed by former Turkish president to export 2.2 BCM/yr of water by land to Jordan reparian and Arab Gulf States (except Yemen) with a cost of 22 B dollars. Another project was proposed by Eido Faygel to secure 1.1 BCM/yr to Jordan River riparians.

The first project was refused by the Gulf States especially by Saudi Arabia because he project is very expensive and they didn't want to subject their water security to the possible interference of the states, in which the pipeline would pass. Since the previous bahaviors of these states is not encouraging. The other project is politically unfeasible. Syria is expected to refuse it, because the water comes from Euphrates which is subject of dispute between Syria and Turkey and of Syria partial sovereignty over Golan heights, because part of Golan Heights will be excluded from Syria sovereignty.

Based on the above facts and behaviors I propose the following:

1) Peace Canal originates from Tigris River (any point on Tigris north of the confluence of Tigris with the Euphrates) to the East Gulf States. To provide the amount of water proposed by the eastern canal of peace pipelines and probably more.

2) Peace canal from Ceyhan and Seyhan rivers to Jordan River riparians and west part of Saudi Arabia kingdom. (It is nothing but the western canal of peace pipeline). A possibility is left to establish another canal parallel to it to secure the increased needs of the region.

These two lines are balanced (two different sources) economically and politically feasible (short distances) and flexible enough to secure future needs (affordable sources).

- Other transfers: There are a lot of options to supply water to the Middle East from rich basins. Among those are:

- Tankers

- Raining the clouds.

- Civil education for water adminstration.

- Agricultural research and studies centers to develop adequate efficient uses of water and conduct professional training to increase performance.

New Supplies: As we've seen from World Bank Report population in the M.E. will be almost doubled. Many states couldn't meet the minimum water requirement and will run through severe water crises. The solution is to invest in sea water, buy it from the region or even from further sources. The Turks saw water as an element of cooperation. Water will be an important commodity in the M.E. market, a business governed by demand and need. Let us see what are these alternatives, but we have to keep in mind that Jordan and Palestine couldn't afford to meet market prices, so the architechturer of M.E. peace process have to lubricate the first start. Israel too is worried about the needs of her two neighbours and is caring to help them through her big friends.

Desalination: 97% of water on the planet is too salty to drink or to grow crops. Technology made it possible to extract fresh water from the sea. 60% of the 13.2 BCM/yr (worldwide estimate of desalinated water) is produced annually in M.E. countries, especially Gulf States. Where inexpensive fossil fuels provide the energy necessary to run the plants[62]. Current prices make desalination an expensive alternative for domestic use, and may be only affordable for industrial use. Energy importing countries find desalination an expensive alternative at this point, and for the average Palestinian, who earns, 10-12% of an Israelis' income, desalination is not an economically feasible alternative.

Med-Dead or Red-Dead Canal Plan: Another alternative that has been proposed to convey sea water from the Mediterranean or the Red Sea to Dead Sea, which lies 400 meters below sea level. This large elevation drop would permit the generation of hydroelectric energy sufficient to run desalinaion plant. Portion of the water is desalinated while the remaining sea water would be diverted to decelerate the rapid evaporation rate of lake and stabilize it at the level that existed before the diversion of water from Lower Jordan to Israeli national carrier. The cost of water will almost be half the cost of desalination. The fresh water provided by such plan will be allocated

(62) K. WANGNICK, 1990 IDA Worldwide Desalting Plants Inventory, report no. 11 (Gnarrenburg, Germany: Wagnick Consulting, 1990); and Glaeick, «Water and Energy», in Gleick, pp. 67-79.

complex, and unwelcomed, but yet inevitable. In the case of the Arab and the Israeli, the Arabs are traditionally agricultural societies, the Israeli are doctrinally agricultural as we have seen. Both of them tried to reach food self-sufficiency. Water crisis and economic incentives are pushing to change. Israel will reduce water allocations to agriculture by 30% before the year 2000. (High water consuming crops like cotton and citrus fruits are threatened to be reduced).

Jordan have reduced arable land by one-third in 1991, in Syria 15% of agricultural sectors have shifted to other sectors. Here it should be noted that when the supplies cannot meet the demands of minimum water requirement then the water situation will very critical, exterior supplies are necessary, and this will be the case of Jordanians and Palestinians in 2025.

Efficiency in water use: Increasing the efficiency of water use in all the countries of the region may be the most economical and the least controversial of all proposals. Even modest increases in the efficiency of water decreases consumptive use. As we've seen Israel was the leader in introducing advanced technology to improve the agricultural irrigation system efficiency and it is considered one of the most water efficient countries in the world. The following are examples of how we can enhance the efficiency of water uses:

- Introduction of a modern carrier system infrastructure. This system will prevent evaporation and leakage losses. In Jordan for instance 50% of water is lost through open irrigation canals while in Israel it is only 12%.

- Reuse of waste water: by treatment. 5% of Israel's entire water is recycled waste water. Waste water will be for some countries like Jordan in year 2025 the only alternative for agriculture. Reused water should be treated before letting go in valleys and to the seas to protect the environment. Treated sewage water diminishes fertilizer bills.

- Desalination plants for coastal areas (as we'll see later).

- Introduction of modern irrigation systems like drip-trickle and overhead sprinklers and sprayers systems. The first system is developed by Israel (an Israeli technology). modern systems can save water, labor, time, and are provided with simple automatic fertilization through pipes.

- Advanced agricultural engineering uses ideal crops that give best benefits.

- Construction of dams and reservoirs to collect winter water for dry seasons.

Wolf[60] followed another approach by allocating all of the basins 2500 MCM/yr. Wolf arrives at allocations of 1000 MCM/yr forIsrael, 1000 MCM/yr for Jordan, 300 MCM for Palestinians in West Bank and 200 MCM for those in Gaza. Since most water of Jordan is diverted for use, a sharp decrease in the level of water in the Dead Sea (20 meters) have taken place causing environmental problem of increased temperatures.

Better Management and Administration: Better management is to prioritize the ue of water by reallocating it for more valued uses in return for more economic benefits. This shift has to consider the minumum water requirement for individual water rights that can meet equitable utilization. Better administration of water is to make the best efficient use of it.

Water in the M.E. is too expensive to be used for agriculture. It is estimated that one cubic meter of water used in agriculture can produce products less than $1, and the same cubic meter of water used by industry can produce products worth up to $4. Since domestic use takes priority over industrial and agricultural uses a «simple» solution may be to divert water from agricultural sectors to other uses.

In the case of Israel for instance the contrast is quite clear. 70% of Israel water goes to agriculture which contributes only about 5% to Israel's gross national product. In Arab countries probably it contributes more. In this case, increased food imports are required to substitute for uneconomic high water consuming crops. But now here there is a turning point determines how much wa can divert water for urban and industrial uses? Supplying a «minimum water requirement» (MWR) is the answer. MWR simply is the minimum basic human needs tha can suffice drinking water, sanitation, moderate urban industrial and commercial uses. Statistics proved that this quantity variates between 75 and 150 CM/yr per person. In Israel for instance it is 100 CM/yr per capita[61]. Supplying this minimum horizontally to all citizens should be a high priority. Now after excluding this quantity for urban and industrial uses the rest of the available amount of water will be left for agriculture. Here again prioritization will be for selective agricultural products that can give the best turnover. In this case the cultivated area should be tailored to the amount of water available which will witness gradual decrease with time. The question that rises now: can we move water from agriculture to industrial and domestic uses? The diversion is difficult,

(60) WOLF, Aaron, «Guidelines for a Water-for-Peace Plan for the Jordan River Watershed». Natural Resources Journal. Vol. 33 # 3, July 1993.

(61) The Middle East, Feb 1994, p. 28.

two with great emphasis on compromisability regarding basic and needs rights with full consideration to the natural conditions I propose the following soulutions:

1) Establishmet of a Central committee on the M.E. regional level (IGO) for Strategic planning and water management beyond the responsibilities of the decentralized committees (i.e., peace pipelines...) with broad authority to provide guidance, affect change and develop coordination. This committee is a transition from multi-lateral peace talks sponsored by USA to regional water authority. A research and development center will be attached to it to help promote plans and control its activity.

2) Establishment of joint management decentralized committee on each of the three basins including all riparians. These committee will have access to basic hydrological data and is empowered to negotiate disputes, develop multilateral treaties on the basin level: flexible dynamic management for the allocation of water is needed to meet emergent cases.

3) Water treatment for used water and good drainage system are required by upstream as well as down stream riparians to protect water quality and prevent further environmental contamination.

In these solutions: 1) the upstream riparians will be having the advantage of producing more hydroelectric energy which is not opposed anyway by downstream riparians; and 2) river riparians must tailor the agricultural land to the amount of water available. Now from this perspective let's have a look on the current situation in the three basins in the Middle East.

Nile Basin: The Nile Agreements of 1929 and 1959 between Egypt and Sudan are the only agreements in the region governing the allocation of shared water. The latest agreement is still short of the rest seven riparians or at least Ethiopia. But the Nile 2002 conference held in Khartoum in February 1994 was a smart step in right direction. A joint management committee called «Tecconile» has been set up by the nine riparians to prepare multilateral agreement for the year 2002, Ethiopia abstention so far from Tecconile is a big disappointment. Egypt and Sudan welcome any hydroelectric plants on Nile and a reasonable equitable utilization. The Egyptian agricultural land needs additional amounts of water to clean chemicals from the soil.

Eurphrates and Tigris Basins: The countries along Euphrates and Tigris enjoy the good fortune that with almost 3000 CM of water per capita per

deals only with states. But still their laws are not adequate, disputed riparians go further to the: 1) needs based equity; 2) principles of general rights; 3) conceptions of General Justice; 4) interpretation and decisions of the International Court of Justice; 5) Water treaties; 6) decisions of special courts in the Anglo-Saxon and Roman French legislation's concerning shared waters.

B. Needs-based equity

Based equity: usually depends on geography, i.e., where the river or acquifer originates and how much of that territory falls within a certain state.

Needs equity: depends on chronology, i.e., who has been using the water longest.

Both contradictory rights referred to as the doctrine of absolute sovereignty, where the state in the first case claimed the rights to water flowing through its territory. While in the second it claimed prior appropriation first in time, first in right.

These conflicting doctrines or geography and chronology clash along all of the International rivers of the M.E. Downstream riparians, such as Iraq and Egypt, often receive less rainfall than their upper stream neighbors and therefore have depended on river water for much longer historically. As a consequence modern rights-based disputes often take the form upstream riparians such as Ethiopia and Turkey arguing in favor of the doctrine of absolute sovereignty, with downstream riparians taking the position of prior appropriations, while intermediate states like Sudan and Syria favor a combination of both rights.

C. Economic equity

This measure allocates water resources according to its economic value. The idea is that different uses and users of the water along a given waterway may place differing values on the resource. Therefore quitable utilization should take into consideration the possibility of increasing the overall efficiency of water utilization by re-allocating the water according to these values. This measure doesn't work out currently and in the near future in the M.E., it may escalate conflict instead of easing it. Turkey today is adhering to this measure claiming that it has better fertile land than those of Syria and Iraq. But on the long term after reinforcing confidence, this measure will be greatly recommended. Sudan and Turkey are likely to play essential role in this aspect (food baskets for the M.E.).

Based on the above measures of equitable utilization, especially the first

1) The most important principle defines equitable utilization as follows: Each basin state is entitled, within its territory to a reasonable and equitable share in the beneficial uses of the waters of an international drainage basin.

2) Among these principles are the natural conditions, such as:

- basin geography and the area belonging to each country(55),
- historical rights,
- population that depends on basin water,
- economic needs for each riparian, and
- alternative resources each riparian has.

The International Law Assembly (ILA) (a body of UN) was directed by General Assembly in 1970 to study «Codification of the law on water courses for purposes other than navigation». The general principles being codified include(56).

1) Common water resources are to be shared equitably between the states entitled to use them, with related corollaries, of; a) limited sovereignty; b) duty to cooperate in development; c) protection of common resources.

2) States are responsible for substantial transboundary injury originating in their respective territories.

UN Water Conference at Mar De Plata in Argentina in March 1977, for additional codification of general principles which can be applied to specific problems didn't complete its task. In 1991, the International Law Commission completed the drafting and provisional adoption (1977 conference) of 32 articles on the law of non-navigational uses of international water courses. The general principles set forth are those of equitable utilization, the obligation not to cause harm to other riparian nations, the obligation not to build engineering constructions without previous agreement or fair compensation, and the obligation to exchange hydrologic and other relevant data and information on a regular basis.

These are the significant principles and conditions of International Water law. These principles will have the force of law when it's approved by General Assembly. It is noteworthy to point that international water law

(55) Swiss Review of World Affairs, June 94, p. 10.

(56) CAPONERA, Dante A. «Patterns of Cooperation in International Water Law: Principles and Institutions». Natural Resources Journal, July 1985 1985, 25:3, pp. 563-588.

develop water strategy for the Middle East. In fact she was behind mostly all water conferences in the M.E. Inspite of this, governments in the M.E. are worried because USA doesn't have ready solutions for the Nile and Euphrates and Tigris Basins, for Jordan the Johnston Plan is ready. Lebanon and Syria boycotted M.E. peace talks and stipulated progress on the bilateral level first. the protracted negotiations between Lebanon and Syria versus Israel is as I think based on the Israeli hidden agenda «Water for Peace». It will only give up if worth unequivocal political benefits are achieved. The peace treaty between Israel and Palestine as well as with Jordan have left water issues for further negotiation later on by special committees.

Measures of Equitable Utilization: Equitable sharing remains one of the most important and the most difficult problems facing the mideastern countries. The international law which is the basic for equitable sharing is vague and often contradictory, and no mechanism eixsts to enforce principles which are agreed upon. This section describes some measure of equitable utilization:

A. International Water Law (IWL). In this part I will display chronologically the main aspects of international water law. To begin with, what is the international river? Public international law defines the international river as follows: «The rivers that separates between two countries or more, forming geographical borders between them, or the rivers that crosses (flows) in its water basin two countries or more, or it is the rivers that gather these two kinds». According to this definition the four rivers Euphrates, Tigris, Jordan and Nile are international rivers.

International Law Association (ILA) recommended in Hamburg in 1960 the following «Riparian of any international river have to consult with each other, if these consultations didn't come up with a useful result, the riparians have to form joint committee to develop agreements that guarantee the rights of all... otherwise they refer to the International Court of Justice, (ICJ) or the General Secretary of UN to form this joint committee, or disputed riparians have to appeal to ICJ and they have to yield entirely to the courts' jurisdiction or findings(53).

The Helsinki Rules in 1966, formulated by ILA provides general guidelines or Principles for «equitable utilization» sharing a common waterway:(54).

(53) Water War, Dr. N. Samman, p. 65.

(54) CAPONERA, Dante A. «Patterns of Cooperation in International Water Law: Principles and Institutions». Natural Resources Journal, July 1985, 25:3, pp. 563-588.

M.E. has two dimensions the national and the regional dimensions and sometimes a virtually international dimension. In order to meet the better state of peace on the water level in the M.E. regionally and unilaterally I will try to sort out some options - solutions through the study of the following subjects: peace process; measures of equitable utilization, better management and administration and new supplies.

Peace Process: The peace process which started just after the Gulf War aimed at ending the state of war between Israel and Arab countries and establishing full diplomatic relation, the peace process, hydrologically followed two tracks. The bilateral talks are limited to Jordan River riparians only, since it involved separately Syria, Lebanon, Jordan and Palestinians (initially Palestinian delegation was part of Jordan's delegation) with Israel. Euphrates and Tigris and Nile riparians were excluded. The multi-lateral talks have too, some shortfalls because it shifted to secure water supplies before establishing the water rights for riparians on the shared water of the region.

As we've seen the water policies in the region have been unilaterally carried out within the boundaries of the nation, rather than within the watershed, but since the flow of water does not respect politicial boundaries, it should be clear that regional management and cooperation at the water shed level at least, would be much more efficient approach(50).

Talks on the riparian level on each international river are required. The newly regional M.E. World Order depends on the following definition: problems that have regional nature, in which the concerned countries couldn't solve it unilaterally by itself, this stipulates the emergence of these countries in certain geographic areas in a regional order, to find solutions for the joint issues(51).

The chief designers of water policy in the M.E. are USA through Joyce Starr, Israel through Shimon Peres and Turkey through former deceased president Torgot Ozal. The American concerns for Israeli water security includes incorporating it with the region through joint water projects(52).

Joyce Starr considers water security is the main source of conflict and she is working hard through the «International Strategic Studies Center» to

(50) Le monde, 10 Nov 1993, Press Interview with Shimon Press, Israeli Foreign Minister.

(51) MOUKELLED, Ismail Strategy and International Policy, Arabic Research Center, Beirut, p. 372.

(52) Water War, Dr. N. Samman, p. 31.

average runoff by 10%. Desertation too will reduce rain and increase the temperature in general. Severe flooding during snowmelt season has been controlled by many dams on the rivers.

Solutions

The scarcity of water resources which fueled conflict, can act as a means of cooperation and peace if managed carefully. The use of force, or the threat use of force to acquire resources would lead to continued tension and attrition of great military spendings. War can secure temporarily water needs, but on the long term only cooperation can achieve the ongoing needs and develop real permanent peace that can stand the test of time. In the Middle East full and just peace is basic to reinforce confidence and promote cooperation. Reallocation or apportionment of shared water resources of intenrnational rivers, on the basis of equitable utilization (or water sharing) by politicial agreements shared by all parties concerned; states and under creation states (Palestine) is required for hydropoliticial stability.

Right now comes the role of states that has to manage the amount of water available to it (national and shared). Economic-wise- realocation of the water resources coupled with more efficient use greatly enhance productivity and the GNP. More than half the water in the Middle East is spoiled through deficient water systems. Additional supplies, to cover water deficits, can be secured through further regional cooperation and/ or from external international sources.

The good news are very encouraging. The people of the Middle East are lucky they still have abundance of water, on the regional level, sufficient enough, at least to cover, the urban (municipal) and industrial uses. There is only partial shortages of water for agriculture. And there is a growing global concern led by USA to maintain the stability of the region for a free flow of oil. It happened to be that regional new M.E. World order which was initiated by the peaceprocess was the starting point of the New World Order. In this process water and peace are flowing together, side by side, in parallel.

Key Inter-Governmental Organizations (IGO's) like the «World Bank» considers water as a high priority in their strategies[49] (UN agencies considered the 1980s decade as the «water decade»).

The bad news are: failure to cooperate and compromise, escalation of armed conflict is inevitable. Almost all of water systems in any country in the

(49) Meed, Jan 28, 1994, p. 15.

than 500 cubic meters available per person per year significantly limits the options available to society[47]. Only Egypt, Iran, Turkey, Iraq and Lebanon possess this advantage. The future is gloomy. M.E. governments have to promote cross border regional cooperation and coherent planning to solve the water issues for the general interest of all, otherwise the conflict will be further intensified.

Desertation: Desertation has already started in West Bank and Gaza Strip, in Jordan and in Israel. The agricultural land in the latter will be diminished by one-third by the end of the century. Desertation is caused by lack of water (drought), contaminated water and soil erosion or overuse the last two will cause accumulation of salts and chemicals which will reduce the soil infertile. Many countries in the M.E. are threatened by desertation. Nearly 89% of the Arab world land is desert. There are estimates that in these countries, by the year 2000 one quarter of the arable land will be diverted to desert area[48]. The worst is yet to come in year 2025 as we seen in Table 2 when population growth in many Middle Eastern countries will exhaust the limited water supplies for urban and industrial use, with little or nothing will be left for agriculture except the recycled water.

Low quality water: In general low quality water runs through downstream riparians. Usually this water is contaminated with chemicals and salts, which results from inadequate treatment, agricultural run-offs and uncontrolled effluent from industry. Overpumping of ground acquifers (beyond the amounts of renewable water) leads to the intrusion of salinated water with fresh water. Low quality water over certain level contaminates the soil and render it useless. M. E. Countries as other third world countries are suffering from this aspect especially Iraq, Jordan and Palestinians.

Deforestation: In the Middle East only Damascus basin has suffered of this factor. The green basins have turned partially to a desert-like because of urban expansion. A noticeable increase in temperature in the area caused by tree cut which used to act as normalizers and soil keepers.

Climate Change: Global climate could effect water availability. Experts believe that cutting the trees in Amazon and African forests has effected negatively the environment. As a result rainfall decreased in the adjacent areas which led to drought in the Nile Valley in the 1980's which reduced the

(47) P.H. Gleick, ed., Water in Crisis: A Guide to the World's Fresh Water Resources (Newyork: Oxford University Press, 1993).

(48) Le monde, Nov 10, 1993, Interview with Shimon Peres, Israeli Foreign Minister.

the world averages is 7695 cubic meters) in the Middle East. This average will decline in the Year 2025, to 91 CM in Jordan, 645 CM in Egypt, 311 CM in Israel, 161 CM in Syria, and 2000 CM in Iraq.

Table 2

Water availability in dry countries

1960 - 2025

(renewable resources per capita - cubic meters)

Country	1960	1990	2025
Egypt	2,251	1,112	645
Iran	5.788	2,152	1,032
Iraq	14,706	5,285	2,000
Israel	1,024	467	311
Joran	529	224	91
Lebanon	2,000	1,407	809
Oman	4,000	1,333	421
Saudi Arabia	537	156	49
Syria	1,196	439	161
UAE	3,000	189	113
Yemen	481	214	72

SOURCES: Water Resources Institute;World Bank Estimates

In general new demands for water are putting pressures on existing supplies. As a minumum the annual water requirements variates between 75 and 150 cubic meters per person for drinking, sanitation and all commercial and industrial activities. Supposedly it takes 150 CM/capita in the Middle East countries, this means that under projected population growth, over the next few decades, Syria has to eliminate completely the irrigated agriculture. Israel has to put severe restrictions on agriculture (her agricultural area will be almost half than it is today 467-150/311-150). Jordan and Palestine couldn't even afford to meet the annual minimum requirement for municipal and industrial use. The recycled waste water will be the main alternative for the agricultural sector. As we see from Table 2 the amount of water per capita will decrease sharply, but most hydrologists believe that having less

degradation caused by water like desertation, the contamination of water (low quality water) (over use), deforestation and climate change. Population growth is pushing for greater demands on water security which is basic for food security and therefore greater demands on agricultural lands in addition to the water needed in urban and industrial use. Most countires in the M.E. except Jordan and Palestinians are responding hardly for population increase by monitoring balance between supplies and demands.

The World Bank's Report (October 1993) titled «Special Strategy for Water Administration in the Middle East and North Africa» warned M.E. governments to prepare themselves seriously for the forthcoming environmental challenges. National institutional reforms and international treaties on shared water are preconditions for optimum development and management in the year 2025. Population in the M.E. will be almost doubled from 220 million to 450 million (Table (1)).

Table 1

COUNTRY	1990	200	2025	Annual Percentage rates of increase in 1990
West Bank	0.90	1.12	2.37	3.40
Gaza Strip	0.62	0.76	1.23	1.98
Israel	4.66	6.34	8.15	1.67
Jordan	3.10	4.00	8.50	3.41
Lebanon	2.74	3.31	4.48	2.00
Syria	12.36	17.55	35.25	3.58
Saudi Arabia	14.87	20.67	40.43	3.28
Turkey	55.99	68.17	92.88	2.05
Iraq	18.08	24.78	46.26	3.21
Iran	58.27	77.93	144.63	2.71

SOURCES: United Nations, World Population Prospects: The 1992 Revision, Annex Tables.

In the next 30 years many countries in this region would have exploited their strategic renewable water assets beyond the replenishment level.

The current average annual per-capita (Table 2) is 1473 cubic meters (while

Laplata in March 1977 and which calls for «the right of people under occupation to struggle to regain control over their natural resources, and the development of water resources in these areas has been directed for general interests of the indigenous population». The Gaza-Gericho agreement didn't come up with a solution to the major issues like water; it is nothing but declaration of general broad peaceful terms like an empty balloon it has to be filled details through negotiation, in fact, the talks are very tough and volatile with both sides trading charges on the abuse of resources. Water in the occupied territories is a very finite resource and Israel started admitting that it cannot be self-sufficient agricultural producer, especially when we know that 70% of water goes for agriculture and two-thirds of their water needs are governmentally subsidized. At the same time the Palestinians are unable economically to build desalinization plants or pay for the water from Turkey, both of which are very expensive.

So far we conclude that the Palestinians are the main loser in the water conflict game. Is it because the strong victor dictates his terms on the vanquished weak? or because the international laws concerns itself with the rights and responsibilities of the states only? which implies the exclusion of Palestinians. In all cases the water crisis have led the Palestinians in general, the Gazaians in particular to despair, their land is eroding, their water is contaminating, unemployment rates are increasing and education, health and residential possibilities are deeming[46]. Gaza - Gericho Agreement must be supported economically to give Palestinians minimum level of survival, otherwise desperate people will escalate violence and turn the Israeli-Palestinian peace treaty to a state of protracted conflict. In this aspect a lot of war termination activities should be done to solidify the better state of peace.

Current and Future Conflict Causing Environmental Issues

We induce from the above analysis that water resources has been and will remain a source of conflict and armed struggle in the M.E. In general water shortage and unfair allocation have contributed and will contribute to the escalation of tension. Population growth is causing the current and future conflicts over the environmental water resources. Because few countries can continue to provide adequate water in future for urban, industrial and agricultural uses as its population continue to grow. I will highlight some facts about population growth then I will review the environment

(46) Assafir Newspaper (Lebanon), 24 November 1993, Dr. Mohammed Hassanine Heykal.

water is a historical heritage for the Jewish people since it is their promised land. 30% of the Israeli water is originating from the three main acquifers of West Bank. The Israeli perceive the necessity to limit the water exploitation in these territories to protect the resources themselves and their wells from salt water intrusion. Israel had issued after 1967 military order which prohibits the drilling of new wells without previous permission from the military authorities, fixes quotas for pumping from existing wells, expropriate wells in all occupied land, and stopped the pumping in some wells for security reasons. At the same time Israel has allowed the development of water wells for Jewish settlements in the occupied areas. The Palestinians which are mainly agricultural society protest against these restrictions, which effectively reduced their arable land. This led to a sharp decrease in the agricultural sectors in the overall GNP. The industrial sector has been also dramatically reduced because of water shortage(43). The Palestinains, too has been unfairly deprived by Israel from their share in «Johnston's Plan», in Jordan River. This deteriorated situation pushed the Palestinians to immigrate and to uprise (Intifada).

The situation is more severe in Gaza Strip which is one of the world's most densely populated areas, and one of the highest birth rate and where most of population depends on agriculture. The Israeli are sharing too, the Palestinian in pumping significant amounts from Gaza Strip acquifers. The above factors led to over pumping the 1700 wells wich resulted in sea water intrusion and rising salinity level beyond the accepted levels. This low quality water is contaminating the soil and killing the citrus crops, causing desertation. The annual renewable water in Gaza is almost 100 MCM/yr, the exploited water is 150 MCM/yr(44). The result is a severe ecological and social disasters.

The Palestinians now are requesting to be connected to the Israeli national carrier system until a solution for fair allocation and external supply source is secured. The disparity in water allocation is clear in the amount of water per capita. In Israel it is 537 CM while in the occupied territories it is 131 CM(45). The Palestinian general perception is that much of Israeli water goes for nonessential uses. The Palestinians are adhering to the international organizations to protest against their grievances, especially the recommendations of the international water conference that was held in Argentina Mar

(43) Arab Strategic Thought, January 1993, pp. 140-141.

(44) Arab Strategic Thought, January 1993, p. 142.

(45) Water War, Dr N. Samman, pp. 80-89.

addition to the high rate increase of population (3.41%). Eighty percent of water goes for agriculture although Jordan reduced the allotment of water in 1991 to irrigate one-third of the 20000 hectares normally planted in the central part of Jordan Valley. Water was available only for 48 hours a week for Jordanian capital Anman in 1991[41].

Jordan uses renewable water aquifers at a rate higher than replenishment. Three factors are pushing Jordan to the brink of social and economic unrest:

1) The impoundment and diversion by Syria of Jordan water in upper Yarmuk River.

2) Israel's opposition to allow construction of the Unity Dam, where Jordan can get most of the supplies it desperately needs and the World Bank refuses to fund the project as long as there is no agreement among the river riparians.

3) And pressure from farmers and Urban residents for reliable supply.

The Jordanian water is expensive because it has to be pumped from storage sites and seasonal rivers to the cities in Jordanian high land. Thomas Naff a professor at the University of Pennsylvania says that Jordan needs to immediately attend to its infrastructure. It has been estimated that nearly half of Jordan's water is lost either through leakage and evaporation during conveyance or inefficient irrigation practices, in addition to the reburished water carrier system of domestic use. Alichaa Kalli in his book «Water and peace, to supply Jordan with Nile water or Litani water doesn't work out. The first is politically unrealistic, since Egypt share the Nile with eight upstream states and is bound by water sharing agreements»[42]. The pressure from upstream states to increase their share of the water from Nile is a current reality, and the high birth rate around the Nile's basin makes diversion from lower Nile even less likely to occur. While the second is economically unfeasible to Lebanon since Litani water is vital to run economic wheel in Lebanon. In short the severe water crisis in Jordan may push him to destabilize the region, Jordan could survive hydrologically through active external support. Lately the release of some water by Israel to Jordan have helped to relieve partially the latter's needs.

Occupied West Bank and Gaza Strip: Control over shared ground water resources, underlying the occupied West Bank and the Gaza Strip are at the heart of the tension between Israel and Palestinians. Israel believes that the

(41) Water War, Dr. N. Samman, p. 106-107.

(42) Middle East Insight, November-December Issue 1993, p. 27 by Boaz Wachtel.

water only, lest of the sea water interferes with pure one.

Seventy percent of the water consumed by Israel goes for agriculture. But since the fresh water has now become too precious and too costly to be used for agriculture and horticulture, and because the same amount of water is more productive economically in industry, and since agriculture constitutes only about 5% of Israel's gross national product, Israel opened the transitional phase with respect to water allocation and management. The courageous radical plan of Israel's government decision in 1991 to reduce water allocations to agriculture by 30% before the year 2000 by reducing or eliminating the cultivation of uneconomical high water consuming crops (cottons, citrus fruits...) was a tacit admission that its agricultural vision of the 1950's and 1960's has led to unsound and unsustainable policies(39). This political reorientation is supposed to meet difficulties because it contradicts ideologically and culturally with the «WZM» doctrine which calls for the return to land since its establishment in 1897.

Israel has pioneered many improvements in agriculture irrigation efficiency (like the dripping system). Recycling and reuse of wastewater for agriculture, building dams to collect rainfall, desalinating sea water, improved water carrier system (to prevent evaporation and seepage) and prioritizing the allocation of water resources on agricultural crops which can give the best return, and the development of a balanced water management plan for national resources based on realistic constraints like prioritizing industry on cultivation, civil education for population on the administrative efficient use of water and the proposed Mediterranean - Dead Sea canal or Red Sea - Dead Sea canal as we'll see later in the solutions. We can understand the deep significance of the efficient use of water from Tudor Hertzel the founder of World Zionist Movement in his speech «Hydrologic Engineers are the Real Builders of Israel State»(40).

Jordan: Jordan has usually derived approximately 900 MCM/yr of usable water from all sources, including ground water mainly from Yarmuk and Jordan Rivers, Zarga Oasis, Moujib and Alhasa Valleys... in addition to water acquifers east of Jordan River. Jordan is witnessing a severe water shortage especially since 1991 where 300,000 Palestinians arrived in Jordan after the Persian Gulf War causing a population rise by 10% in one year in

(39) Meed, Jan 94, p. 14.

2) Middle East Insight, Nov-Dec 1993, p. 19.

(40) Arab Stragetic Thought, Jan 1993, p. 135, «Israeli Water Policy in the Occupied Territories since 1967» by Ahmed Abou Shaweesh.

Israel are witnessing slow progress because of the hydrological dimension, where the sovereignty of the first two contradicts with the needs of the second. And because the above study, according to Haartez, the Israeli newspaper, emphasized an important principle: «Israel must do everything in order to protect the water assets now in its hands. A concession in this area could be made only if it results in an unequivocal political benefit». And as usual the protracted negotiations will be accompanied with escalation of tension especially in Lebanon, in order to enhance the political bargaining positions».

Israel: Israel normally uses 1800-1900 MCM/yr from all sources including 30% of it needs from Jordan River, 30-35% from occupied West Bank and Gaza Strip almost around less than 700 MCM, 30% from Israel, 5-10% from reuse of waste water(38) (180 MCM/yr) and additional amounts most probably from Lebanon and desalination plants to meet annual deficit. When Israel took control of Golan Heights, West Bank and Gaza and South Lebanon it has applied the Fait Accompli Policy. In Jordan River it took its share of Johnston's Plan and a little more than the amount proposed for Palestinians (150 MCM/yr from Jordan's share) through the abandoned West Ghor canal. A significant amount of Israel's water comes from West Bank and Gaza. In the years since 1967 increased integration of the West Bank and Gaza into the economic and hydrologic networks of Israel has led to increasing hydropolitical tensions and civil disturbances. The control of the three major acquifers in the West Bank is one of the major sources of tension, since Israel has pumped their water to inside Israel and to the settlements in the occupied territories, and denied its use by Palestinians. Israel is very aware in controlling the withdrawal of the entire renewable

(38) S.C. LONERGAN and D. B. Brooks, The Economic, Ecological and Geopolitical Dimensions of Water in Israel (Victoria, B.C., University of Victoria, Centre for Sustainable Regional Development, 1992); and J. E. Priscoli and R. Brumbaugh, Water in the Sand: A Survey of Middle East Water Issues (Washington, D.C.: U.S. Army Corps of Engineers, 1991.

2) H.I. SHUVAL, «Approaches to Finding and Equitable Solution to the Water Resource Problems Shared by Israel and the Palestinians over the Use of Mountain Aquifer», in G. Baskin, ed., Israeli/Palestinian: Issues in Conflict, Issues for Cooperation, vol. 1, no. 2 (Jerusalem: Israel/Palestine Center for Research and Information, 1992), 26-53.

3) These data come from M.R. Lowi, «THe Politics of Water Under Conditions of Scarcity and Conflict: The Jordan River and Riparian States» (PhD. diss., Department of Politics, Princeton University, Princeton, J.J., 1990), 342; and Naff, note 5 above. But the unwillingness of all parties in the region to share water resources data makes a complete analysis difficult.

But the main dispute between Lebanon and Israel is that the former considers the Litani River «completely national river». While the latter considers it «as an integral part of Jordan's». Johnston's Plan as we have seen excluded this approach. Israel position is based on Cottone and John Collars plan, which calls for the exploitation of 400 MCM/yr from Litani River(35).

In general the Litani River is vital to speed up the wheels of the Lebanese economy (urban, industrial and agricultural issues) and to enhance the allegiance and cohesion of Southerners to the central government. In the past Lebanon planned two phase projects on Litani which has an annual runoff of 900 MCM. The first phase has been executed with the construction of Karoun Dam and its appendices, while the second which is supposed to construct a dam at Khardelli was postponed because World Bank refused to fund the project for unknown reasons.

Syria: Syria is a major player in the water conflict with Israel. The military objectives of Israel in the eastern front in the Arab-Israeli war of 1967 was to secure water resources and establish natural geograhic boundaries. Today although Syria has exploited the main sources of water in south west Syria, namely in Damascus and Yarmuk basins. The first of capacity 1025 MCM/ yr, while the second of 490 MCM/yr. But still large areas in the region like Damascus, Golan Heights and Jabal Druze are suffering from intransigent water shortages. Extraction of water by Syria from dams on Yarmuk tributaries has caused some tension with Jordan, the latter accusing the former that it is currently taking about twice as much water from Yarmuk as it was apportioned under the Johnston's Plan. The current tension between Syria and Israel is because the latter is aware that if full peace is secured, Syria can tap the strategic water of Golan Heights by acquifers and small dams(36). That is why Israel has adopted a hidden agenda in which «Israel could leave this area as long as it had supervisory rights over water assets there, which include the source of Jordan River»(37). Specially if we know that 10% of Israel water springs from Golan Heights. Syria as well as Lebanon dealt with these intentions by boycotting multilateral peace talks that was held in Istanbul in 1992 and stipulated progress on the bilateral talks first. The bilateral talks track between Syria and Lebanon separately versus

(35) Lebanese National Defense, Jan 1994, «Water in the Regional Middle East World Order, by Dr. Nabil Khalifa, p. 35.

(36) Water War, Dr. N. Samman, p. 87.

(37) A Study by Jaffee center for Strategic Studies at Tel Aviv University, The Middle East, Dec 93, p. 32.

war-torn M.E. countries. The Israelis launched earlier their political motto «land for peace» are claiming today «peace for peace» which might shift in future to «water for peace»[33].

I will highlight the water status in brief in each of Jordan River riparians after 1967 war and ground acquifers of occupied West Bank and Gaza Strip.

Lebanon: Lebanon strictly adheres to international laws, which governs international rivers, in order to achieve his basic rights regarding Hasbani and Wazzani creeks which originate in Lebanon and flow to Israel. The bottom line Lebanon agrees on Johnston's Plan with respect to the Hasbani, but the Israeli annexation of six square kilometers around the Wazzani Creek is discouraging, which caused the so-called Galilee finger crisis with Lebanon.

Lebanon is aware of the Israeli ambitions in Lebanese water, as we have seen above. The Lebanese government deeply believes, that the Israeli invasion of 1978, code named «Operation Litani» have had further hydrological objectives other than destroying PLO bases in South Lebanon; and the establishment of the security zone is nothing but a «water zone». The Hydrostrategic status of South Lebanon is the major factor behind Israel's protracted occupation of the seuciry zone. That is why in this aspect Israel refused to implement UN Resolution 425 (which calls for the withdrawal of Israeli troops from Lebanon) and disclosed in May 11, 1991 that it will not withdraw from Lebanon without guarantees of water share in Litani river[34]. The Lebanese government believes that Israel is diverting secretly great amounts of Litani (more than 150 MCM/yr) through an underground tunnel in the vicinity of Khardalli bridge to Huleh plains. The World Bank Report «special strategy for water administration of the Middle East and North Africa», October 1993 has confirmed Lebanon's fears that Israel is covering its water deficit illegally from Jordan and Litani Rivers.

The Government of Lebanon, after the TAEF Agreement in 1990 (which ended the Civil War and established principles of national reconciliation) responded by spreading the Lebanese Army around the security zone and UNIFIL forces and by supporting the Lebanese National Resistance Movement. The chronic escalation of violence in South Lebanon is primarily due to Israel's intentions to have water rights in Litani River.

(33) Dr. Issam Khalifa, An-nahar newspaper, 6 Dec 1991, Lebanon.

(34) Water War, Dr. N. Samman, p. 141.

major phase of its East Ghor Canal[29]. The diversion prompted President Nasser to call for the first and second Arab summits to discuss a joint strategy on water. In the second summit the Arab states agreed to finance a Headwater Diversion Project in Lebanon and Syria and to help Jordan build a dam on the Yarmuk. They also made tentative military plans to defend the diversion projects[30]. The plan was to divert the Hasbani into the Litani in Lebanon and the Banias into the Yarmuk where it would be impounded for Jordan and Syria by a dam at Mukheiba. In 1965 the Arab states began construction of their Headwater Diversion Plan in Syria. The Israelis responded by attacking the diversion works.

These events set off a protracted violence in the region which led to 1967 war. In this war, Israel achieved territorial gains and improvements in geostrategic position. Israel too, improved its «hydrostrategic» position. This was largely due to its acquisition of Golan Heights and West Bank. Later on, in 1978, Israel invaded South Lebanon and occupied the so called «Security Zone». Golan Heights, West Bank and the «security zone» enabled Israel to control headwaters of Jordan, the Litani River and overlooking much of the Yarmuk, thereby fulfilling the plans of the WZM as we have seen before. In 1987, Israel prevented the construction of «Unity Dam» on Yarmuk, by applying pressure on the «World Bank» not to fund the project. A joint Syrian, Jordanian project, planned to secure 120 MCM/yr for Jordan to solve part of his water deficit[31].

So far we've seen in this chronological review of events, that the water resources were the main incentives for environmental warfare. In M.E., unlike any other part of the world the water issue is a matter of life and death[32]. The Jordan River riparians are straining the limited supply of the river and other resources, and are witnessing severe water crisis. The Jordanians, Palestinians and to a certain extent the Israelis are the only parties in the region that don't have sufficient water resources and don't have cheap sources of energy to desalinate. In fact, the water crisis which is expected to increase with time, have accelerated the peace process among the

(29) INBAR, Moshe and Jacob Maos, «Water Resource Planning and Development in the Northern Jordan Valley», Water Inernational, 1984, Vol. 9, pp. 18-25, p. 21.

(30) SHEMESH, Moshe. **«The Palestinian Entity 1959-1974: Arab Politics and the PLO».** London: Frank Cass, 1988, p. 38.

(31) International Policy, April 1991, p. 133, «Water Perspective in the Arab-Israeli Conflict», by Dr. Hassan Bakr.

(32) ME Insight, speech by Dr. Jad Isaac leading figure in Palestinian Team for «Water Talks».

resources, which resulted in severe conflict. This conflict is an integral part of the ongoing political conflict.

In 1950, Bin Gorion, the Israeli Prime Minister said «the Jews today are fighting the water wars with the Arabs, the result of this war will determine the destiny of Israel»[24]. The Israelis made public their «All Israel Plan», which included the draining of Huleh Lake and swamps, diversion of the Northern Jordan River and construction of a carrier to the coastal plain and Negev Desert, the first out-of-basin transfer for the water shed[25].

Jordan,, in 1951 announced a plan to irrigate East Ghor of the Jordan Valley by tapping the Yarmuk. At Jordan's announcement, Israel closed the gates of an existing dam south of the Sea of Galilee and began the construction of the above plan within the demilitarized zone with Syria. These actions escalated tension with Syria, clashes on the construction sites. This led Israel in 1953 to move the Intake to its current site a Eshed Kinrot on N.W. shore of Galilee[26].

Against this tense background, President Dwight Eisenhower sent his special envoy Eric Johnston to the M.E. in October 1953 to try to mediate a comprehensive settlement of the Jordan River system allocations[27]. Johnston's initial proposal was based on Charles Main Study parallel to Tennessee Valley Authority, which included small dams on Hasbani, Dan and Banias, medium size storage at Maqarin, additional storage at the Sea of Galilee and gravity flow canals down both sides of the Jordan Valley. The preliminary allocations was rejected by both sides (Israel and United Arab League Technical Committee). Johnston worked out until the end of 1955 to reconcile the proposals in a unified plan. Allocation under the unified plan, later known as Johnston Plan, included 400 MCM/yr to Israel, 720 MCM/yr to Jordan, 132 MCM/yr to Syria and 35 MCM/yr to Lebanon[28]. Jordan and Israel adhered to the plan, Syria rejected it, Litani river was excluded.

In 1964 Israel completed enough of its national water carrier and began the diversion of 320 MCM of Jordan River through it. Jordan too completed a

---

(24) Water War, Dr. N. Samman, p. 79.

(25) NAFF, Thomas, and Ruth Matson, eds., Water in the Middle East: Conflict or Cooperation? Boulder: Westview Press, 1984, p. 38.

(26) GARBEL, Maurice, «The Jordan Valley Plan», Scientific American. March 1965. 212:3, pp. 23-31, p. 30.

(27) MAIN, Cahs. T., Inc. The Unified Development of the Water Resources of the Jordan Valley Region. Knoxville: TVA, 1953.

(28) Unpublished summaries, U.S. Department of State 1955, 1956.

increases and the higher standards of living standards are among the major factors that kindled the tension among Jordan riparians under the framework of the Arab-Israeli conflict, in addition to the cultural differences and political disputes. The water conflict started with the establishment of the State of Israel in 1948, but its roots go back to the begninning of the twentieth century. The world Zionist movement (WZM) was the first to consider water as a vital strategic economical asset for the Jewish state (in addition to territory and immigration). The Zionist ideology depended on agriculture which is based mainly on land reclamation through irrigation to reinforce the engagement and allegiance of the Jews to the Homeland. Water is also basic to meet the needs of the Zionist program for Immigration and settlement. So the development plans, and the boundaries which are required, were completely dependent on the acquisition of the head waters of the Jordan, the Litani River, the Snow of Hermon, the Yarmuk and its tributaries and the Jabbok(22).

In fact after WWI the location of water resources influenced the boundaries of Jordan riparian countries between French and British mandate powers. On the eve of Paris talks in 1919, Chaim Weizman head of WZM wrote to the British Prime Minister «that Lebanon was a «well-watered» region». Thus the Litani River water were «valueless to the territory north of the proposed frontiers. They can be used beneficially in the country much further south». Weizmann concluded that the Bekaa Valley of the Litani for a distance of 25 miles above the bend of the river, is essential for the future of the «Jewish National Home»(23).

Early in the 1950's and the 1960's, the agricultural sectors on both sides of Jordan River have enjoyed unilaterally extensive governmental and private sector support in the form of water subsidies to expand and sustain farming and disregarding the amount of water available, especially on the Israeli side, which witnessed an expansion of irrigated lands and in food production and in the establishment of agricultural settlements in performance of the Zionist Doctrine. The Arabs too, considered agriculture as the traditional income of families and communities. This led to increased needs on the limited water

(22) RA'ANAN, Uri. **«The frontiers of a Nation»**: A re-examination of the forces which Created the Palestine Mandate and Determined its Territorial Shape. Westport (CT): Hyperion Press, 1955, p. 87.

(23) Ibid.

Lake Tiberias to form the Israeli and Palestine shares. The other would be conveyed around the Rokad River to a location upstream of the proposed Unity Dam on the Yarmuk to secure the Jordanian and the rest of Palestiniens needs. Hydropower plants at the bottom of these two falls would be able to produce an estimated 100 MW of electricity to be used to deliver the water from Turkey. The estimated cost of this project is $1.5 billion.

Syria considers this project very unacceptable because:

1) its water is diverted from Euphrates around which, the allocation of water is running through severe dispute among riparians.

2) Its plan for new borders on the expense of Syrian territorial sovereignty.

3) Allows Israel to control the water on the southern slopes of Golan Heights[20].

The acceptance of Syria is vital in all these projects, because geographically those pipes will go through its territory. In addition these projects work out with peace in the region, because water and peace have to flow together[21]. But what worries regional players is that the USA doesn't have specific policy toward Tigris and Euphrates as well as the Nile. With respect to Jordan River; USA backs Johnston plan although USA is very concerned about multi-lateral talks specifically water through Joyces Starr, American representative in multi-lateral peace talks.

Jordan River Basin

Despite is small size, the Jordan River is one of the most important in the region. Shared by Lebanon, Syria, Jordan, Israel and the occupied west bank. The overall length is 360 Km from its headwaters to the Dead Sea. The average annual precipitation in the watershed is less than 200 millimeters of water, which is insufficient for most rain fed agriculture. The main sources of Jordan River are Hasbani Creek in Lebanon (157 MCM), Banias Creek in Syria (157 MCM), Dan Creek in Israel 258 MCM), Hula Springs (130 MCM), Tiberias Springs (240 MCM) and Yarmuk River (490 MCM) (Israeli estimates) the major tributary, originates in Syria and Jordan and constitutes part of the border between the two countries. The Average flow of Jordan River is about 1850 MCM/yr.

Water scarcity, unfair reallocation of its existing resources, population

(20) Lecture by Nabil Khalifa, Director of Byblos Institute for Research, (Lebanon) Byblos.

(21) Shimon PERES, a speech to le Monde, 10 Nov 93.

Syria and Jordan to final destinations. In Jordan the western pipeline which is planned 3.5 MCM/day will continue to Jeddah and Mecca in Saudi Arabia, which the eastern pipeline (2.5 MCM/day) will divert to eastern gulf states through Kuwait, Dhahran, Bahrain, UAE and ends in Oman (Muscat). The cost of the project was estimated about 22 billion dollars. The cost of water will be reduced to one third compared with the desalinated water.

Along the way water could be delivered to Damascus, Amman, Israel, West Bank, Gaza and Gulf States. As a matter of fact the Turkish project is compatible with the regional middle east world order multi lateral peace talks track in order to repalce old patterns of conflict with a new paradigm of regional cooperation, the purpose of these talks is to enhance water supply for the region, while the bilateral talks track is dealing with water rights mainly in Jordan River.

The real incentive of Turkey is to demonstrate that water can be an element of cooperation and peace in the region[19] instead of potential conflict and tension. This will create mutual dependency and serve as a confidence building measure towards broader cooperation in other areas.

The Gulf states have already ruled out the Turkish projects politically unfeasible and economically questionable. Regarding the former they are anxious to subject their water security on the goodwill of transfer countries, especially the Turkish previous behavior is discouraging, Gulf States claimed that desalinized water is cheaper (0.27/1.36 cents/gal) with a very high price tags over 20 billion dollars. Syria and Lebanon refused to attend Middle East Water Summit in Turkey in November 1991 (first multi-lateral peace talks meeting) and stipulated progress in bilateral talks (solution of political issues first).

Peace Canal - The «Peace Canal» is a modification and alternative of peace pipelines, planned by Strategic Studies Institute headed by Eido Faygel. This project calls for a diversion of 1.1 BCM/yr from Elevated Ataturk Baraji Lake (540m) in Southeast Turkey to be equally divided among Syria, Jordan, Israel and Palestinians (275 MCM/yr each). Twin subterranean pipelines would carry water through Syria to Golan Heights. A semi Lake (water canal of 60 kms length and 670 meters breadth) combined with a tank barrier along the length of the border also proposed to reduce both sides armor mobility. Out of this lake two pipelines are diverted, one runs from Golan Heights to

(19) GOLHAN Mehmet, Turkish minister of State for Water Resources, Middle East Insight, NOV-DEC 93, p. 28.

international laws and principles. The Iraqis depended on, historical rights and on just equitable sharing of international rivers, while the Syrians depended on basic needs, and equitable allocation of water under the supervision of joint technical committee formed of the three countries.

In addition Iraq considers the two basins of Tigris and Euphrates, completely separate ones, and each river has its rights separately. While Turkey regards the two basins as one basin, so if it couldn't exploit fully Tigris River due to geological and geographical obstructions, it will exploit her right from Tigris out of Euphrates. The Turkish too, doesn't consider the two rivers, as we have seen above, international rivers, but crossing the international borders. So they reserve the right to invest the rivers as national ones inside the political framework, ignoring the basic and historical rights of other riparians and violating the primary principale of the international law «By not harming the rights of other riparians». Turkey declared that its land is more fertile than those of the Arabs with more economical and technical overturns (productivity), while the Arabs don't agree with that and calls for the free right of each country to etablish the suitable priorities of water projects for their share of water. Finally Turkey believes «that water for the Turks is like the oil for Arabs» this doesn't comply with the fact that water is a renewable surface flowing while oil is unrenewable underground.

These are the major differences which are kindling the Turkisk, Syrian-Iraqi conflict. This conflict will be exacerbated in the future and might lead to synergistic effects by causing environmental warfare when the Turkish plans finish or when drought hits the region. But the multi-lateral peace talks inside the framework of the peace process must accelerate to allocate water rights and organize their supply before it is too late (the worst is yet to come). Anyway water resources which may cause war, may also cause peace if it is used as a means of cooperation and understanding the peace pipelines and the peace canal are versions of this perspective.

Peace Pipeline - Since Turkey has abundance of water resources almost 196 BCM/yr with surpluses that cannot be used in the western most arid part of the country and which makes Turkey the biggest surplus and reserve of water in the Middle East region. This strategic resource led the Turkish government to propose in 1987 exporting water by land through the former president Ozal's famous proposal - the peace pipeline. The proposal calls for a diversion of 7 MCM a day (2.2 BCM year) from the Ceyhan and Seyhan rivers in southeast Turkey. The runoffs of these rivers is 17 BCM/yr. Turkey is planning to exploit domestically 8.4 BCM., the rest are left to supply peace pipelines. Two pipelines were planned to convey drinking water through

support to PKK and the first time senior Syrian officials spoke of PKK as terrorists. But the persistency of Turkey of GAP plans over water could escalate into regional war at any time a well as the civil war in Southeast Anatolia. The later is threatening Turkish economy especially if we know the GAP expenses ranges between 6% to 9% of the government budget, this contributed to inflation which was almost 70% in 1992. The fighting is frightening badly needed foreign investors away from the region and seriously threatening GAP itself with construction delays and cost overruns. International financial institutions such as the World Bank refuse to grant credit for dams on international rivers unless the countries have agreed on how to distribute the water. The GAP cannot succeed without both the participation of the Kurds and an agreement with neighbouring countries on water distribution. The Kurds are calling for some concessions and real extensive cultural autonomy and a voice in planning the development projects in their region in addition to some hope of economic improvement[17].

Although water has been played by Turkey as a political instrument of power against Syria in dealing with the Kurdish Cause, and against Iraq during the Gulf War, but still the issue is a minor one in the real conflict between Turkey versus Syria and Iraq. The real intentions of Turkey have been expressed clearly by the former prime minister and current president of Turkey, Suleyman Demirel in his speech at the inauguration of the Ataturk Dam in July 1992. «Water is like oil, the region's water resources belonged to Turkey. Just as its oil belonged to the Arabs. Since we don't tell the Arabs, look, we have a right to half your oil, they cannot lay claim to what's ours. Whoever lives at its source has an indisputable right to it». This speech clearly justifies that mighty upstream countries can impose their conditions on downstream ones, especially if they have the adequate political and military IOPs, to get the lion's share of water.

The Arabs believe that the chronic dispute between Syria and Iraq as well as the Iraqi defeat in the Gulf War contributed to further weakening the Arabic negotiable position and led to the coercive acceptance of Turkish hegemony over Euphrates and Tigris. The problem of the Arabs is that; their major rivers springs outside their countries, and this will subject their water security as well as their food security to political blackmailing[18].

Both Iraq and Syria responded to the Turkish plans by adhering to the

(17) Swiss Review of World Affairs, June 1994, p. 9.

(18) Water War, Dr. N. Samman, p. 10.

transportation. Iraq believes that the full development of the GAP and the more modest irrigation plans in Syria would deprive him of sufficient water for irrigation plans.

Over the past few years, Turkey's new water supply projects have been the focus of new political concerns in the basin. Tensions arose in January 1990, when Turkey closed Ataturk Dam to begin filling their reservoir, interrupting the flow of the Euphrates for a month damaging crops and interrupting Syria's electrical power supply. A year later, during the Gulf War, it tapped the flow, again for a month, to a third of normal, claiming officially for technical reasons. Syria and Iraq both protested the Turkey now had a water weapon that could be used against them.

Syria and Iraq demanding guarantees of at least 700 cubic meters per second in Euphrates. (The average flow was about 1000 cubic meters per second). The Turkish-Syrian protocol of 1982, and which wasin effect in 1987, have given assurances of 500 cubic meters per second as an average, but even this they see as a non-binding concession for a limited time, and they reserve the right to make further reductions whenever they wish.

The tension over water exacerbates many existing political conflicts: between Turkey and Syria over the province of Hatay on the Mediterranean in which the Syrians refused to recognize concession of this province and between Turkey and Iraq over the oil-rich northern Iraqi province of Mosul, part of Turkey until 1929. In addition, to the chronic ideological dispute between Syria and Iraq.

On top of all else, there are the problems with the Kurds, who make up a significant minority in all three countries. Although within each country, the government is brutally suppressing the Kurdish autonomy movement, some governments are supporting similar movements in the neighbouring countries.

Turkey is pursuing a strategy of withholding Euphrates' water to pressure its neighbours to the south to stop supporting the PKK. Turkey and Syria made a security agreement in 1987, in which both governments promised to increase cooperation between security forces dealing with the Kurds and not to allow any hostile activities to the other government on their respective territories. This led Turkish former president Ozal to say «water can be administered cooperatively when relations are good». But this agreement short lived and tensions arose again when Syria moved PKK's training camps to Bekaa Valley in Lebanon. Another agreement have been reached in 1992 and confirmed during further negotiations in 1993. Syria withdrew its

industry. Although Syria has many water resources, but the Euphrates is the only major river crossing its territory with a reliable annual flow. For these reasons Syria developed ambitious plans to increase its withdrawals of water for irrigation up to a ceiling of 10.8 BCM - their assumed share based on basic right and reasonable and equitable share of international rivers. But their agricultural plans uptil 1989 on Tabqa Dam has been disappointing, only 46,000 hectares out of 640,000 of land has met the agrarian reform. This is due to weaknesses in the Syrian investments to reinforce agricultural infrastructure and the decreased population in farming sector by 15% the last 15 years(16). But the picture right now is much rosier by joining the Anti-Iraqi Coalition in 1991 Gulf War, Damascus ended its alienation from the gulf states and the west. Billions of dollars of development assistance have flooded in during the past three years, allowing a host of delayed but urgently needed projects, including Dam schemes to move ahead. Syria's insistence of maximizing its offtakes of water from the Euphrates has engendered chronic conflict with downstream Iraq. But it displayed compromise, the Iraqi Syrian agreement of 1990, allocated 42% to Syria and 58% to Iraq of the Euphrates water entering Turkish-Syrian border. Syria is planning to irrigate 150,000 hectares from Tigris river which runs in Syria 44 km.

Iraq - The primary river in Iraq is the Tigris with annual flow of about 47-50 BCM. Four domestic tributaries feed Tigris: Big Zab, Small Zab, Azeim and Diyali. The Tigris irrigates Eastern Iraq. The biggest project on Tigris is the Sameraa Dam which is used to control the flooding water of Tigris and diverting it to Tharthar reservoir (85 BCM) and from there to Euphrates in 360 kms canal.

Western Iraq is the most heavily dependent on Euphrates, because the alternative source of water from Tigris via Tharthar Reservoir has failed due to the increased salination of Tharthar lake. The major projects on Euphrates are: Habbanieh Lake, Hor Abbi Weis lake and Ramadi dam. All of these projects are used to control the flooding water and for irrigation. Iraq is facing two major problems: desertation with increased salination of soil (ground) which requires large amounts of water for cleaning (cleansing) and poor quality water that comes from upper stream countries because of excessive use of chemicals, fertilizers and insecticides. Iraq needs 13 BCM of Euphrates water for irrigation, (700,000 hectares for winter agriculture and 120,000 hectares for summer agriculture) and urban use. Out of this quantity more than 3 BCM are lost by evaporation and in maintaining domestic river

(16) Water War, Dr. N. Samman, p. 45-50.

irrigation projects to cover an area of 1,146,300 hectares[13]. Experts estimate when all GAP projects are completed the flow of Euphrates at the Turkish-Syria border will be reduced from 32,000 MCM/yr to 11,000 MCM/yr. The overall cost of the project is about 32 billion dollars.

The objectives of GAP by Turkish government are mainly economic and political. Economically to accelerate the economic growth of Turkey in general and Southeast Anatolia in particular and to make the latter the bread basket for the near east, politically to pacify the region inhabited mostly by Kurds, in which the governmental ignorance of, caused the increased popularity of the Marxist/Leninist Kurdish Workers Party (PKK) which has been waging terrorist attacks against Ankara since 1984. In general the GAP is part of Turkey's response to the Kurds demands for national self determination, a kind of complement to the policy of crushing PKK militarily.

It is noteworthy to say that the excessive use of water for irrigation and industry decreases its quality because of chemicals, insecticides, etc. Turkey's projects on Tigris are not as far advanced because of the Geographical and Geological structure, but still eventually diminishes the river flow down to a certain extent.

Syria - Syria too, is planning extensive projects on Euphrates and has ambitious plans to increase their withdrawals of water for irrigation. The Tabqa dam was commissioned in 1978, has a storage capacity of 14.16 BCM, a power house of 8 x 100 MW units and was intended to permit the irrigation of 640,000 hectares by the end of the century[14].

The Tishrin hydroelectric dam at Manbij currently under construction, with an electrical output of 6 x 105 MW units and a storage capacity of 1.88 BCM. This plan is designed mainly to ease Syria's power supply crisis and to regulate the flow into Lake Assad[15].

The Baath Dam is designed too, to control the flow of Euphrates and to produce 3 X 25 MW units, with a storage capacity of 90 MCM.

Agriculture is vital to Syria, it forms the backbone of the Syrian economy, employs much of the labor force and provides many of the imputs for local

---

(13) Ministry of Syrian Irrigation, June 1994, p. 8.
Turkish Government Assessments is 1,641,284 hectares.

(14) The Middle East, Dec 93, p. 32 & Water War, Dr. N. Samman, p. 50.

(15) The Middle East, Dec 93, p. 32 & Water War, Dr. Samman, p. 50.

Turkey for 79% of its water and Iraq for 66%[10].

The three riparian countries Turkey, Syria and Iraq have larger and rapidly growing population, and all three are also aggressively passing unilaterally development plans to use the rivers more intensively, particularly the Euphrates river. This led since early 1960's to serious conflicts. The causes of conflict in general are that the upstream countries, asserting their right to territorial sovereignty, can dam divert or reduce river flowing through their territory disregarding international water laws. While countries downstream insisting on their historical and basic rights an unimpeded flow and adherence to international law, the collision of these two policies will cause tension.

Hydropolitical tensions among the three riparians had been existing with varying degrees through 1960's. At that time population pressures drove unilateral developments, in Turkey with the Keban Dam (1965-73), and in Syria with the Tabqa Dam (1978-73)[11] the filling of the reservoirs reduced flows to Iraq.

In 1974/75 Iraq alleged that the flow of water in the Euphrates had been reduced by the Syrian dam, tension arose along the border and the Iraqi's threatened to take necessary measures to ensure the Euphrates flow. The angry confrontation ended just short of military action after mediation by Saudi Arabia. Syria reportedly agreed to release additional water to Iraq from its own share as a good will gesture[12].

Turkey - But since Turkey controls the river sources, it obviously holds a better hand. So over the past 20 years, Turkey has planned and even partially carried out an enormous project on the upper reaches of Euphrates and to a less degree on Tigirs without worrying much what the countries downstream think of it. This project called «Guneydogu Anadolu Projesi» or «GAP» meaning «Southeast Anatoliam Project» includes 21 dams and 18 hydro-electric plants that can produce 30 billion kilowatt hours. At the heart of it, is the huge Ataturk Dam, commissioned in July 1992 with a storage capacity of 50 BCM. But the GAP also comprises factories and new agricutural

(10) 10a) Environment, April 1994.
10b) Water War, Dr. N. Samman, p. 52.

(11) Lowi (1991), p. 108.

(12) T. Naff and R.C. Matson, eds., «Water in the Middle East: Conflict or Cooperation? (Boulder, Colo. Westview Press, 1989).

resources[6]. Concern over the security of Egypt's water supplies led President Anwar Sadat to say in 1979 «the only matter that could take Egypt to war again is water»[7]. Although the Ethiopian agriculture is largely rain-fed, the five years of drought in the 1980's proved how dangerous reliance on rainwater can be. The problem is that more than anything else the Egyptians are afraid of the impact of Blue Nile dams Schemes. In fact suggestions were made recently that Ethiopia may eventually claim up to 40,000 MCM/yr for its irrigation needs both within and outside of the Nile watershed[8].

Some experts proposed diverting some of the Nile water through Sinai to Gaza Strip and possibly to Israel and West Bank (Alichaa Kalli, «Water and Peace»). But such proposals are politically unrealistic since Egypt shares the Nile with eight upstream states and is bound by water sharing agreements, especially the Egyptian population will be doubled by 2025 (current 55 million) and Ethiopian population is expected to leap from its present level of 50 million to 120 million people by 2025. This will increase pressure from upstream states to increase their share in the Nile water especially Ethiopia for more water acquisition of Nile which will result in severe conflict between them to protect their food security, although currently more than one-half of Egypt's food is imported. The pressure from upstream states to increase their share of the water from the Nile is a current reality, and the high birth rate around the Nile's basin makes diversion from the lower Nile even less likely to occur[9].

The Euphrates Tigris Basins - The Tigris and Euphrates Rivers are among the largest in the region next to Nile. Both rivers originate in the mountains of Turkey, flow south through Syria and Iraq, and drain through the Shatt Al-Arab waterway into the Persian Gulf. The average runoff in these two rivers exceeds 80,000 MCM/yr of which baout 32,000 MCM/yr are generated in the Euphrates and 47,000 MCM/yr in the Tigris. Like all rivers in the Middle East the flow of these rivers is variable. 88% of Euphrates water originates in Turkey, the rest in Syria. While 36% of Tigris water originates in Turkey, the rest originates in Iraq (Zagros mountain between Iraq and Iran). But since Syria and Iraq have very dry climates, Syria depends on

(6) Dr. HAMDAN Jamal, **«Egypt personality»**, Vol. two, pp. 930-936.

(7) «Water Wars» Foreign Policy 82, edited by J. Starr, (Spring 1991), pp. 17-30.

(8) JOVANOVIC, D. «Ethiopian Interests in the Division of the Nile River Waters» Water International. Vol. 10, pp. 82-85, 1985, p. 85.

(9) «Middle East Insight», November-December Issue 1993, p. 27 by Boaz Wachtel.

Egyptian & Sudanese interests occasionally clashing, over whether the emphasis for development ought to be further upstream or down(3). The conflict ended up in the «Nile Waters Agreement» in 1929. 4,000 MCM/yr was allocated to Sudan and a total amount of 48,000 MCM/yr was reserved for Egypt(4). The treaty recognized the historical (needs) rights for Egypt.

Again in the fifties the conflict tension rose and relations threatened to degrade to military confrontation with Sudan appealing to future water needs and Egypt calling for reallocation water on the basis of the «primary needs» of its larger population. Another «Nile Water Treaty» was signed in 1959 after the commencement of Aswan high dam construction to control Nile flow. This treaty gave Egypt 55,500 MCM/yr, Sudan 18,500 MCM/yr. The treaty also provided for a permanent Joint Technical Committee to resolve disputes and jointly review claims by any other riparian, and for equal sharing of future increases in the yield of the Nile. Egypt and Sudan agrred that the combined needs of other riparians, at the time still under the british rule would not exceed 1000-2000 MCM/yr(5). Although this treaty has effectively reduced the risk of conflict between the two countries, but Ethiopia which until then had not been a major player in the Nile hydropolitics, served a notice in 1957 that it would pursue unilateral development of the Nile water resources with in its territory which could reduce water available to the downstream nations and greatly increase tension over waters.

It is noteworthy to say that 1) Sudan has a very fertile agricultural land and the agricultural area is almost about 1,600,000 Hectares which makes this country the real food basket for the Middle East. 2) No other state riparian to the Nile has ever exercised a legal claim to the waters allocated in the 1959 treaty except Ethiopia, which might argue most adamantly for greater sovereignty which contributes more than 80% of the Nile flow, and this is due to the fact that these countries doesn't have the budget and the technological progress needed fo the efficient exploitation of its water

(3) NAFF, Thomas & Ruth Matson, eds, **«Water in the Middle East: Conflict or Cooperation»?** Boulder: Westview Press, 1984, pp. 141-2.

(4) SHAHIN Mamdouh, Discussion of the paper entitled **«Ethiopian interests in the division of the Nile River waters».**

(5) WHITTINGTON, Dale and Kingsley Haynes **«Nile water for whom»?** Emerging Conflicts in Water Allocation for Agricultural Expansion in Egypt and Sudan». Beumont P. and K. Mclachlan eds. Agricultural Development in the Middle East. New York: John Willey and Sons, 1985, Krishnain Starr and Stoll, 1988, pp. 28-30).

torrential seasonal flows of the blue Nile. The average flow of Nile is 84,000 MCM/yr.

The Nile river is also a shared water resource of tremendous regional importance, particularly for agriculture in Egypt and Sudan because both countries depend on water irrigation while the other seven states depend on rain irrigation. The common denominator for all Nile riparians is hydroelectric energy, in which, neither Egypt nor Sudan oppose such benefits in the Nile basin. The Egyptian objective of securing the flow of Nile water was one of the major principles on which Egyptian national security depended throughout history(1).

The Nile water forms 97% of Egypt needs, the rest comes from the unrenewable aquifer waters of the western desert. 90% of Nile water goes for irrigation. Only 2-3% of Egyptian land is suitable for agriculture.

The Nile river was always the cause of life in Egypt. The Egyptian water policy is a matter of life or death, the strength of Egypt is directly proportional to the amount of Nile water available to it, to the degree that its GNP depends mainly on Nile water input. For these reasons the Nile formed the pivotal facts in the Egyptian foreign policy. In addition to its significant importance in agriculture (90%) the Nile water is used for domestic water transportation (commerce & tourism), hydroelectric energy and in urban and industrial uses. The Nile will remain for Egypt the basic pillar for any future plans in the fields of agricultural, industrial and economic development in general.

The Egyptian foreign policy regarding the Nile in all regimes adopted the general policy of securing the Nile water to Egypt in sufficient amounts but they differed in methods. This policy embodied before 1952 by control and hegemony over the Nile basin. After the revolution the government followed the policy of cooperation, good neighborhood and noninterference in the riparian states with distinguished relations with Sudan, but it kept the right to settle issues militarily if needed in order to secure the strategic depth for the country Nile water(2).

Early in the century the need for summer water and flood control, drove an intensive period of water development along the Nile, with proponents of

---

(1) AHMED Fouad Raslan, **«The scope of national security: Research study on political theory with application on the contemporary Egyptian society».** page 266 (Cairo University, Faculty of Economy - 1077).

(2) **«A study in contemporary history»,** page 82, Ahmed Hassan Rashidi.

- population growth needs, which demanded additional amounts of water for domestic, industrial and agricultural uses.

- unilateral developments of water plans by states on international rivers which mostly denied or disregarded the rights of other riparians.

- Traditional societies and ideological beliefs which led to the agricultural expansion, irrespective of the amounts of water available.

- The emergence of basic rights with modern upstream states based on territorial integrity versus basic historical needs of down stream countries.

- Political disputes, ethnic and religious hostilities.

Conflicts have taken place intensively over the shared waters on the main river basins of the Nile, Euphrates and Tigris and Jordan. In the future there are great fears, that environmental warfares over this vital limited issue - water, may break out any time. Water supplies are expected to be gravely diminished, and water deficits will be sharply increased for down stream Riparians, due to the excessive use of the Nile by Ethiopia and Euphrates and Tigris by Turkey. The above factors coupled with lack of cooperation and compromise, as well as adherence to political and military instruments of power are symptoms which encourage war behaviors. That is why Boutros Boutros Ghali, currently Secretary General of the United Nations in the past expected that «future war in the Middle East may be fought over water».

My research will cover on the following three subjects:

(1) Past conflicts resulting from water resources (environmental issues) in the Nile, Euphrates and Tigris and Jordan Basins as well as the occupied West Bank and Gaza Strip (regarding water acquifers).

(2) Current and future conflicts causing environmental issues.

(3) Solutions.

Past Conflicts Resulting from Water Resources

The Nile Basin - The Nile River, the longest in the world, flows more than 6,800 kilometers from the highlands of Central Africa and Ethiopia through nine nations to the Mediterranean. The nations that share the Nile are Egypt, Sudan, Ethiopia, Kenya, Tanzania, Zaire, Uganda, Rwanda and Burundi. Two major tributaries form the Nile; the White Nile, which starts in Central Africa's lake plateau region, and the Blue Nile, which originates in the highlands of Ethiopia. More than 80% of the Nile's flow comes from the

Environmental Warfare
Water in the Middle East

Colonel Kamal Abbas Awar(*)

Introduction:

Throughout history competition over environmental resources or issues have caused potential conflicts. These conflicts can be referred to as environmental conflicts or warfares. Environmental resources-issues act as boosters or multipliers for the national instruments of power for those who acquire them, and provide ample reasons and justifications, to acquire them by force, for those who lack them. The common problem in this aspect is environmental pollution, where the developed countries are doing their best to limit and/or eliminate the negative effects of modern civilization, while developing countries are completely ignoring such effects, causing environmental contamination to their countries and neighbors especially in the shared rivers and international water. The problem requires global concerns, to help poor countries which doesn't have the adequate technology, education and funds to solve this issue in order to have pure water, clean air for all living creatures.

My research will handle the water issue in the arid land of the Middle East. Water is scarce in this region, this scarcity has led to severe conflicts on the international rivers to secure this strategic asset, for survival on both the individual and state-economy levels. These conflicts has been exacerbated by the following factors:

(*) Air Command and Staff College.

BIBLIOGRAPHIE GENERALE

«Les Impôts dans les Affaires Internationales» LEFBARE Francis - auteur: Bruno Gouthière.

«Commerce International et Economie Régionale» CATIN et DJONDAND, Ed. Economica.

«Economie Financière Internationale» R. BERTRAND, PUF.

«Rapport Banque Mondiale sur le Développement» 1991 - 1994.

«Economie Mondiale 1990 - 2000: l'impératif de croissance» Rapport de CEP II Ed. Economica

«Droit Fiscal International». G. Tixier Litec Droit.

«Les Paradis fiscaux» Que sais-je? P.U.F.

«To invest in Lebanon - The legal and fiscal Incentives» R. FREIFER - A. FARHAT, Research Guide.

Cours de Droit des Affaires et Fiscalités Internationales R. FREIFER - Faculté de Gestion et de Management U,S,J, Beyrouth.

«Plan Comptable Général Libanais» J. TORBEY, A. PROST, B. STIN, Ed. Dar An Nahar.

«Guide Jurdique des Investissements au Liban» TYAN et Associés - Lib. Antoine Beyrouth.

«Le Livre Blanc de l'Economie Libanaise» - R.D.C.L. Beyrouth.

«L'Impôt sur le revenu au Liban» - M. TORBEY - Etudes comparés.

«L'Impôt sur le revenu au Liban» (Loi) - ARGUS.

«La règlementation de l'imposition au Liban».
A. A. HOCHEICHE et M.R. CHIHA

Documentation du Centre Français du Commerce Extérieur, 10 Av. d'Iéna Par. 16.

Cahiers Juridiques et ficsaux de l'exportation 1995, Dossier Liban CFCE.

Documents Juridiques et Fiscaux: Israël, Jordanie, Syrie, CFCE.

«L'Union Européenne» P. FONTAINE, Inédit, «Essais».

«Relations Internationales: Questions Régionales" P.M. DEFARGES.

L'Europe et le Monde Arabe» - B. KHADER.

accord multilatéral sur l'investissement et que beaucoup de pays souhaiteraient débattre des règles du jeu en matière d'investissement, telles les économes dynamiques d'Asie ou certains pays d'Amérique latine, d'Europe centrale et orientale, ceux du bassin méditérranéen dans l'objectif de consolider et de renforcer les engagements de libéralisation existant dans le cadre des codes de libération et de la déclaration et des décisions de 1976 sur l'investissement international et les entreprises multinationales.

Les négociations auraient pour objectif de conclure un accord reposant sur le démantèlement, le statu quo, le traitement national e la non-descrimination, le régime de la nation la plus favorisée (NPF) et comportant également de nouvelles disciplines en vue d'améliorer l'accès au marché et renforcer la confiance mutuelle entre les entreprises et les Etats, d'autant plus que l'Union Européenne dans sa phase quasi-définitive d'unification, semble être déterminée à mettre sa propre expérience d'intégration sectorielle pour favoriser l'exploitation en commun par les Etats de la région de leur richesse des ressources en eau et en énergie.

Ceci étant dit, le bassin méditérranéen à l'heure actuelle semble être un défi pour l'Union Européenne. Ce défi sera d'autant mieux relevé qu'outre la préparation des acteurs privés et publics dans leurs sphères respectives, ces derniers devront être capables de générer les partenariats nécessaires pour affronter ensemble les enjeux d'une vraie et durable intégration européenne dans les pays du bassin. Ceci est d'autant plus vrai non seulement pour les entreprises publiques, mais aussi pour les administrations centrales, qui, chargées de la transposition et de l'application des normes européennes vers les pays du bassin méditérranéen, seront à l'interface des sphères européennes et privées sur le plan national de chacun de ses Etats, puique ces derniers n'ont pas jusqu'à ce jour pu codifier un quelconque accord à leur niveau.

Je me permets là de reprendre quelques propos du discours prononcé par le ministre en charge du commerce extérieur français, le 7 Décembre 1993, à l'occasion des deuxièmes rencontres du commerce international au CFCE qui a placé le Moyen-Orient parmi les priorités pour l'avenir en déclarant que «les prémices de la paix... laissent entrevoir la mise en place de financements mutlilatéraux considérables et l'apparition d'un marché régional substantiel aux perspectives attractives». Je continue, et je souhaite, comme l'a dit Gérard Longuet, que les entreprises françaises aient toutes leurs places dans le très grand mouvement d'équipement et de développement que va connaitre cette région».

Je dirais plus, souhaitant qu'à travers la France, toute l'Union Européenne y soit impliquée dans cette intégration.

achats locaux de fournitures ou d'équipements ou toute autre raison. (directive ministérielle N. 789 du 10.4.1965).

Compte tenu du taux élevé (50%) de l'assiette imposable pour les prestations de service, la bénéfice société engagée dans la livraison et le montagne n'aurait intérêt à se déplacer sous ce mode d'imposition que si la valeur relative des prestations de services locales est très faible par rapport à la valeur globale du marché.

Il pourrait être plus intéressant de sous-traiter totalement le génie civil et le montage à une entité locale indépendante qui serait imposé au bénéfice réel, à condition que le client de cette entité ne soit pas une autorité publique (auquel cas, comme nous l'avons vu, cette entité serait imposable forfaitement).

Le dernier cas que je soulèverai c'est celui des marchés de travaux publics conclus entre des intitutions privées ou publiques libanaises et des sociétés bénéficiaires non-résidentes .Sont considérées des sociétés non-résidentes à la double condition, qu'elles n'aient pas un bureau sur le territoire libanais en vu d'administrer et de diriger le chantier et qu'elles n'aient pas conclues d'autres marchés de travaux publics ou autres en faisant une profession habituelle au Liban (on entend par marchés de travaux publics tout contract comprenant l'exécution de travaux tels que routes, bâtiments, portes, aéroports et autres travaux ayant une certaine relation avec la terre e où se combinent le travail et la consommation de matières premières et d'équipements).

La Circulaire du Ministère des Finances N. 798 du 10/4/1965 précise que si ces conditions sont remplies le bénéfice imposable à retenir sera égal à 10% de la valeur globale brute du marché et imposé confermément à l'article 41 de la loi d'impôt soit aux taux de 10%. Le coût fiscal de l'opération sera donc limité dans ce cas à 1% de la valeur globale du marché.

En conclusion, il convient d'examiner dans quelle mesure, et dans chaque cas d'espèce, le contrat peut, dans la pratique, être exécuté en dehors du territoire libanais et sans perdre la qualité du non-résident. Pour la partie exécutée au travers d'un établissement stable ou un sous-traitant local, le coût fiscal sera déterminé par les règles de droit commun. C'est suite à cet examen pratique que l'on pourra envisager le découpage d'un marché en plusieurs contrats, en vue d'une optimisation du coût moyen fiscal.

Conclusion

Dans cet ordre d'idées, le moment est venu de négocier à l'OCDE un

dans les bénéfices en commandité par action. L'impôt sur les revenus de capitaux immobiliers est de 5%.

L'Article 72 bis de la loi d'impôt (après les amendements de 1980 et 1985) prévoit pour les bénéfices de capitaux étrangers (succursales) une imposition automatique des bénéfices de la succursale au titre de l'impôt de distribution. Ce nouvel article considère en effet que les succursales de sociétés étrangères des capitaux opérant au Liban sont présumées avoir distribué la totalité de leurs bénéfices et par conséquent imposent automatiquement leurs résultats bénéficiaires (après impôt) au titre des revenus de capitaux mobiliers.

Pour l'application de cette disposition aux succursales, on se référera au bénéfice comptable réel et non au bénéfice fiscal forfaitaire.

Là il faut l'avouer que cette disposition a été de nature à décourager de nombreuses sociétés étrangères à opérer au Liban à travers une succursale. D'autres part, les personnes ou sociétés étrangères générant une activité même partielle sur le territoire libanais, sont classées dans la catégorie des non-résidents et imposées:

1 - Pour les professions libérales ou prestataires de service sur la base d'un bénéfice virtuel de 50% des honoraires ou redevances (art. 42 loi d'impôt).

2 - L'exportateur des matières premières ou d'équipement lorsqu'elles sont livrées ou montés au Liban par l'intermédiaire de l'exportateur ou de son représentant. Ce dernier est présumé avoir retiré de la vente une marge bénéficiaire virtuelle fixée à 10% (art. 42 loi d'impôt); de même les marchés de fournitures prévoyant également la surveillance et le montage sont susceptibles d'être imposés à ce titre (10%).

Dans le cas des marchés des fournitures et approvisionnements (marché public et prêt), ils ne sont imposables (aux conditions des articles 41 et suite) que dans la mesure où une activité est déployée ou des services sont rendus sur le territoire libanais dans le but d'exécuter les conditions prévues par le contrat.

Dans cette hypothèse, le bénéfice imposable sera fixé à 10% du montant brut global du marché (art. 42 loi d'impôt).

Pour les contrats d'adjudication de matières premières et de biens où il est stipulé que leur livraison et leur montage se font au Liban, l'imposition est opérée sur les montants bruts représentants les prestations de services effectuées au Liban par le bénéficiaire non-résident sur la base d'une assiette égale à 50% du chiffre d'affaire brut, sans déduction de quelque dépense que ce soit à titre de frais de montage, honoraire d'ingénierie, frais généraux,

Quant aux techniques d'imposition au Liban, le critère de base étant celui du lieu de l'activité génératrice des revenus. La résidence et la nationalité sont, contrairement à d'autres pays, des critères subsidiaires.

Ainsi pour être imposable, il n'est pas nécessaire qu'une entreprise ait un établissement stable ou une existence physique ou juridique au Liban; il suffit pour cela qu'elle y exerce une activité génératrice de revenu. A contrario, un établissement stable ou une personne résidente au Liban n'est pas imposable sur les revenus générés par une activité déployée en dehors du territoire libanais, (art. 37 à 42 de la loi de l'impôt sur le revenu).

Pour ce qui est de la résidence fiscale, est considérée comme résidente et donc soumise à l'impôt, toute personne physique ou morale qui:

- Soit dispose d'un bureau ou d'un établissement fixe en son nom au Liban, même si on activité y est occasionnelle.

- Soit exerce sur le territoire une activité professionnelle de façon habituelle, même en l'absence d'un lieu fixe ou d'un bureau en son nom.

Ainsi l'existence au Liban.

d'un établissement fixe ou bureau au nom de la société bénéficiaire présume d'une activité génératrice de revenus imposables.

Il s'en suit que les entreprises de travaux publics, même non résidentes, pourront être imposables aux conditions du droit commun dès lors qu'elles disposent d'un établissement fixe ou d'un bureau au Liban en vue de diriger ou d'administrer des chantiers.

La Convention franco-libanaise de 1962 est venue renforcer cette position - pas avantageuse pour l'entreprise française qui considère que «... constitue un établissement stable, un chantier de construction ou de montage dont la durée dépasse six mois», alors que dans d'autres conventions la durée est de un an.

Toutefois, pour le calcul de l'assiette imposable, il est tenu compte des recettes brutes de toutes natures perçues par l'entrepreneur. En droit interne, sont donc compris dans cette recette, les montants perçus au titre de la fourniture du matériel et des biens d'équipements. Le taux moyen pour ces activités vient de passer à 10% pour les entrepreneurs de travaux publics.

D'autre part et pour ce qui est des taux d'imposition sur les bénéfices et en application de la nouvelle loi fiscale N. 282 du 6/1/1994 qui modifie certaines dispositions du D/L N. 144 du 12 Juin 1959, est de 10% (impôt proportionnel) pour les SAL, les SARL et les associés commanditaires

société israélienne dont elle détient 50% du K. Si le prix de vente «normal» des produits est de 100 et que le prix de vente à la filiale est de 120, la société israélienne peut voir son résultat redressé à hauteur de 20.

En revanche, si le prix consenti à la filiale est de 90, la société française risque de voir son résultat redressé à hauteur de 10.

Les redressements en la matière aboutissent à une double imposition économique. En effet, dans l'exemple où la société française se verra redressée à raison d'un prix de vente de 90 jugé insuffisant, la filiale israélienne ne serait pas pour autant autorisée à réduire sa marge imposable à due concurrence.

Dans le cas de la filiale, aucune limitation à la source n'est prévue par la Convention pour des dividendes perçues par un associé résident en France (25% réduit à 15% pour les entreprises agréees).

Il s'agit là à priori d'un surcoût fiscal de la filiale par rapport à la succursale, puisque comme nous l'avons vu le rapatriement en France des bénéfices d'une succursale israélienne n'est pas soumis à retenue à la source; toutefois, l'actionnaire français bénéficie d'un crédit d'impôt.

La question jordanienne étant moins épineuse pour nous puisqu'elle connait comme dans le cas israélien presque les mêmes structures de sociétés (Les sociétés de capitaux comme la Limited Share Corporation et la Limitied Liability Corporation, et les sociétés de personnes comme la General partnership et la limited partnership). La joint-venture est une forme comme en Jordanie mais ne jouit pas de la personnalité morale. Par le fait même elle est soumise aux mêmes règlementations que celles déjà énumérées pour Israël.

Toutefois, les taux d'imposition sur les bénéfices varient de 40% (pour les entreprises privées et publiques y compris les entreprises non résidentes) à 50% (pour les entreprises de financement public, d'assurance, de charge, de courtage et de banques) à 55%, pour le financement privé.

La loi de l'impôt sur le revenu connait toute une liste d'exemption notamment les revenus agricoles, les dividendes distribués par les bénéfices, les intérêts sur les Bons de Trésor, les produits financiers émis par des institutions publiques, les dépôts dans les banques et les institutions financières autorisées, les intérêts et les commissions provenant de l'étranger sous forme de dépôt en devises étrangères même recyclés par la suite sur les marchés internationaux mais à la condition de se conformer à certaines règlementations de la Banque Centrale Jordanienne.

établissement stable (et donc, le cas échéant, des bénéfices imposables en Israël). En revanche, s'il est en mission de prospection du marché, entrer en contact avec les clients puis adresser à la société française pour négocier les conditions et conclure les ventes, le risque d'établissement stable pourra généralement être écarté.

Toutefois, et en règle générale, et ceci, dans la plupart des conventions, dans le calcul des bénéfices d'un établissement stable, sont admises en déduction les dépenses exposées aux fins poursuivies par cet établissement stable, y compris les dépenses de direction et les frais généraux d'administration ainsi exposés, soit dans l'Etat où est situé cet établissement, soit ailleurs.

Ainsi la succursale israélienne (mêmes conditions dans le cas libanais) d'une société française poura déduire de son bénéfice imposable en Israël (ou au Liban) une quote-part des dépenses de direction et des frais généraux engagés au sièges par la société française.

Aucune retenue à la source (Branch Tax) ne s'applique sur les profits générés par l'établissement stable israélien d'une bénéfice française.

Je dois rappeler ici même que la Convention israélo-française ne fait pas allusion aux bénéfices en participations utilisées dans certains cas de «joint-venture» par exemple. Là on applique la technique des pesonnes physiques commerçantes.

Par ailleurs, il existe en Israël des formes de sociétés Offshore enregistrées au régistre des bénéfices mais considérées comme non-résidents en Israël. Dans quelle mesure ces structures bénéficent-elles des dispositions de la Convention?

Il s'agit là d'une question qui mériterait d'être éclaircie dans le cadre d'une renégociation du Traité.

Enfin je souligne un dernier point dans le cas de «joint» où deux entreprises, l'une française et l'autre israélienne se trouvent sous la même direction, leurs bénéfices peuvent être redressés (bien qu'il n'existe en fait aucune règle quantitative précise permettant d'évaluer sans risque d'erreur le «juste-prix» et où la démarche pour une évaluation ne s'avère pas réellement confirmée, la procédure risquant d'être longue et onéreuse sans pour autant être assuré de voir son cas résolu) si les transactions commerciales entre ces deux entreprises ne sont pas conclues à des conditions «normales» cette clause peut jouer dans les deux sens.

Prenons l'exemple d'une société française qui vend ses produits à une

désire s'implanter dans le pays, a le choix entre trois qualifications fiscales:

- Soit la création d'une société filiale, résidente israélienne qui sera fiscalement traitée comme toute société de droit israélien. Dans ce cas les bénéfices sont rapatriés sous forme de dividendes.

- Soit la création d'une succursale ou d'un bureau constitutif d'un établissement stable. Non doté d'une personnalité morale distincte du siège, l'établissement stable est imposé come une entreprise israélienne.

Toutefois, les profits ne donnent pas lieu à distribution de dividendes et évitent donc la retenue à la source.

- Enfin et c'est le cas le plus fréquent, les entreprises européennes notamment françaises, peuvent choisir de conclure un **contrat de représentation** avec un agent indépendant israélien.

En principe, un tel contrat n'est pas constitutif d'un établissement stable et ne génére pas de charge fiscale en Israël pour l'entreprise européenne ou française.

Une précision à ce niveau reste à déterminer; celle de l'établissement stable (tel que défini par la Convention israélo-française et même comme dans toute autre convention).

Dans le cas où l'indépendance de l'intermédiaire n'est pas établie, c'est la règle générale qui s'applique, selon laquelle la présence dans un Etat d'une personne agissant pour le compte d'une entreprise, de l'autre Etat et disposant de pouvoirs lui permettant de conclure des contrats au nom de l'entreprise constitue un établissement stable, à moins que l'activité de cette personne soit limitée à l'achat de marchandises (qui sont imposées directement).

Exemples

1 - Une société française conclut un contrat avec un représentant commercial indépendant en Israël agissant dans le cadre ordinaire de son activité. Il n'y a pas d'établissement stable de la société française en Israël.

2 - La même société française ouvre une succursale en Israël. La succursale sera considérée comme un établissement stable en Israël, et les bénéfices s'y rattachant seront imposés en Israël.

3 - Une bénéfice française détache vers Israël un cemmmercial dont la mission consiste à promouvoir ses produits. Au cas où ce dernier a la capacité de conclure les ventes pour le compte de la bénéfice française, celle-ci aura un

impôt au titre de l'effort de guerre et une taxe locale (de 4% de l'impôt à Damas et de 10% généralement dans les autres provinces ou mohafazat).

La rémunération des activités des services exercées temporairement en Syrie par une personne physique ou morale non-résidente, et par conséquent non passible de l'impôt sur les bénéfices (services d'ingénieur - conseil, supervision d'installation de projets industriels, travaux de maintenance...) ainsi que les redevances dues par l'exploitation de brevets d'invention, de dessins et modèles etc... sont passibles d'un impôt forfaitaire. Le taux de cet impôt relatif à la rémunération (ce qui revient à un taux de 12,75% du montant total de cette dernière), auquel il faut ajouter l'effort de guerre et la taxe locale.

Toutefois, dans le cas où une société étrangère a l'obligation de fournir et d'istaller des équipements industriels, les bénéfices réalisés par cette société dans le cadre de la seule opération de fourniture,ne sont pas passibles de l'impôt sur les bénifice compte tenu du fait que ces bénéfices ont été réalisés hors du territoire syrien; cependant, la rémunération des services réalisés dans le cadre de l'installation ou de la maintenance des équipements, est passible de l'impôt des non-résidents.

La contribution sera constatée au nom de la société étrangère en sa qualité de personne morale: dans le cas où le montant de la rémunération est fixé préalablement dans le contrat, il faut le considérer comme assiette de l'impôt; à défaut, il faut la déterminer par analogie avec les travaux similaires.

Dans le cas où une société non résidente cède, moyennant un montant déterminé, à une société non-résidente également l'exécution totale ou partielle d'un contrat qu'elle avait signé, le bénéfice réalisé dans ce cas est passible de l'impôt sur les bénéfices, compte tenu du fait que la société cédante aurait réalisé des bénéfices résultants de cette cession.

La constatation de cet impôt s'effectuera indépendamment de l'impôt des non-résidents auquel est soumise la société cessionnaire.

D'autre part, et dans le cas où des sociétés étrangères établissent des bureaux en Syrie dans le but de se procurer des informations commerciales et sous réserve que ces bureaux n'exercent aucune activité commerciale, l'activité des bureaux précités n'est pas passible de l'impôt sur les bénéfices.

Cependant dans le cas où des sociétés étrangères exercent des activités qui engendrent des bénéfices en Syrie, elles seront passibles de l'impôt sur les bénéfices.

Pour ce qui est du système fiscal israélien, l'entrepreneur européen qui

- La valeur nette de leur part investie dans la société ou l'entreprise concernée après un délai de cinq ans à compter de la date du début de l'exploitation, sous réserve que cette valeur ne dépasse pas le montant du capital qui a été investi et transféré de l'étranger en devises; cette nouvelle législation supprime d'une part la limitation à 50% du montant des bénéfices transférables et d'autre part la règle du plafond de 25% par an.

- Les bénéfices réalisés, au prorata de leur part (transférée de l'étranger) dans l'investissement.

- Les fonds transférés de l'étranger, dans un délai de six mois si des difficultés étrangères à la volonté de l'investisseur rendent impossible la réalisation de l'investissement.

En outre, les experts, techniciens et salariés non syriens travaillant dans les sociétés et entreprises concernées auront le droit de transférer à l'étranger 50% de leur salaire et 100% de leur pécule en fin de service.

Il est à noter que le gouvernement est en train de favoriser les zones franches pour l'implantation de firmes industrielles et celles qui exercent une activité commerciale.

A ce jour, six zones franches réparties sur le territoire syrien (Damas-ville, Damas-Uéroport, Adra, Alep, Lattaquié et Tartous) sont opérationnelles. une septième zone franche a été créée en vertu d'un accord inter-gouvenemental syro-jordanien est installée à Deraa sur la frontière des deux pays (certificat d'origine «ZF. syrienne» est accordé maintenant à tout produit fabriqué en zone franche).

Toutefois et en termes numériques, toutes personnes physiques ou morales qui exercent une activité commerciale ou industrielle, sont passible de l'impôt sur les bénéfices; l'I.S. est calculé selon un barême comportant neuf tranches et allant de 20.000 L.S. au taux de 10% à plus de 1 million au taux de 45%.

Un régime spécifique différent d'imposition est applicable aux sociétés par actions et aux SARL exerçant une activité industrielle. Cette impostion comporte un taux unique qui est:

- de 32% pour les sociétés par action exerçant une activité industrielle.

- de 40% pour les sociétés par action exerçant une activité non industrielle.

- de 42% pour le SARL exerçant une activité industrielle sous réserve que la valeur de leurs équipements de production dépasse 5 millions de livres syriennes.

A l'impôt sur les bénéfices, s'ajoutent un complément égal à 30% de cet

organisme se révélait impossible en droit, à la «Chambre de Commerce International (CCI)».

La loi syrienne accorde aux sociétés et aux entreprises qui seront créées des avantages particuliers en matière de fiscalité, d'importation, de change et de rapatriement des fonds.

En matière de fiscalité, la loi distingue les exemptions selon la nature des sociétés.

Les sociétés mixtes sont exemptées de l'impôt sur les bénéfices et de l'impôt foncier concernant leurs actifs et leurs bénéfices, distribués ou non, durant sept années à compter de la date de la mise en exploitation ou du début de la production.

Les autres sociétés et entreprises (essentiellement celles qui sont purement privées) sont exemptées des mêmes impôts pendant les cinq années suivant la date de la mise en exploitation ou de démarrage de la production.

Les sociétés et les entreprises bénéficiant de la loi N.10 du 4 Mai 1991 (loi visant à créer un climat favorable en améliorant les incitations à l'investissement pour les Syriens, les ressortissants arabes et les étrangers) sont autorisées à importer tous les équipements, véhicules utilitaires, voitures de service, biens intermédiaires et matières premières qui leur sont nécessaires, en dérogation des mesures de droit commun en vigueur, et portant interdiction, limitation ou obligation des pays d'origine.

Les importations d'équipement concernant l'installation, l'extention et la modernisation, ainsi que les véhicules utilitaires, seront par ailleurs exemptées de tous droit ou textes de quelque nature que ce soit (droit de douane, impôt divers, y compris locaux).

En matière de change et par dérogation aux dispositions en vigueur, l'investisseur aura le droit d'employer ses avoirs en devises étrangères pour financer son projet. Ainsi les sociétés et les entreprises pourront ouvrir des comptes en devises auprès des banques syriennes, comptes au crédit desquels seront portés les montants du capital versé et des emprunts effectués en devises étrangères ainsi que 75% du montant des devises provenant de leurs exportations. Au débit de ces comptes, seront inscrites les dépenses relatives aux besoins des entreprises, y compris les montants transérables à des syriens non résidents, et à des ressortissants des pays arabes ou étrangers.

En matière de rapatriement des capitaux, les investisseurs syriens non résidents, les arabes et les étrangers sont autorisés à rapatrier:

Etats pourra imputer à cet établissement stable, des bénéfices qu'il aurait pu réaliser s'il avait constitué une entreprise distincte et séparée, exerçant les mêmes activités dans des conditions identiques et traitant en toute indépendance avec l'entreprise dont il constitue un établissement stable.

Dans le calcul de ces bénéfices, les dépenses exposées aux fins poursuivies, y compris les dépenses de direction et d'administration exposées au Liban ou ailleurs, sont admises en déduction, sans toutefois pouvoir excéder les limites permises par la législation locale.

Toutefois l'article 11 de la Convention prévoit, à l'instar de la généralité des Conventions Internationales, que les bénéfices d'un établissement stable peuvent être redressés lorsque les transactions commerciales ou financières entre deux entreprises indépendantes sont imposées ou acceptées dans des conditions qui diffèrent de celles qui seraient conclues entre des entreprises indépendantes.

On relèvera le caractère non restrictif des transactions pouvant être visées par cet article.

Un dispositif similaire du Code Générale des Impôts Libanais rejoint cette disiposition conventionnelle pour faire échec aux tentatives de minimiser le bénéfice imposable par l'adoption de prix de cession artificiel au sein du groupe.

Quant aux modalités d'imposition des entreprises étrangères dans les pays du bassin méditérranéen, il est souhaitable de se référer aux conventions fiscales qui limitent les doubles impositions et permettent d'établir des règles d'assistance administrative en matière d'impôt. Le gros des conventions à ce niveau étant signé avec la France.

Pour la Syrie, la convention signée avec la France le 28 Novembre 1977 qui reste toujours en vigueur puisqu'elle n'a pas été dénoncée par aucune des deux parties après sa durée de 10 ans, porte sur l'encouragement et la protection des investissements. L'importance particulière de cette convention réside dans ses dispositions concernant:

- La limitation des mesures d'expropriation au cas de l'utilité publique et l'indemnisation équitable dépossédée.

- Le traitement de la nation la plus favorisée.

- L'acceptation des parties contractantes de soumettre le différends concernant les investissements au «centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements (CIRDI)» ou si le recours à cet

des renseignements, faire de la publicité ou encore, par exemple, mener de la recherche scientifique sur le territoire d'accueil pour le compte de l'entreprise dont il dépend.

L'importance de ces bureaux, c'est qu'ils permettent aux entreprises européennes notamment françaises de s'implanter physiquement au travers d'une sorte de tête de pont dont la mission est d'analyser le marché local. La création d'une telle structure se situe donc en avant de la mise en place et du développement d'une activité industrielle, commerciale ou encore de services directement à partir du pays d'accueil.

Lorsque la stratégie d'implantation aura été arrêtée, l'investissement pourra être réalisé en transformant le bureau en succursale ou en créant une filiale.

Je me permets de soulever un point d'éclaircissement: quand le bureau de vente ne signe pas seulement des contrats au nom de son mandant mais s'il est prouvé qu'en pratique il a autorité pour négocier tous les éléments clés du contrat (qualités essentielles du produit, prix, modalités de paiement, etc...) l'administration fiscale libanaise - pourra considérer que la vente est en fait conclue par son intermédiaire, même si la signature est apposée par le directeur commercial du siège, même en cas où un bureau centralise des services internes pour le groupe peut être sujet d'impôt (idem en cas d'une activité de prestation de services, il est imposable).

Pour ce qui est de l'établissement stable, l'imposition des entreprises industrielles et commerciales est exclusivement dévolue à l'Etat sur le territoire duquel se trouve l'établissement stable. Le terme d'Etablissement stable, désigne un lieu fixe d'affaire où l'entreprise exerce tout ou partie de son activité.

C'est dans ces mêmes termes qu'on retrouve presque les mêmes dispositions dans les conventions fiscales israélo-française du 20 Août 1963, libano-française du 24 Juillet 1962.

Toutefois, on retiendra que la Convention franco-libanaise prévoit qu'un chantier de construction ou de montage dont la durée dépasse six mois, constitue un établissement stable, au même titre qu'une succursale, un siège de direction, un bureau, une usine, une mine etc,. Cette durée plus courte que celle généralement adoptée dans les modèles OCDE, est plutôt pénalisante pour les entreprises françaises engagées dans les chantiers de reconstruction au Liban.

Dans le calcul des bénéfices d'un établissement stable, chacun des deux

celle versée au représentant, en Syrie ou à l'étranger).

Bien que la représentation locale s'avère utile, elle n'est pas obligatoire dans le cadre des appels d'offres pour des marchés publics.

Au Liban et en vertu du décret-loi N. 34 du 5 Août 1967, sur la représentation commerciale, et sous réserve de réciprocité dont la preuve incombe aux agents commerciaux non libanais, le représentant commercial doit être de nationalité libanaise et doit avoir un fonds de commerce situé au Liban.

D'autres part, pour que les sociétés de personnes et les sociétés à responsabilité limitée, bénéficient du statut de représentant commercial, la majorité de leurs parts sociales doit appartenir à des libanais, la majorité des associés doit être de nationalité libanaise et le fondé de pouvoir doit même être de nationalité libanaise (idem pour les SAL qui bénéficient du statut de représentant commercial et leurs actions doivent nécessairement être nominatives, les deux tiers des membres du conseil d'administration ainsi que le directeur général ou son mandataire doivent être de nationalité libanaise).

Alors qu'en Jordanie l'agent jouit d'un statut indépendant et peut être soit une personne physique ayant un fonds de commerce en Jordanie, soit une personne morale répondant aux critères de structures de sociétés dans le pays.

Quant aux bureaux de représentation, elles constituent une structure souple, qui demande peu d'investissements et est soumise à un formalisme très réduit - Ce qui est le cas dans presque tous les pays méditerranéens et notamment au Liban, en Syrie, en Jordanie et même en Israël. Par ailleurs, et ce n'est pas le moindre de leurs avantages, les bureaux de liaison ne sont en principe pas assujettis à l'impôt sur les bénéfices dans le pays de leur implantation.

Toutefois, les entrepreneurs doivent être conscients des limites d'une telle structure: en effet, du fait même des règles posées par la fiscalité internationale, si un bureau de liaison ou de représentation convient aux activités annexes de collecte et de fourniture d'informations, il n'est en aucun cas approprié au développement d'une force de vente ou d'un réseau commercial.

Généralement, au regard des conventions fiscales (notamment celles conclues par la France), le bureau de liaison ou de représentation est défini comme une installation dont l'objet est de recueillir des informations, fournir

sociétés de personnes sous forme de général partnership et limited partnership.

Alors que dans la limited share corporation, la responsabilité des associés est limitée au montant du capital souscrit et un résident étranger peut être administrateur, de même que la limited liability corporation où la responsabilité est limitée au montant spécifié dans les statuts.

D'autre part pour ce qui est de «l'investissement étranger» en Israël, l'acquisition des titres d'une société israélienne est libre mais les devises doivent transiter par un compte de non-rérsident (Patach). Ce qui n'est point le cas au .

où aucun contrôle de changes ne s'opère et où la libre circulation des devises cas au Liban est permise à toute hauteur. Seulement une caractéristique commune à la plupart des pays méditerranéens, les dividendes peuvent être librement réparties à l'étranger sous réserve toutefois de la retenue à la source et de la Convention limitant la double imposition.

De là nous pouvons déduire que l'entrepreneur européen fera son choix au niveau de l'implantation et de la stratégie du partenariat qu'il entreprendra en fonction des considérations politiques, économiques, juridiques et fiscales les plus appropriées.

Je soulève au cours de ce débat le problème de la représentation commerciale. Les entreprises européennes peuvent choisir de conclure un contrat de représentation avec un agent indépendant israélien. En principe, un tel contrat n'est pas constitutif d'un établissement stable et ne génère pas de charge fiscale en Israël pour l'entreprise européenne.

Toutefois, pour peu que le contrat en cause crée un lien de dépendance économique entre les deux parties, il existe un risque de qualification d'établissement stable qu'il vaut mieux anticiper.

En Syrie, la représentation, telle qu'elle est déterminée par la législation syrienne, consiste dans l'exercice d'un mandant donné par des sociétés fondées hors du territoire syrien à une entreprise syrienne qui, à ce titre, agira en tant qu'agent. Il n'existe pas de contrat-type de représentation, l'engagement du transfert des commissions par le canal des banques syriennes, déclaration sur la responsabilité de la société étrangère mandante que sa relation avec le représentant est directe et qu'il n'existe pas pour les produits ou services couverts par le contrat d'agence concerné, d'intermediaire (aucune commission n'étant par conséquent accordée en dehors de

L'exportateur étranger jouit d'une assez grande liberté dans l'organisation de ses rapports avec son mandataire israélien qu'il soit personne physique ou morale.

Le mandant étranger a le choix soit de recourir aux services d'un agent résident israélien soit d'implanter lui même son entreprise et d'établir son réseau de distribution - aucune restriction n'existant à cet égard - bien que les bénéfices réalisés en devises subissent un contrôle strict par la Banque Centrale lors de leur rapatriement.

Pour ce qui est des investissements au niveau des entreprises locales dans la région, les législations commerciales des différents Etats du bassin se ressemblent ou presque.

Au Liban, les investisseurs auront la liberté de déterminer la forme juridique de l'entreprise à créer: sociétés de capitaux ou sociétés de personnes, le régime juridique commercial libanais est identique au français. Mais il est important de relever que dans toutes les hypothèses, la majorité du capital social doit être détenu, par des Libanais.

En Syrie les enterprises pouvent être individuelles ou constituées sous forme de sociétés en nom collectif, à responsabilité limitée, ou sociétés par actions. La loi prévoit également la possibilité de créer des sociétés mixtes avec une participation du secteur public syrien. Dans l'hypothèse syrienne, il est utile de souligner que la majorité des membres du Conseil d'Administration dans la société par actions (S.A., sociétés en commandité par actions) doit nécessairement être composée de syriens et que le pourcentage des sièges de ce conseil occupé par des étrangers ne doit pas dépasser celui de la participation étrangère dans le capital de la société (cette restriction ne s'applique pas aux entreprises constituées sous d'autres formes juridiques).

Par conséquent, et là il faut le reconnaître, la panoplie du partenariat est plus large au Liban qu'en Syrie et j'ajouterai qu'en Syrie l'obligation de s'associer avec un partenaire local se limite au cas des entreprises constituées sous forme de sociétés par actions, et résulte en fait des dispositions qui viennent d'être évoquées sur la majorité nécessairement de nationalité syrienne des membres du Conseil d'Administration - ce qui est à peu près le même au Liban - mis à part les deux SA de Holding et d'Offshore qui placent vraiment le Liban dans le contexte international des pays à dérèglementation fiscale (dans le droit israélien, d'autres possibilités son offertes: telles les sociétés OFFSHORE, les joints-ventures, etc...)

Alors qu'en Jordanie et en Israël, ils reconnaissent les sociétés de capitaux sous forme de limited share corporation et limited liability corporation et les

actuellement cinq banques spécialisées parmi lesquelles une seule en réalité, la Banque Commernciale de Syrie, travaille avec l'Etranger notamment au niveau du financement du commerce intérieur et extérieur. Cette banque dispose de 34 succursales réparties dans le pays dont 13 à Damas et 6 à Alep. Elle exerce notamment les fonctions suivantes:

- Excompte les effets de commerce,

- Octroit des prêts et avances aux entreprises commerciales publiques et privées,

- Finance le commerce extérieur et ouvre les lettres de crédit,

- Accepte les dépôts,

- Ouvre des comptes courants et des comptes d'Epargne,

- Achète et vend des devises étrangères.

Il est capital de relever l'importance en Syrie de la promulgation d'une loi exceptionnelle dite N. 10 de Mai 1991 qui vise à encourager les investissements privés de toute provenance (Elle est applicable aux étrangers aussi bien qu'aux nationaux). Cette loi confirme avec force la politique d'ouverture et de libération qui avait été annoncée depuis en gros deux ans.

Le secteur privé a maintenant la possibilité d'importer et de commercialiser à des prix libres, en concurrence avec les organismes d'Etat spécialisés, des produits dont l'achat à l'extérieur, était, jusqu'à une date récente, du monopole de ces derniers.

Les exportateurs privés syriens ont enfin, depuis1987, la possibilité de conserver 75% des devises gagnées par ux à l'exportation, et de les utiliser pour l'importation ou de les céder à des importateurs.

Cette libéralisation n'affecte pas le rôle du secteur public qui garde toutefois son poids (il n'a encore, jusqu'à nouvel ordre, jamais été quetion en effet de privatisations en Syrie).

Ainsi dans le souci d'encourager les investissements et d'orienter les capitaux privés, la loi 10 prévoit toute une batterie d'incitations: exemption d'impôt, autorisation d'importer, facilités pour s'implanter, possibilité pour les étrangers de rapatrier le capital et de transférer les bénéfices, en d'autres termes un processus d'une franche adhésion à l'économie de marché.

En Israël, l'activité de commerce est normalement règlementée et l'environnement juridique est considéré comme peu contraignant de manière générale.

Malgré l'existence de texts spécifiques fixant, dans certains domaines, un plafond pour les marges de profit, il n'existe pratiquement pas de contrôle des prix au Liban (peu de prix sont fixés par l'Etat; seul le prix des médicaments, du pain, des carburants et des cigarettes est réglmenté).

Par ailleurs, et pour ce qui a trait à la situation économique actuelle en Syrie et malgré un certain boycott pratiqué par les assureurs-crédit en fait d'arriérés de paiements ou de transferts - mais dont le gros serait éliminé en cas de conclusion de paix -, la Syrie entretient des échanges assez importants allant en se développant, (Commerce courant et grands projets; la Syrie étant un marché à prendre de 3,5 milliards du US.$.), ce qui signifie qu'il est possible de conclure de nombreux contrats sur la base de paiement au comptant. L'Allemagne restant le premier fournisseur de la Syrie, suivie de la France et de l'Italie (-). Le pays a en effet de ressources propres (il exporte actuellement 14 millions de tonnes de pétrole), bénéficie d'une relance de l'aide arabe depuis la guerre du Gofl, et si à cause des arriérés la B.M. ne s'y intéresse pas directement, la Syrie n'en bénéficie pas moins des sollicitudes de l'Union Européenne qui y entretient une délégation très active gérant des protocoles d'aide financière (les deux derniers protocoles totalisent quelques 300 millions d'ECU), d'autant plus qu'il est à penser que le pays n'échapperait pas à un boom économique régional en cas d'aboutissement du processus de paix.

Il est à relever que la politique économique des autorités syriennes évolue, et dans un sens qui amènera à petit pas le pays vers l'économie de marché, se traduisant depuis plusieurs années par des mesures de libéralisation en matière de règlementation des importations et des charges notamment, mais surtout par des mesures très significatives d'ouverture en faveur de l'activité et des investissements du secteur privé. Ceci ne veut pas dire pour autant que la France décroche le gros du marché. Tous les Etats de l'Union Eruopéenne ont une part de marché importante et va en croissance.

A part l'Allemagne dont la vente a progressé de 80% entre 1988 et 1992, c'est l'Italie qui est actuellement le pays le plus actif notamment dans le secteur prioritaire de l'équipement électrique. FIAT a déjà remporté trois contrats totalisant à peu près 400 millions de $ pour la fourniture de huit turbines à gaz de 120 ou 125 MW, soit 160% d'une année complète d'exportations françaises, celles de 1992, pour ne point citer d'autres acteurs de la Communauté comme le Royaume - Uni dont les ventes ont progressé à 135% de 1988 à 1992, de même que la Turquie ou d'autres pays hors de l'Union Européenne (certains ex-pays de l'Est, le Japon les NPI etc...)

Sans en parler longuement des activités bancaires, notons qu'il existe

entreprises locales qui elles sont plus rodées aux marchés de la région d'autant plus que les entreprises européennes ont une vocation certaine de participer aux contrats, de financement des projets.

Pour ce qui est du Liban, les projets inventoriés qui représentent plus de 150 aussi bien dans le secteur de l'infrastructure (achat du matériel, génie, civile, construction de tout ordre, égoûts, santé publique, réseau hydraulique, transport maritime, aménagement électrique, projets agricoles, aéroports de Beyrouth, éducation, télécommunication, bâtiments administratifs, projets liés au secteur du carburant et au secteur du transport et éventuellement la participation à des équipements qui seraient livrés clés en main.), que de l'industrie, du tourisme ou de gestion de tourisme, bref tout ce qui peut contribuer à reconstituer un tissu économique au Liban interne. Tous ces projets peuvent aboutir dans la condition de joint-venture ou filiale commune.

Le Moyen-Orient est en pleine mutation: stratégies géo-politiques, démographiques, économiques mais aussi financières au plein sens du terme et où des projéts sont préparés dans les grandes capitales du monde et préparés dans les grandes capitales du monde et prêts à être exécutés aussitôt qu'un accord de paix définitif serait signé dans la région.

Pour n'en parler que du projet du centre-ville de notre capitale dont la reconstruciton est un véritable défi: 4 millions de m^2 à bâtir et dont tous les travaux prévus (génie civile: eau, électricité, téléphone, tunnel, aéroport, ports, construction d'immeubles et restauration de certains bâtiments conservés, font largement appel aux sociétés étrangères).

La France est le second fournisseur du Liban mesuré sur la base des statistiques en ECU d'EUROSTAT et semble déjà jouer un rôle de premier plan dans la reconstruction de ce pays lequel deviendra certainement aux termes des «Cahiers juridiques et fiscaux» édités par la CFCE un «point» d'encrage des intérêts français» et j'ajouterai «européens» dans le nouvel espace économique qui se dessine au Proche- Orient.

Pour commencer par le Liban, je noterai que le pays est dôté d'un système économique qui se caractérise par la liberté d'entreprise et l'allègement fiscal et règlementaire.

En outre, le commerce extérieur ne fait l'objet au Liban d'une quelconque contraine légale ou administrative. Il n'existe donc pas d'autorisation préalable ou de quotas à respecter. De plus, des exemptions sur les taxes douanières sont accordées par les ministère de l'Economi pour l'importation de machines, pièces de rechanges et matériaux de construction utilisés pour l'installation de nouvelles usines au Liban.

La Fiscalité des Affaires dans les Pays de la Méditerranée Sud

Dr. Rizkalla Freifer(*)

Ce qu'on appelle trop commodément la question d'Orient du XIXe siècle, reste à la fin de ce XXe siècle une question d'Occident; en d'autres termes ce jeu d'équilibre entre puissances rivales-européennes au début du siècle, internationales à sa fin - et dont les ramifications ne cessent de s'étendre et de créer des déséquilibres une porte à garder en mémoire l'histoire des mille péripéties militaires ou diplomatiques qui ont émaillé les relations Occident-Orient surtout depuis l'invasion napoléonienne d'Egypte et de Palestine (1798 - 1801) et les milles liens qui lient l'histoire de l'Europe à celle des autres peuples du bassin méditerranéen pour aborder quelques approches juridiques et fiscales de l'actuelle situation dans quelques uns de ces pays et l'intégration de l'Union dans les marchés, d'autant plus que l'amorce d'un processus de paix au Proche-Orient ouvre de nouvelles perspectives de dialogue entre les deux rives et ce qui était la «Mare Nostrum».

Les opérateurs économiques européens ont conscience des besoins énormes posés par le processus de paix au Moyen-Orient et notamment par la reconstruction du Liban, qui représentent actuellement un des marchés les plus importants de la religion.

Il est important que l'Union Européenne cherche à stimuler de plus en plus l'exporation, aidée par l'export de technologie et l'ouverture sur les marchés méditerranéens par des rapprots croisés de part et d'autre. Cela se fait en recourant au partenariat et par les montages de joint-venture avec les

(*) Conseil d'état. Professeur de Fiscalité Internationale.

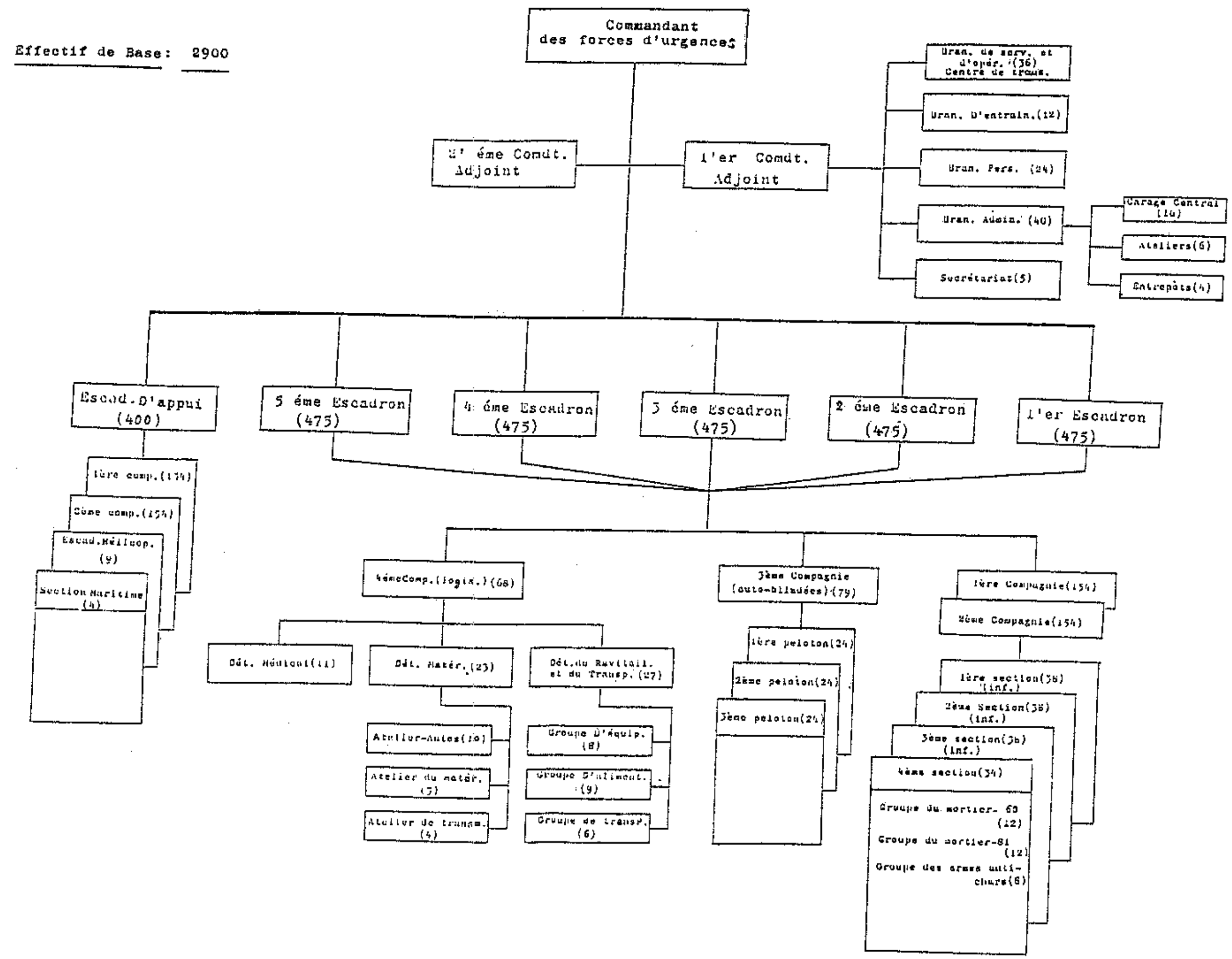
Effectif de Base: 2900
Commandant des forces d'urgences
2' éme Comdt. Adjoint
1'er Comdt. Adjoint
Bran. de serv. et d'opér. (36) Centre de trans.
Bran. D'entrain.(12)
Bran. Pers. (24)
Bran. Admin. (40)
Garage Central (10)
Ateliers(6)
Entrepôts(4)
Secrétariat(5)
Escad.D'appui (400)
5 éme Escadron (475)
4 éme Escadron (475)
3 éme Escadron (475)
2 éme Escadron (475)
1'er Escadron (475)
1ère comp.(174)
2ème comp.(154)
Escad.Hélicop. (9)
Section Maritime (4)
4èmeComp.(logis.)(68)
Dét. Médical(11)
Dét. Matér.(23)
Dét.du Ravitail. et du Transp.(27)
Atelier-Autos(10)
Atelier du matér. (7)
Atelier de transm. (4)
Groupe D'équip. (8)
Groupe D'aliment. (9)
Groupe de transp. (6)
3ème Compagnie (auto-blindées)(79)
1ère peloton(24)
2ème peloton(24)
3ème peloton(24)
1ère Compagnie(154)
2ème Compagnie(154)
1ère section(38) (inf.)
2ème Section(38) (inf.)
3ème section(38) (inf.)
4ème section(34)
Groupe du mortier- 60 (12)
Groupe du mortier-81 (12)
Groupe des armes anti-chars(6)

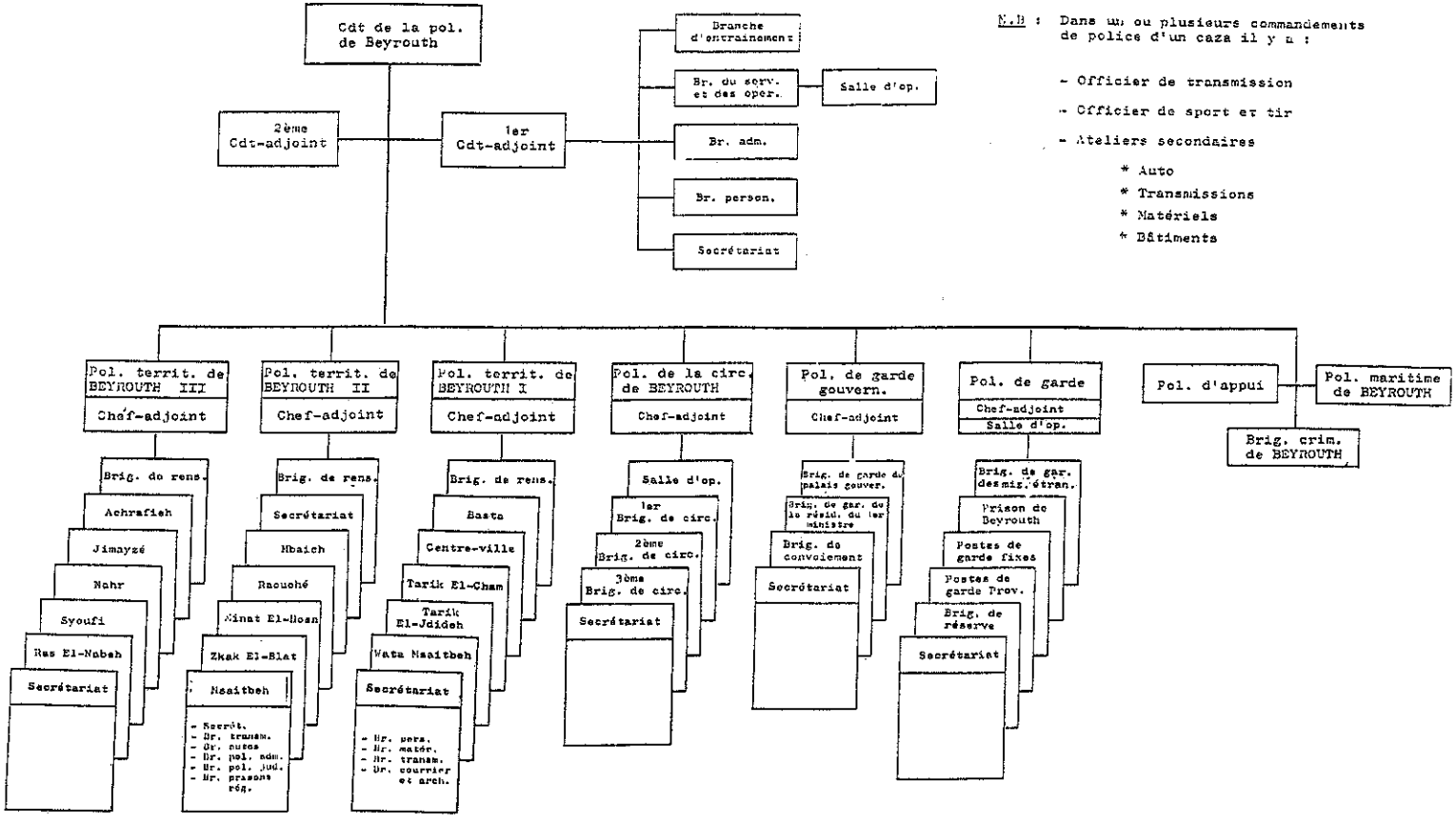
Cdt de la pol. de Beyrouth
2ème Cdt-adjoint
1er Cdt-adjoint
Branche d'entraînement
Br. du serv. et des oper.
Salle d'op.
Br. adm.
Br. person.
Secrétariat
N.B : Dans un ou plusieurs commandements de police d'un caza il y a :
- Officier de transmission
- Officier de sport et tir
- Ateliers secondaires
* Auto
* Transmissions
* Matériels
* Bâtiments
Pol. territ. de BEYROUTH III
Chef-adjoint
Brig. de rens.
Achrafieh
Jimayzé
Nahr
Syoufi
Ras El-Nabeh
Secrétariat
Pol. territ. de BEYROUTH II
Chef-adjoint
Brig. de rens.
Secrétariat
Hbaich
Raouché
Minat El-Hosn
Zkak El-Blat
Naaitbeh
- Secrét.
- Br. transm.
- Br. postes
- Br. pol. adm.
- Br. pol. jud.
- Br. prisons rég.
Pol. territ. de BEYROUTH I
Chef-adjoint
Brig. de rens.
Basta
Centre-ville
Tarik El-Cham
Tarik El-Jdideh
Wata Naaitbeh
Secrétariat
- Br. pers.
- Br. matér.
- Br. transm.
- Br. courrier et arch.
Pol. de la circ. de BEYROUTH
Chef-adjoint
Salle d'op.
1er Brig. de circ.
2ème Brig. de circ.
3ème Brig. de circ.
Secrétariat
Pol. de garde gouvern.
Chef-adjoint
Brig. de garde du palais gouver.
Brig. de gar. de la résid. du 1er ministre
Brig. de convoiement
Secrétariat
Pol. de garde
Chef-adjoint
Salle d'op.
Brig. de gar. des mig. étran.
Prison de Beyrouth
Postes de garde fixes
Postes de garde Prov.
Brig. de réserve
Secrétariat
Pol. d'appui
Brig. crim. de BEYROUTH
Pol. maritime de BEYROUTH

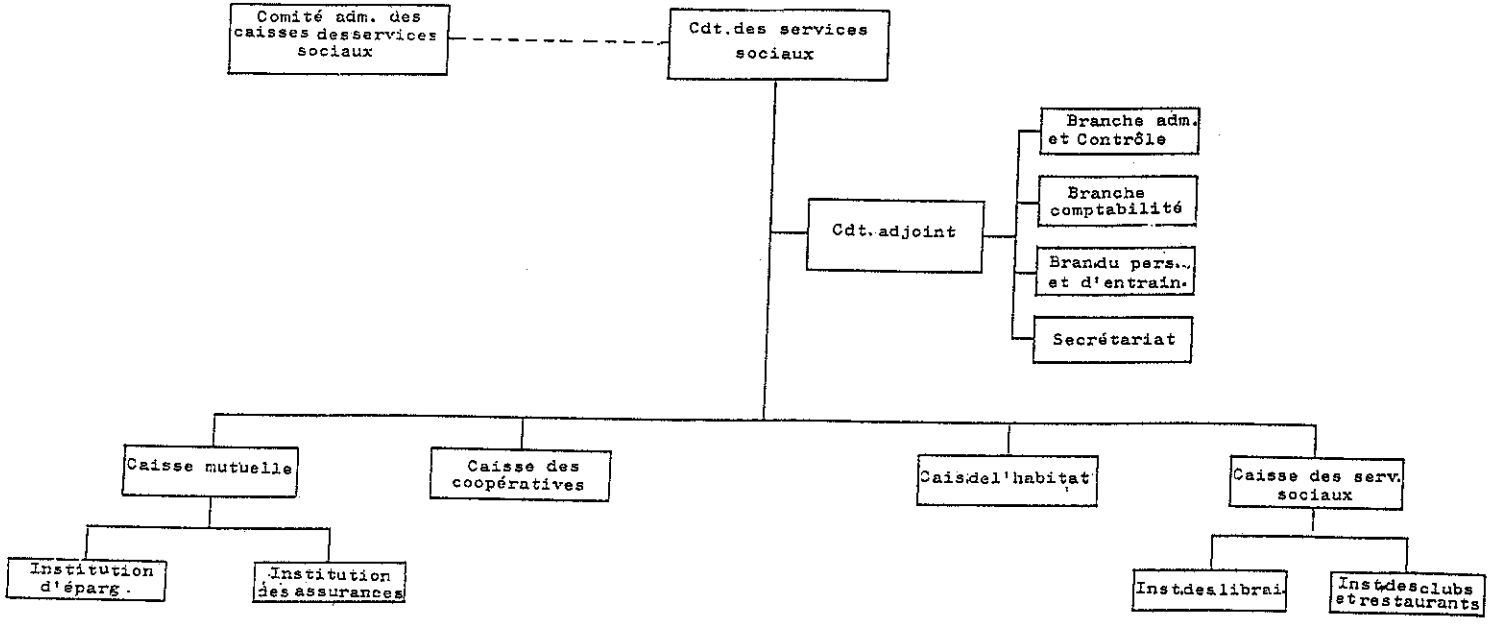
Comité adm. des caisses desservices sociaux
Cdt.des services sociaux
Cdt.adjoint
Branche adm. et Contrôle
Branche comptabilité
Brandu pers.. et d'entrain.
Secrétariat
Caisse mutuelle
Caisse des coopératives
Caisdel'habitat
Caisse des serv. sociaux
Institution d'éparg.
Institution des assurances
Instdeslibrai.
Instdesclubs et restaurants

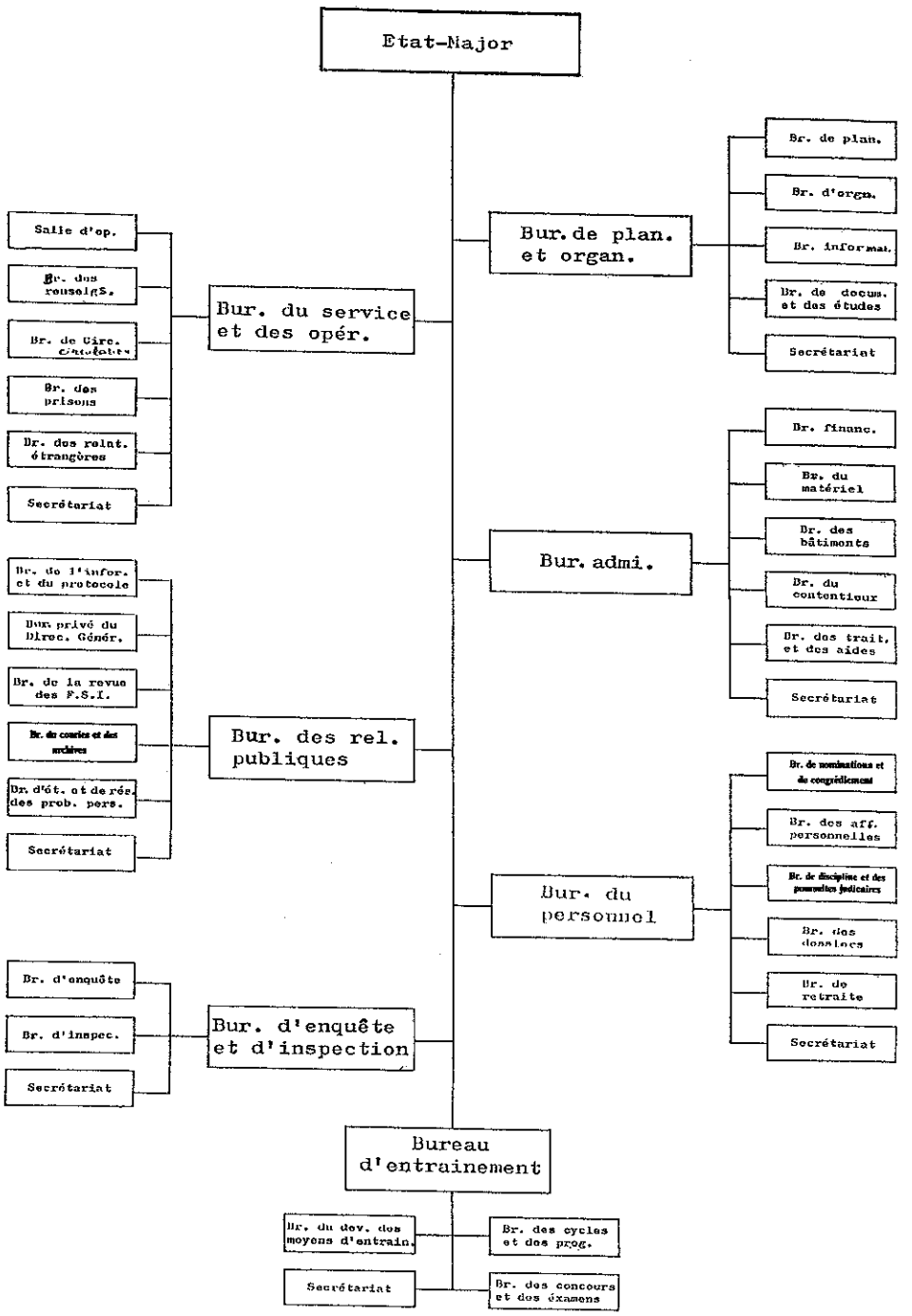
Etat-Major
Bur. du service et des opér.
Salle d'op.
Br. des renseign.
Br. de Circ. d'enquêtes
Br. des prisons
Br. des relat. étrangères
Secrétariat
Bur. des rel. publiques
Br. de l'infor. et du protocole
Bur. privé du Direc. Génér.
Br. de la revue des F.S.I.
Br. du courier et des archives
Br. d'ét. et de rés. des prob. pers.
Secrétariat
Bur. d'enquête et d'inspection
Br. d'enquête
Br. d'inspec.
Secrétariat
Bur. de plan. et organ.
Br. de plan.
Br. d'organ.
Br. informat.
Br. de docums. et des études
Secrétariat
Bur. admi.
Br. financ.
Br. du matériel
Br. des bâtiments
Br. du contentieux
Br. des trait. et des aides
Secrétariat
Bur. du personnel
Br. de nominations et du congédiement
Br. des aff. personnelles
Br. de discipline et des poursuites judiciaires
Br. des dossiers
Br. de retraite
Secrétariat
Bureau d'entrainement
Br. du dev. des moyens d'entrain.
Secrétariat
Br. des cycles et des prog.
Br. des concours et des examens

F.S.I.

ORGANIGRAMME (D.L. 54 du 5.8.67)

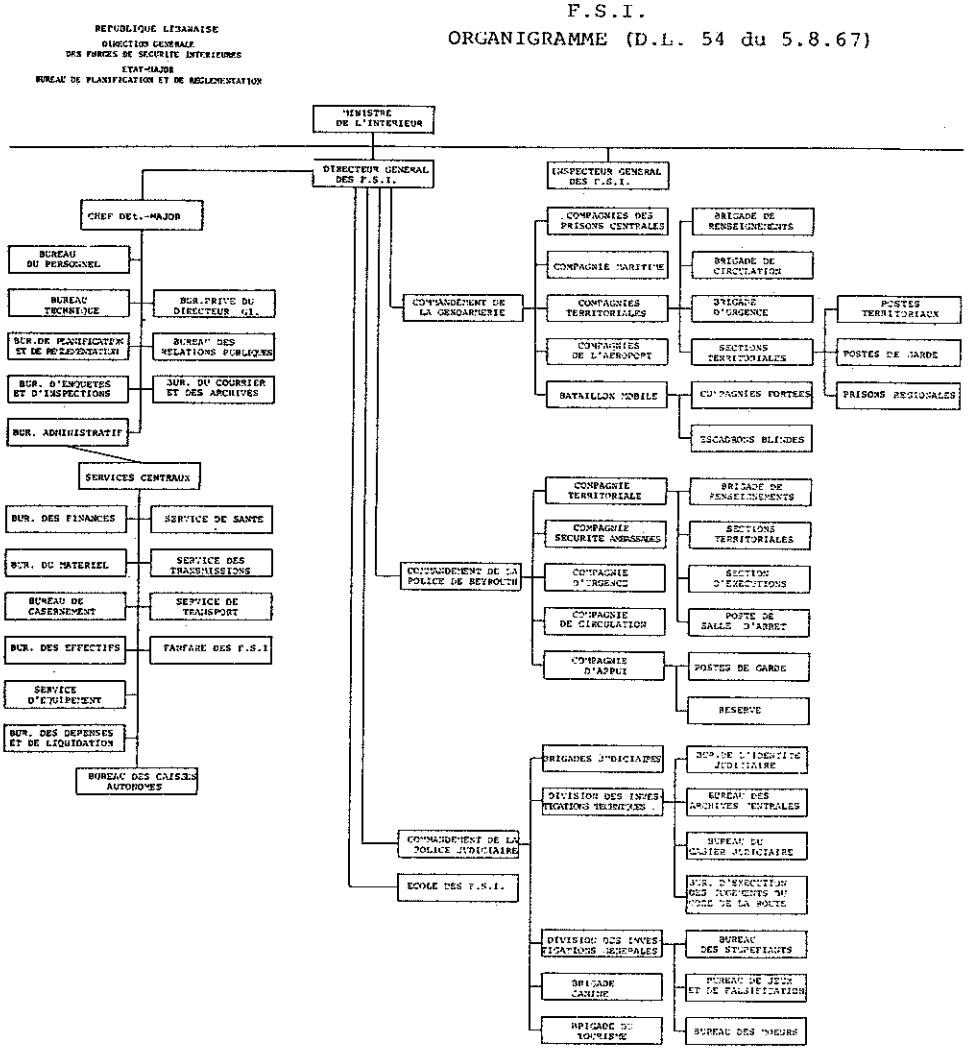

Chef de l'Admins. Centrale
2ème Chef-adjoint
1er Chef-adjoint
Secrétariat
Branche du perso.
Branche d'entrain.
Branche admins.
Branche d'entret.
Branche du budj.
Service des finances
Service d'équipement
Service du matériel
Service Auto
Service de transmissions
Service de santé
Service des bâtiments
Secrétariat
Bureau des engagements
Bureau de liquidation
Secrétariat
Bureau de réception
Dépôt général
Bureau des adjudications
Secrétariat
Bureau technique
Ateliers prin.
Ateliers secondaires
Bureau manus-achats
Dépôt général
Secrétariat
Bureau technique
Garage principal
Garages secondaires
Bureau manus-achats
Dépôt général
Secrétariat
Bureau technique
Ateliers prin.
Ateliers secondaires
Bureau manus-achats
Dépôt général
Secrétariat
Bureau administratif
Centre médical principal
Centre médicaux secondaires
Pharmacie principale
Pharmacies secondaires
Bureau manus-achats
Dépôt général
Secrétariat
Bureau administratif
Bureau des études
Bureau des adjudications
Bureau de réception
Bureau des travaux et contrôle
Bureaux principaux d'entretien
Bureaux secondaires d'entretien
Bureau manus-achats
Dépôt général
Secrétariat

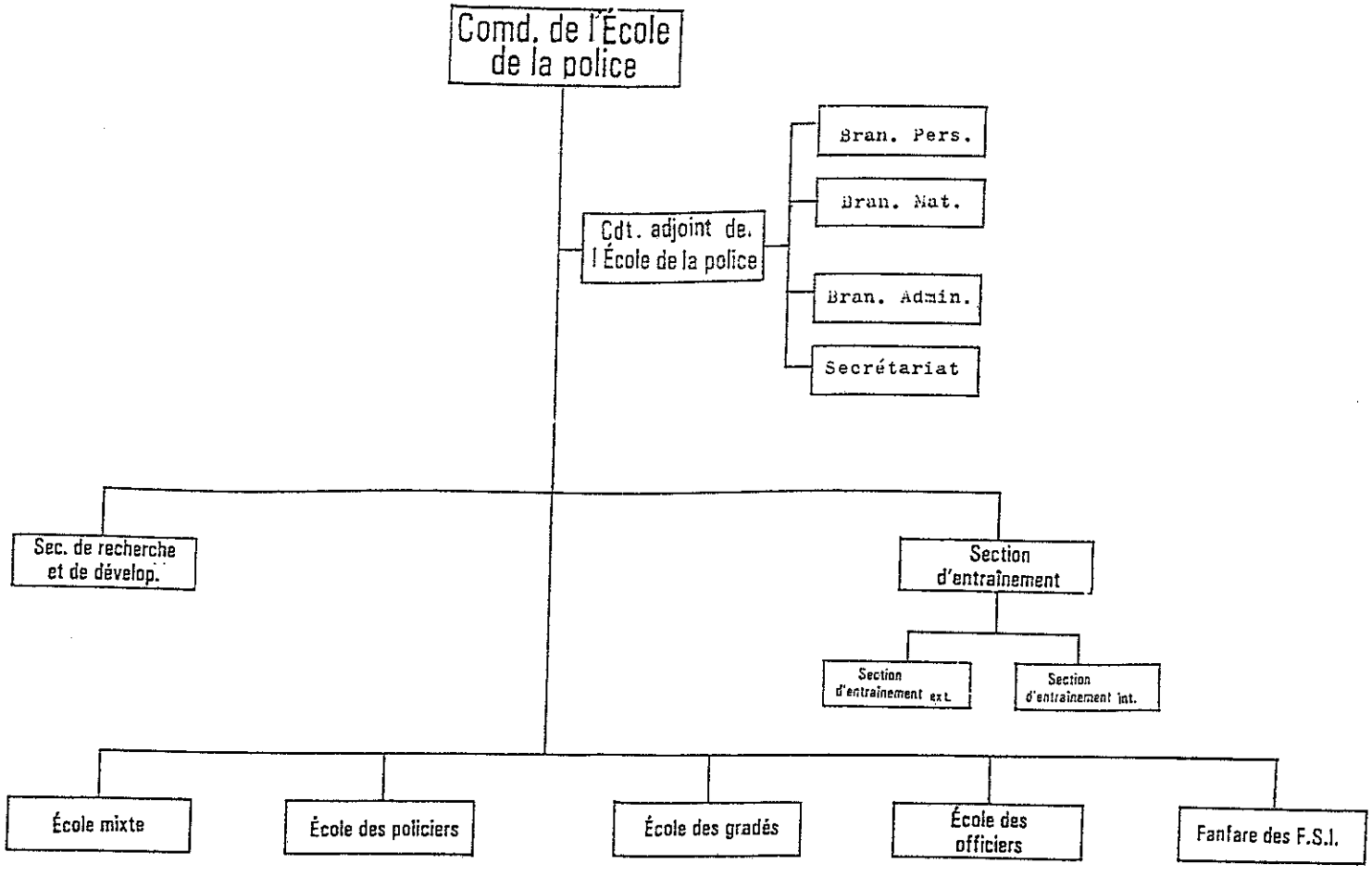
Comd. de l'École de la police
Cdt. adjoint de l'École de la police
Bran. Pers.
Bran. Mat.
Bran. Admin.
Secrétariat
Sec. de recherche et de dévelop.
Section d'entraînement
Section d'entraînement ext.
Section d'entraînement int.
École mixte
École des policiers
École des gradés
École des officiers
Fanfare des F.S.I.

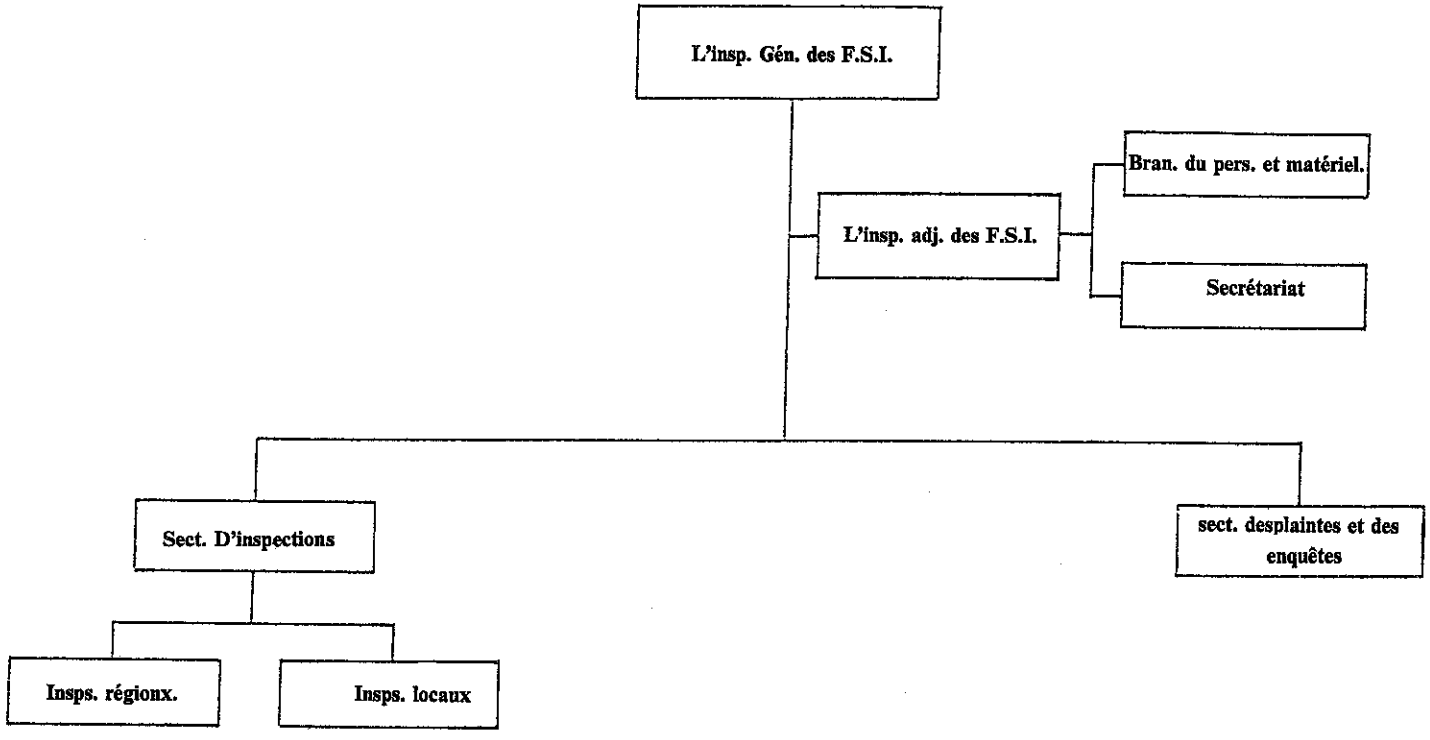
L'insp. Gén. des F.S.I.
L'insp. adj. des F.S.I.
Bran. du pers. et matériel.
Secrétariat
Sect. D'inspections
sect. desplaintes et des enquêtes
Insps. régionx.
Insps. locaux

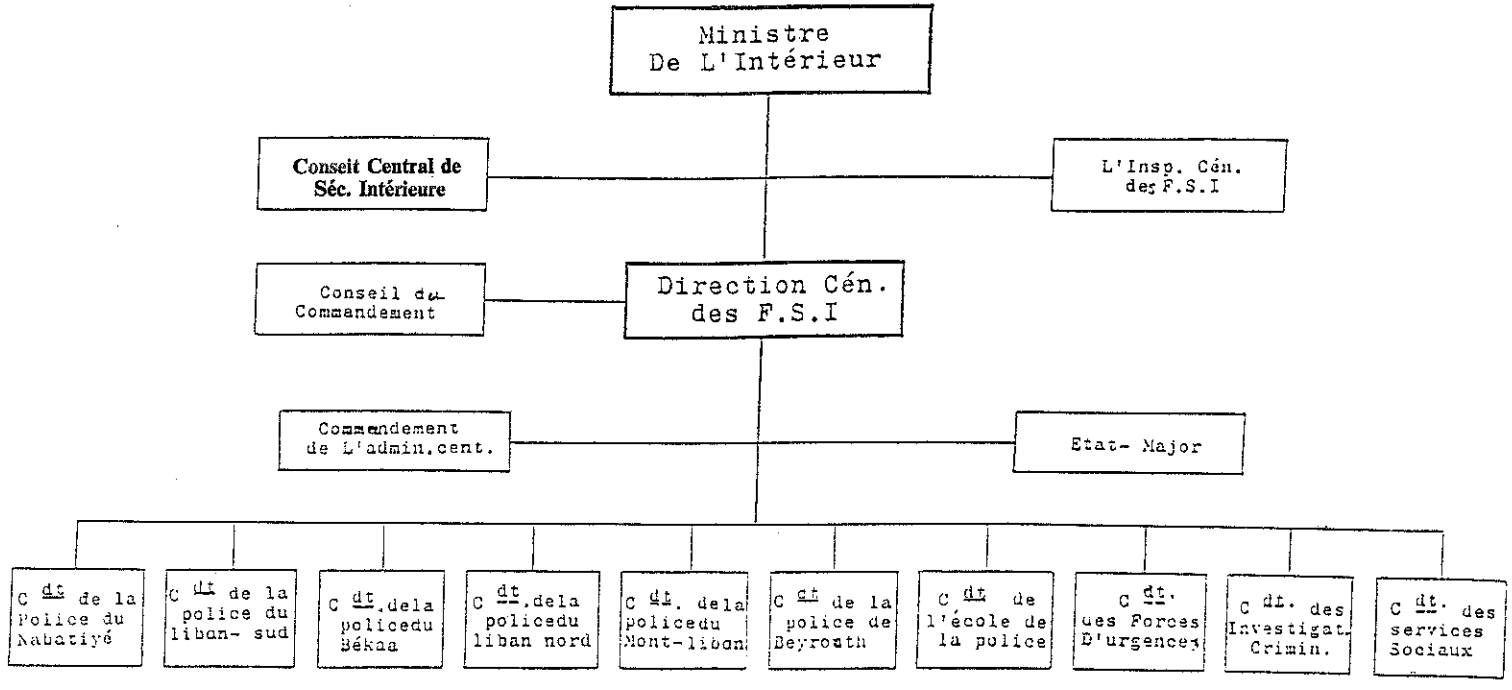
Ministre
De L'Intérieur
Conseil Central de
Séc. Intérieure
L'Insp. Cén.
des F.S.I
Conseil du
Commandement
Direction Cén.
des F.S.I
Commandement
de L'admin.cent.
Etat- Major
C dt de la
Police du
Nabatiyé
C dt de la
police du
liban- sud
C dt.dela
policedu
Békaa
C dt.dela
policedu
liban nord
C dt. dela
policedu
Mont-liban
C dt de la
police de
Beyrouth
C dt de
l'école de
la police
C dt.
des Forces
D'urgences
C dt. des
Investigat.
Crimin.
C dt. des
services
Sociaux

BIBLIOGRAPHIE

I - OUVRAGES

C.E.R.S; **Sécurité et conflits de classes,** édit ouvrières, 1962 Paris.

CATHALA, F; **«cette police si décriée»**, édit du champ de Mars, 1971, Paris.

DELESTRE, A, COULEY, B; **«Les gendarmes»**, Fayard, 1979, Paris,

LECLERE, M; **«la police»**, P.U.F., 2e édit, 1977.

LOCARD, E; **«La défense contre le crime»,** Payot, 1951.

DAHER F., **«La criminalité et sa prévention dans la société libanaise»**. Thèse de doctorat en criminologie, 1991.

II - DOCUMENTS ET RECUEILS

- Constitution Libanaise. édit Parlement Libanais 1990 Beyrouth

- Déclaration des droits de l'homme et du citoyen de 26/08/1789.

- Déclaration internationale des droits de l'homme du 10/12/1948. - Décrets - lois:

138 de 1959.

3844 du 21/04/60.

54 du 5/08/67.

8577 du 9/8/74.

103 du 16/09/83.

1157 du 2/05/91.

- La loi 17 du 6/9/90.

- Instructions générales de la direction des F.S.I. Nr. 211 (réformées par la note de sevice Nr. 94/204 du 7/9/91).

technologies a permis d'éviter certains abus qui étaient liées à la quête absolue de la reconnaissance de l'acte.

Enfin, l'usage courant de certaines nouvelles technologies tels que les radars, les systèmes vidéo, les alarmes a élargi l'éventail de l'action préventive de la police et développé sa fonction sociale.

Les technologies nouvelles sont donc neutres et c'est seulement leur utilisation qui peut mettre en péril l'éthique policière. Elles ne semblent donc pas comporter plus de risques que les technologies traditionnelles pour peu que leur utilisateur (l'enquêteur) sache faire preuve de discernement, de sens moral, d'intégrité et qu'une formation sérieuse, performante et très adaptée lui soit dispensée. par ailleurs, il est indispensable que des structures de contrôles soient instituées afin qu'elles représentent autant de gardes-fous.

Enfin, en ce qui concerne l'éthique du policier moderne dont le portrait vient d'être tracé, elle ne doit plus, à l'heure des communications de l'an 2000, permettre qu'un policier distant de son collègue de quelques kilomètres, échoue dans son enquête. Pour éviter cela, l'éthique doit donc nous amener tous à améliorer nos relations et à motiver nos autorités nationales afin qu'elles prennent conscience de notre volonté de coopération et éviter d'avoir des polices de valeur différentes.

Taormina/Italie, le 17 octobre 1995/CE-EB

Ce rapport est le fruit du travail du groupe francophone qui l'a approuvé et en accepte les conclusions.

Au nom des représentants:

Fadl DAHER, président (Liban)

Emile BERTHOD, v.pdt (Suisse)

Alain GARDERE, secrét. (France)

Christian ERRE, rapporteur (France)

A) Affaiblissement de l'éthique du policier

En premier lieu, l'enquêteur peut être tenté de se livrer à des manipulations et trucages des éléments recueillis. Des bandes audio ou vidéo peuvent en être entâchées d'irrégularités, voire de contrefaçons.

En second lieu, la fonction policière se professionnalisant de plus en plus, les policiers pourraient se trouver dépassés par leurs propres spécialisations technologiques; la part de l'homme doit demeurer essentielle, le policier ne doit pas être robotisé. Ce dernier devra se souvenir de ses qualités premières que sont l'intuition, la déduction, la réflexion et finalement en un mot: son flair.

De même, le policier risque de voir disparaître jusqu'à sa propre identité par un glissement irréversible vers l'état de technicien.

Enfin, il est aussi à craindre que la démobilisation ne gagne l'enquêteur qui, face à une trop grande confiance ou un trop grand recours à l'utilisation des nouvelles technologies, néglige les techniques traditionnelles. Plus grave, il abandonnerait ainsi sa propre démarche de policier.

Le couple policier - machine doit évoluer dans le souci de la prédominance de l'intelligence humaine.

Cette vision négative peut semble-t-il être singulièrement nuancée.

B) Le renforcement de l'éthique policière

Sous réserve que le policier adopte une attitude résolument humble face aux nouvelles technologies en ne les considérant que comme de simples outils parmi d'autres, ces dernières paraissent en fait de nature à le conforter dans son éthique.

Ces nouvelles technologies doivent donc être regardées uniquement comme des éléments supplémentaires en faveur de la recherche de la vérité ou de l'évaluation du risque.

Elles doivent aussi permettre les corrections d'orientation d'enquêtes erronées afin de redonner à ces dernières leur bonne direction.

Avec le temps, les erreurs révélées par ces technologies peuvent entraîner une prise de conscience. Elles modifieront le comportement futur du policier dans le sens d'une plus grande rigueur, d'une assurance, d'une sérénité génératrice d'un meilleur rapport avec le citoyen fondé sur le respect mutuel.

Alors que traditionnellement dans certains systèmes procéduraux, la preuve de la culpabilité ne reposait que sur l'aveu, l'avènement de nouvelles

L'arsenic lui-même n'était pas décelable alors qu'aujourd'hui, dans tous les domaines, les nouvelles techniques n'autorisent plus le moindre doute.

La science criminalistique regroupe trois branches:

- La médecine légale.

- La toxicologie.

- la police technique et scientifique.

Ces dernières ont fait d'énormes progrès en peu de temps.

Il en va ainsi des techniques vidéo et audio.

La vidéo:

Les enregistrements des caméras peuvent servir de preuves selon deux approches différentes. Ils constituent d'abord un moyen d'établir la réalité matérielle de l'infraction commise face au délinquant lui-même. Ils permettent aussi de prouver la régularité de la procédure d'interpellation et de rétention.

L'enregistrement de la voix:

Il peut constituer un élément d'aide à la preuve au même titre que l'image.

En ce qui concerne le recours à **l'empreinte génétique,** si sa valeur scientifique n'est en aucun cas contestée, son utilisation soulève un débat fondamental chez les juristes. Selon certains, les magistrats et enquêteurs doivent pouvoir disposer sans restriction de tous moyens de preuve. Selon d'autres, cette technique serait recevable sous réserve de restrictions rigoureuses: la stricte protection des lieux, le consentement de l'intéressé et le contrôle par un magistrat.

Quant à ces trois dernières techniques, il se pose toujours l'épineux problème de leur reconnaissance par les Cours et Tribunaux.

Cette restriction conduit à soulever la question des risques pour l'éthique policière qu'induit l'utilisation des nouvelles technologies, problèmatique objet de notre seconde partie.

L'éthique policière face aux nouvelles technologies

Si, a priori, l'utilisation des nouvelles technologies peut paraître porteuse de risques pour l'éthique du policier, son application rigoureuse peut être de nature, a contrario, à diminuer les dangers encourus en la matière.

recherches de traces sur les lieux des infractions), des laboratoires de police scientifique et d'un développement de la documentation criminelle, se sont réalisés des outils nouveaux, L'objectif recherché a été de se doter de banques de données nationales et internationales. Ainsi, à titre d'exemple, en France, existent notamment trois outils performants:

1) Le fichier automatisé des empreintes digitales (F.A.E.D.).

2) Le système de traitement de l'information criminelle (S.T.I.C.)

3) Le système de rapprochement des renseignements judiciares (JUDEX)

Au nombre des nouvelles technologies d'application courante, retiennent également l'attention:

Le tracking (système de repérage par émission d'ondes) -le canon -son, la vidéo- surveillance, la caméra thermique, les appareils de vision nocturne, les procédés d'interception des télécommunication, le repérage des appareils téléphoniques portables, le fichier photographique informatisé, le logiciel d'analyses criminelles, l'éthylomètre, le radar mobile, etc.

- En Allemagne également, toujours à titre d'exemple, se sont développées de nouvelles technologies:

- Le système INPOL (traitement de l'information criminelle).
- Le système automatisé de reconnaissance d'empreintes digitales.
- La digitalisation de la photographie (numérisation des images).
- Le portrait -robot par ordinateur.
- Le fichier des peintures de véhicules.

La police technique et scientifique ainsi que les nouvelles technologies ne sont pas seulement l'ensemble des aides à l'enquête mais doivent permettre aussi d'apporter des éléments de preuve aux magistrats chargés du procès pénal.

B) Les nouvelles technologies comme éléments de preuve.

Longtemps, ni les enquêteurs ni les juges ni même les avocats ne se soucièrent de police scientifique. Il n'existait aucun moyen de déterminer si les tâches relevées sur un vêtement étaient du sang humain, animal ou simplement du vin. Les plus anciens d'entre nous se souviendront sans doute de la célèbre affaire du bâtonnier genevois JACCOUD à la fin des années 60 où les plus grands experts de l'époque n'ont pu déterminer la provenance du sang retrouvé sur les vêtements de l'accusé.

ANNEXE 2

XVII COURS INTERNATIONAL DE HAUTE SPECIALISATION

POUR LES FORCES DE POLICE.

TRAVAIL DE SYNTHESE DU GROUPE FRANCOPHONE.

PARTICIPANTS

France, Guinée Conakry, Liban, Niger, Roumanie, Rwanda, Suisse, Togo, Tunisie.

LES NOUVELLES TECHNOLOGIES ET L'ÉTHIQUE POLICIÈRE

Les nouvelle technologies sont-elles compatibles avec l'éthique policière?

Tel sera l'objet de notre étude que nous aborderons après avoir défini d'une part les nouvelles technologies et d'autre part l'éthique policière.

Les nouvelles technologies policières sont les moyens modernes techniques et scientifiques permettant à l'enquêteur de diriger ses investigations dans l'évaluation d'un risque ou d'une menace ainsi que dans la recherche de la vérité.

L'éthique policière consisterait en l'accomplissement de la mission policière dans le respect des droits de l'homme.

L'article douze de la déclaration des droits de l'homme et du citoyen stipule: "la garantie des droits de l'homme et du citoyen nécessite une force publique qui est instituée pour l'avantage de tous et non pour l'utilité particulière de ceux à qui elle est confiée».

Dans une première partie, nous verrons l'utilisation qui est faite des nouvelles technologies avant d'examiner si l'éthique policière est affaiblie ou au contraire renforcée par celles-ci.

Les nouvelles technologies et leur utilisation.

A) Les nouvelles technologies qui sont une aide à l'enquête.

Face à un niveau de criminalité et de délinquance qui demeure très élevé, les policiers engagés sur le terrain pour la prévention et l'intervention bénéficient d'aides à l'enquête plus nombreuses et plus efficaces.

Ainsi, la police technique et scientifique s'inscrit parfaitement dans ce contexte. En sus de l'identité judiciaire (signalisation des personnes et

POLICE ESPAGNOLE		
Organisation et structure	**Personnel: recrutement, formation, dotation.**	**Forces parallèles**
- Cinq polices: 1 - Corps général de police. 2 - Garde municipale des grandes villes. 3 - La police armée qui dépend du ministre de l'intérieur. 4 - Garde civile. 5 - Le corps des carabiniers.	1) Recrutement au concours pour la préparation aux tâches de police judiciaire. 2) 20000 hommes militairement organisés. 3) 47000 hommes.	Les «Serenas» ou gardiens de nuit.
POLICE ITALIENNE		
1 - Corps de sécurité publique. 2 - Les «Celere» homologues des C.R.S. 3 - Les «questures» ou police judiciaire. 4 - Policiers municipaux «vigiliurbani». 5 - Carabiniers ou gendarmerie des campagnes.	1) 82000 hommes. 3) 3000 agents. 5) 78000 agents.	Les gardes des finances (34000 agents).
POLICE SUEDOISE		
- Une direction de police. - Les forces sont groupées en districts, base de l'action sur le terrain.		Une collaboration systématique avec les dirigeants et les organisations professionnelles et de prévoyance sociale en vue de mesures préventives.

N.B: Les données statistiques avancées n'étant pas récentes, l'attention du lecteur serait attirée à ne plus s'en référer qu'à titre indicatif.

POLICE RUSSE		
Organisation et structure	**Personnel: recrutement, formation, dotation.**	**Forces parallèles**
- Une direction générale de la milice. - Une direction de milice dans chacune des républiques fédérées. - «budget à la charge de l'U.R.S.S.»	- Un million d'homes de milice. - Recrutement par engagement minimal de trois ans après nomination sur recommandation de parti. - Les chefs sont formés à l'Ecole supérieure de police d'OMSI plus recyclage à l'Académie de police de Moscou.	- K.G.B. «Comité de sécurité de l'Etat». - Les gérants des coopératives d'habitation et les concierges. - Patrouilles Populaires de «droujiniks» volontaires de 15 à 50 ans. - G.R.U. organe chargé du renseignement de défense.
POLICE DES ETATS-UNIS D'AMERIQUE DU NORD. **Organisation et structure**	**Personnel: recrutement, formation, dotation**	**Forces parallèles**
Une mosaïque policière: 4000 unités différentes: 1 - Le Sherif élu pour quatre ans. 2 - Police municipale à effectif variable selon l'importance de la population. Les polices des 50 Etats. F.B.I.: la plus importante direction du ministère américain de la justice. 5 - 55 divisions régionales d'«hommes de gouvernement». 6 - Le «Secret Service» relevant du département du trésor. 7 - Une garde nationale pour chaque Etat. 8 - La C.I.A. qui dépend directement du président par l'intermédiaire du Conseil National de Sécurité.	Un budget de trois mille millions de Dollars dont le dixième va au F.B.I. 40000 hommes pour toute l'union. 24000 agents titulaires d'un diplôme de droit, d'une taille minimale de 1,70m et soumis à des tests sévères. 17000 fonctionnaires.	Disaster Squad. Nombre de polices privées à pouvoirs exorbitants: la firme Pinderton utilise 28000 agents. à titre d'exemple

POLICE FRANCAIS (suite)		
Organisation et structure	**Personnel: recrutement, formation, dotation.**	**Forces parallèles**
- La gendarmerie: • Une brigade chaque 16 kms. • Une compagnie par arrondissement. • Un groupement par département. • Une légion par région.	4^{0}) La gendarmerie: 70 mille hommes environ dotés d'armements lourds d'assez grande puissance.	
POLICE JAPONAISE		
Organisation et structure	**Personnel: recutement, formation dotation**	
- La «commission Nationale de sureté» formée de 5 membres relève directement du premier ministre. - La Direction nationale de la police donne des instructions à 7 directions régionales. - 1200 commissariats pour l'ensemble du pays. - 20000 postes de police où les policiers et leurs familles sont logés. - Compagnie de réserve dans chaque département.	- 159 mille fonctionnaires. - Laboratoires fort bien outillés. - Les compagnies de réserve disposent de parcs automobiles, de flottiles et hélicos. - Police féminine développée. - Le Directeur général est un policier. - Les Commissaires sont choisis parmi les diplômés universitaires. - Le cours de formation des subalternes dure huit mois.	Service de renseignements politiques et sociaux dans les quartiers.

POLICE CHINOISE.

Organisation et structure	Personnel: recrutement, formation, dotation.	Forces parallèles
- Organe de sécurité publique réglementé par le texte du 25 juin 1957 et la constitution de janvier 1975. - Toute la police relève du ministre de la sécurité publique rendant compte directement au conseil des affaires de l'Etat. - 171 régions dans 30 provinces (Sheng), où s'intègrent 2000 districts (Xiang), et enfin les entités de base 74000 bourgs ou communes rurales possédant des «comités de rues ou de quartiers».	- Les comités de rues créent des bureaux de sécurité publique et les bureaux divisionnaires. - Le comité est élu chaque 2 ans. - La nomination aux emplois relève du ministre. - Le nombre de l'effectif est estimé à plus d'un million de policiers. - Formation communiste où prime la morale et la respectueuse obéissance des textes.	«Service de rues» organisme bénévole chargé des tâches que lui confie le comité populaire ainsi que la représentation de l'opinion «service de renseignement général».

POLICE FRANÇAISE.

Organisation et structure	personnel: recrutement, formation dotation.	Forces parallèles
- Une des plus anciennes et des plus récemment informées. - Une direction de la police rattachée au ministre de l'intérieur alors que la gendarmerie dépend du ministre des Armées. - Effectifs répartis en fonction du chiffre de la population. - 4 grands départements: 1°) Sécurité publique. 2°) Police judiciaire. 3°) Direction de la surveillance du territoire D.S.T.	1°) Sécurité publique: 46000 fonctionnaires dans 465 commissariats urbains «villes plus de 10 mille habitants». A Paris, 20 commissaires, chacun à la tête d'une compagnie de 400 hommes. 2°) Police judiciaire: 11000 hommes en civil: des laboratoires de police scientifique - deux écoles de police. 3°) Police politique: 10000 hommes.	1°) 2000 hommes du service de documentation extétieure et de contre espionnage SDECE. 2°) Polices de sécurité militaire. 3°) Services du commerce intérieur et des prix.

ANNEXE (1)

RECHERCHE COMPARATIVE SUR LES POLICES DANS CERTAINES SOCIÉTÉS MODERNES

POLICE ANGLAISE		
Organisation et structure	**Personnel: recrutement, formation dotation.**	**Forces parallèles**
- En 1829, création de la police métropolitaine, par Charles Rowan: - police salariée qui adopte une doctrine au lieu de céder à la routine. - Création des polices des Comtés par la loi de contrôle de commissions habilitées, et inspectées par les délégués du ministre de l'intérieur dont relève directement le Scotland Yard de Londres. - Pas de formation comparable à la gendarmerie, en cas de troubles c'est l'armée qui intervient.	a - **Police métropolitaine ou Scotland Yard.** - Compétence: district de Londres dans un rayon de 24 Kms. - 5 districts - 179 nations. - Comporte: - 19 mille policiers municipaux en uniforme. - 600 agents féminins. - 1800 détectives du CID. b - **60 polices** des Comtés comportant de deux à 20 divisions chacune, 50 à 150 hommes pour chaque division. c - Police des grandes villes «plus de 76 mille habitants» sur le modèle de Scotland yard. - L'ensemble des forces: cent dix-huit mille personnes dont 3 mille femmes. - Formation dispensée dans les écoles locales à côté de l'école nationale pour l'Angleterre à Bramshill. - Le «Special Course» qui assure la promotion automatique au grade de sergent, dure un an. - Huit laboratoires de P.S. liaisons radio-électriques, mais surtout un civisme inégalé dans le monde, assurent la réussite et la renommée de cette police.	- Polices des trois armes (admirality, Army, Air constabulary). - Special constables, un corps de 75000 volontaires. - Intelligence Service, ou service de contre-espionnage à l'extérieur des frontières.

Car en fait, il ne faut pas penser que l'éthique policière au Liban relève de l'utopie, bien au contraire, son existence n'a pas cessé de présenter cet organe sous un beau jour tout au long des années d'avant- guerre, malheureusement, les événements des 17 années de guerre ont failli l'éclipser et c'est pour cette raison que nous nous devons de la réanimer pour une meilleure continuation des F.S.I. dans son action publique. En outre, l'acharnement manifeste de la société à la reconstruction du pays jusqu'au point de dépassement et, dirons - nous de sacrifice, devrait se compléter par une éducation civique et rationale qui se conjugue avec l'éthique en quête pour instaurer au sein de la communauté un climat de confiance. de sérénité, de confort et d'apaisement, ou mieux, tout court, un climat de sécurité et de paix.

Finalement, pour conclure, et tout chauvinisme mis à part, nous dirons que le Liban qui a toujours été un pari gagnant sous maintes formes, l'est sûrement quant aux progrès souhaités au niveau de la sécurité. Preuve en est les taux relativement bas de sa criminalité en comparaison avec une acuité aigüe et presque généralisée des sentiments d'insécurité aux quatre coins du monde. Malgré ça, les systèmes de contrôle social dont les F.S.I. n'en sont qu'au bas de l'échelle et demanderaient d'être mieux charpentés et mieux nourris. **Une culture de maintien de la sécurité doit s'instituer à tous les niveaux et dans tous les milieux.**

Nos appels à la création d'un conseil national pour la lutte et la prévention du crime ne cesseront qu'au jour où le conseil économique et social promis, serait créé et aurait pris en charge ses tâches que nous avions déjà définies dans d'autres articles et recherches parus[20]. Car enfin, quel qu'important que serait tout progrès réalisé au niveau des F.S.I, par exemple, toujours est-il que la promotion d'une politique pénitentiaire et de lutte contre le crime, qui s'aligne avec la politique globale de développement, reste une condition sina qua non pour mieux cadrer ce progrés et par là mieux le valoriser.

(20) CF; F. DAHER, **la criminalité et sa prévention dans la société Libanaise**, thèse de doctorat en criminologie, 1991.

- Bibliothèque unique et désertée.

- Climat d'inconfiance et de non respect à l'égard de l'agent exprimé à maintes reprises,

- etc ...

33 - Agent - collectivité:

Un dilemme fort discret qui part du débat sur les interventions des F.S.I impose, de tout temps, un climat conflictuel entre la double hantise de l'agent de réussite ou d'échec et la double obsession des individus de légitimité ou non légitimité des interventions policières. Ainsi donc apparaissent les différentes formes d'exercise d'autorité des F.S.I. moyennant soit la violence, soit la discussion ou le dialogue, soit enfin les pressions indirectes, lesquels cas pourraient créer chez la masse, indifféremment, soit des réactions de soumission, soit de dépassement ou non respect, et soit enfin des insurrections. En plus, l'effet de l'accroissement des compétences et spécialisations de ces forces s'est manifesté de caractère dégradant des relations F.S.I. collectivité.

Nous pensons à cet ordre que seuls des agents ouverts sur la communauté, vivant en contact des citoyens, protégés par une déontologie et un statut professionnel clairement énoncés, peuvent accomplir leur rôle comme partie intégrante du système de contrôle social. A cet effet, notre ultime souhait serait de voir tous nos agents, munis à n'importe quel moment **d'un code de conduite rédigé et diffusé par un comité de sauvegarde de l'éthique des F.S.I.**[(18)].

La création de ce comité ne peut souffrir aucun retard et ses statuts et attributions doivent être délibérement institutionnalisés et réglementés en fonction des impératifs de contrôle direct et d'éfficacité.

Le code de conduite qu'il aurait à élaborer se doit de s'encadrer dans les limites prescrites par les articles des chartes et déclarations des droits de l'homme, et par les clauses relatives au respect des libertés individuelles dans la constitution libanaise[(19)].

---

(18) (a) - En France, par exemple, un extrait du decret No: 86-592 du 18 Mars 1986 portant code de déontologie de la police nationale, est distribué à tous les agents de cette police.

(b) - Ce comité proposé serait l'équivalent du haut conseil de déontologie de la police nationale institué en France par le decret No: 93-1081 du 2 Septembre 1993.

(19) Cf, a - Déclaration internationale des droits de l'homme du 10-12-1948.

b - Déclaration des droits de l'homme et du citoyen du 26-08-1789.

c - Constitution Libanaise (articles 8 à 15). édit Parlement Libanais 1990 Beyrouth.

succints, nous dirons tout simplement que les dotations en véhicules et moyens de transport, doivent être quadruplées. Les moyens de télécommunications de même, avec en plus la nécessité de les moderniser. Le matériel spécifique aux groupes spécialisés ainsi que l'armement sous toutes ses formes doivent être revisés et réactualisés. L'informatisation des données à tous les niveaux est plus que nécessiteuse, ainsi que le laboratoire de police scientifique... etc. D'un autre côté, la réalisation de ces équipements devrait être étatisée pour être assurée dans les plus brefs delais. Sa distribution devrait s'effectuer équitablement au fur et à mesure assurant une certaine décentralisation et respectant les règles de spécialisation(17).

3 - Interactions diverses:

31 - Agent - criminalité:

L'influence du crime sur les agents est d'autant plus ressentie dans le climat de plus en plus permissif qui règne dans notre société par le biais du phénomène d'osmose et suite aux tentations financiaires et politiques courantes.

32 - Agent - groupe social F.S.I.

Il s'agit ici de dénoncer cet état de divorce entre l'agent et son milieu professionnel, dû à un moral de plus en plus réduit durant la guerre qui aida à laisser sous-entendus les quelques essais de réaménagement différemment entrepris. En effet la qualité de vie des agents de F.S.I. laisse à désirer et ne pourrait être réajustée, à notre avis, qu'avec la création d'un comité de qualité de vie en dûe et bonne forme:

En voici quelques constatations à titre d'exemple:

- Salaires réduits en comparaison avec les risques du métier et les efforts déployés.

- Organisation très limitée de manifestations communautaires, (festivités - activités sportives - activités éducatives et culturelles- expositions- conférences etc...).

- Inutilité des coopératives où les prix sont le plus souvent de loin élevés que dans les supermarchés.

---

(17) Pour de plus amples détails sur ce point, se référer aux paragraphes correspondants dans l'annexe (2), (rapport du groupe francophone que j'ai eu l'Honneur de présider au sein du XVII^{eme} cours international d'Intercenter (centre International de recherches et études sociologiques, pénales et pénitentiaires).

devraient être plus rigides notamment en ce qui concerne les diplômes d'enseignements requis. De même, serait-il temps, d'après nous, d'accorder un rôle au sexe féminin dans l'exercice de l'action policière à l'instar de la quasi-totalité des polices du monde(15).

12 - Les nominations pour les différents postes de service, même à des échelons très bas, sont fort malheureusement assujetties à la règle de confessionnalisme et non de compétence.

13 - L'avancement s'accomplit par poussés claniques et confessionnelles au détriment des capacités et habilitations individuelles. Des concours de passage de grade sont à notre sens le premier remède auquel il faudrait recourir sitôt que possible pour empêcher le cumul des grades notamment au niveau des officiers supérieurs.

14 - La formation: Les programmes de formation des élèves gendarmes, ainsi que ceux des grandés et des officiers, sont le plus souvent réduits aux plus brefs delais. Malgré ça, il n'est presque aucune promotion qui a réussi à compléter son programme sans être appelée à l'interrompre pour des services dits urgents. Les autres cours de spécialisation dispensés à l'Ecole des F.S.I. maquent de sérieux et s'accomplissent tant bien que mal par des cadres non spécialisés et des moyens ou équipements non opportuns. Un effort particulier devrait, à notre sens, être porté sur l'apprentissage de l'art du commandement pour les gradés, ainsi que sur **l'acquisition d'une déontologie policière pour tout le personnel.**

15 - L'effectif dont le nombre, estimé par le nouveau tableau d'effectifs et de dotations, serait aux environs de trente milles au lieu de 8000, ne saurait rétablir l'ordre par le simple fait d'augmenter son nombre si bien que ceci semble être une des premières nécessités pour le moment. En effet, une révision d'urgence des attributions et pouvoirs juridiques des O.P.J. et A.P.J.(16) devrait compléter ce pas pour ne pas transformer cette augmentation du nombre en une simple augmentation des dépenses budgetaires sanctionnée par un cumul des Procès-verbaux établis qui se traduit par une augmentation des taux de criminalité enregistrés.

2 - Equipements ou dotations:

Nos appréciations sur ce point porteraient sur deux ordres. Pour être

(15) A titre indicatif, voir le sommaire exposé en annexe concernant les polices de certains pays.

(16) Officiers de police judiciaire et agents de police judiciaire.

enthousiasme sans égal qui fait envoler la grande masse de population vers cet organisme qui se trouve de plus en plus appelé et recherché. L'estime et la confiance qui lui sont reservés par la collectivité sont d'ordre à lui imposer un lourd fardeau de responsabilités aussi grandes qu'importantes et qui ne sauraient être assumées que par l'adoption d'une nouvelle conception fonctionnelle et/ou organique. En voici donc quelques appréciations générales au service de cette nouvelle conception faute de pouvoir en exposer de plus amples détails dans ce travail[13]:

a - Sur le plan fonctionnel:

Traditionnellement paramilitaire et rebel à toute étude scientifique, cet organisme se doit de virer sans retard à l'exercice de son autorité en tant que service de l'ordre public dans le cadre du rôle social qui lui incombe tablant sur les derniers apports des recherches scientifiques. Ainsi, une meilleure explication des lois qu'il est tenu à exécuter serait-elle possible parallèlement aux changements rapides de la société assurant à ce groupe social vivement distingué, une bonne et réussite intégration dans la société, où l'uniforme n'est plus symbole de tout ce qui est incompréhension, rejet et isolement. Le coût de ce virement ne doit en aucune sorte empêcher son avènement dont l'accomplissement partirait de la conjugaison des deux soucis de productivité et de protection des libertés individuelles[14] pour effacer la traditionnelle image d'objet privilégié de controverses qui faisait des agents de cet organisme des serviteurs pour les gens du pouvoir, et des mercenaires aux regards de ceux de l'opposition.

b - Au niveau de l'organisation:

1 - Le personnel:

11 - Le recrutement d'abord, est toujours commandé par la règle «d'équilibre confessionnel». Ses conditions sont bonnes au niveau des simples agents. Quant aux niveaux des gradés et des offficiers, les conditions

---

(13) A titre indicatif et comparatif, voir l'exposé présenté en annexe concernant successivement les polices Allemande, Anglaise, Chinoise, Française, Japonaise, Américaine, Espagnole, Italienne et Suédoise.

(14) Face à une tangible croissance des risques de sa violation, la protection de la vie privée des individus semble être, de nos jours, une tâche prioritaire, à tous les niveaux nationaux et internationaux.

C'est dans ce cadre ci que le XVII cours international de haute spécialisation pour les forces de police, s'est tenu en Italie du 10 ou 20 octobre 1995 pour statuer sur le thème de «Nouvelles technologies, police, et protections de la vie privée».

Cf: Rapport présenté en annexe N^{0}(2).

règlementations 211 du 2/11/66 (réformées par la note de service Nr.94/204 du 7/9/91) et s'exerce à 3 échelons.

- Inspections des chefs sur leurs subordonnés.

- Inspections de la direction générale par le bureau habilité au sein de l'Etat-Major.

- Inspections effectuées par l'inspecteur général des F.S.I. qui est directement rattaché au ministre de l'intérieur.

L'inspecteur est choisi parmi les officiers de F.S.I. (de grade de colonel au moins selon la loi 17 du 6/9/90) et serait de droit membre permanent du Conseil de Commandement de ces forces[12], qui est en fait un organe essentiel dans leur structure car ayant le mot décisif en matières de recrutement, d'avancement, d'affectation et autres sujets aussi importants, comme il en a été fait mention.

II - Suggestions et pronostics

Agées de 134 ans, les F.S.I. semblent être l'organisme le plus ancien et le plus important dans le système de contrôle social au Liban. Elles ont été, au fil des années, tant décriées par une population qui ne voyait en elles, à tort ou à raison, que l'image de ces employés acharnés au service du Mutacariflic et du mandataire, au détriment de leurs propres intérêts ou de ceux de leurs concitoyens. Petit à petit et souche après souche, elles ont tout de même réussi à conquérir l'affection de cette population dont l'expérience de la «sécurité des ruelles» imposée par les miliciens durant les 16 années de guerre, a été fort douloureuse, pénible, et coûteuse. De nos jours, il est un

(12) Formé de: (selon la nouvelle loi 17/90).
Directeur général = Chef du conseil.
Inspecteur général
Chef de l'Etat - Major.
Chef de l'administration Centrale.
Chef de la direction des Services Sociaux.
Le Commandant en chef de la gendarmerie.
Le Commandant en chef des forces mobiles d'Urgence.
Le Commandant en chef de la Police de Beyrouth.
Le Commandant en chef de la Police judiciaire.
Le Commandant en chef du Corps de Sécurité des ambassades et des établissements publics.
Le Commandant en chef de l'école des F.S.I.

aux sous-officiers gradés chefs des postes dont les qualités sont de plus en plus en dégradation (à cause de conditions intrinsèques et extérieures que nous aurons à démasquer ultérieurement).

Enfin, il nous est strictement obligatoire de rappeler que la police de Beyrouth qui a sa propre organisation, confie la sécurité de la capitable à trois compagnies territoriales dont dépendent douze sections à effectif variant entre 30 et 60 agents commandées par des officiers[11], une compagnie de circulation routière, une brigade de renseignement et finalement un groupement d'urgence connu sous l'appelation de brigade «16» ou «bérèts-rouges».

De même, l'on se doit de rappeler que les commandements de gendarmerie, police, école des F.S.I., police judiciaire, administration centrale, direction des services sociaux, corps de sécurité des ambassades et des établissements publics, force d'urgence ainsi que le chef de l'Etat-Major... dépendent directement du directeur général des F.S.I. qui assure la liaison avec le ministre de l'intérieur et à travers lui, avec les autres directions générales dont les missions se rapprochent de celles des F.S.I. notamment les directions membres du conseil central de sécurité intérieure lequel est la plus haute instance qualifiée quant à l'élaboration d'une politique de sécurité basée sur l'évaluation et l'orientation des efforts des services membres.

Ce conseil est créé et régi par les articles 23 à 28 de la loi 17/90.

Ses membres permanents sont:

- Le ministre de l'Intérieur (Président).
- Le procureur général auprès de la cour de cassation.
- Le prefet (Mohafez) de Beyrouth.
- Le commandant en chef de l'armée ou son représentant.
- le directeur général des F.S.I.

membres

- Le directeur général de la Sûreté Générale.
- Un officier supérieur des F.S.I. (lieutenant - Colonnel au moins) désigné par décret sur proposition du ministre de l'intérieur pour assumer les fonctions du secretariat permanent du conseil.

L'inspection des F.S.I, opération fort importante, voire indispensable, pour la bonne continuation des différents services, est régie par les

(11) Commissaire autrefois.

travail de ses agents par le processus de service quotidien qu'il est tenu d'enregistrer dans un registre spécial où les différentes missions de factions, de patrouilles de surveillance et renseignement,... etc. sont équitablement réparties sur le personnel, compte tenu, bien évident, des qualifications et aptitudes personnelles de chacun. De même, les horaires de ces missions devraient être précisés dans ce registre, et seraient fixés en fonction des nécessités d'efficacité et d'utilité en temps et en espace[9], ce qui ne peut qu'influencer positivement ou négativement le regard porté et l'estime réservé aux agents, et par là aux F.S.I., selon que l'importance du poste soit observée ou non observée par les citoyens.

Par outre, un poste bien organisé, où les agents font bien leur travail, est dûment une garantie pour la bonne marche de toute la machine administrative de la région. Etant donné que le poste se doit de droit, de porter secours à tout fonctionnaire ou agent public harcelé dans l'accomplissement des fonctions de son service.

b - La section territoriale:

Administrativement, le Liban est divisé en 6 départements (Mohafazats) qui se divisent à leur tour en 24 petites circonscriptions (casas). A la tête de chaque mohafazat un préfet qui, secondé et aidé par les sous-préfets des casas, coiffe et contrôle le travail de tous les services administratifs locaux assumant les responsabilités de synchroniser et coordonner leurs travaux et d'assurer coopération et complémentarité entre eux. Il a à ses côtés, entre autres, le commandant régional des F.S.I. lequel est secondé par les commandants des compagnies territoriales et dont relèvent les brigades de circulation routière, de renseignements, et d'urgence, ainsi que les prisons régionales et les sections territoriales réparties sur les casas et commandées par des officiers (sous-lieutenant, lieutenant, capitaine ou commandant, en général). Un apport implicite essentiel de l'amendement réalisé par le D.L. 103[10] résidait en effet dans le fait que le nombre de sections, et par là, de responsabilités confiées à des officiers est multiplié au détriment d'un nouveau quadrillage des postes ce qui aurait pût être méritoire, car il est fort malheureusement constaté que le D.L.54 confiait la représentation des F.S.I.

(9) Envoyer une patrouille de surveillance et de circulation devant l'école du village, un dimanche, au lieu de l'envoyer à l'église, par exemple, ne serait pas du tout un choix intelligent ou judicieux ni pour le poste, ni pour les citoyens.

(10) Ce même apport est fort heureusement retenu dans la nouvelle loi 17 du 6/09/1990.

l'armée. Quelques dispositions générales des lois et règlementations militaires lui sont de même applicables sans toutefois nuire au caractère spécial de son organisation et de son service. Ce service spécifique ayant essentiellement pour objet d'assurer constamment sur tous les points du territoire libanais l'action directe de la police judiciaire, administrative et millitaire(7).

Ainsi, apparaissent les deux traits les plus marquants des F.S.I.:

- Un caratère militaire dans son organisation.

- Une nature mixte dans son service.

Ces deux caratères ne doivent pas être perdus de vue, ils permettent de mieux comprendre les principes de l'organisation et du service des F.S.I. et notamment les particularités des ses relations avec les citoyens et avec les autorités tant civiles que militaires.

En effet, les relations de ces forces avec tout leur entourage se jouent à tous les niveaux, partant de l'agent de police de circulation, à celui de faction ou de patrouille, à celui du simple poste de gendarmerie ou de police. L'étude de ces différents échelons est aussi importante que l'analyse des attitudes et politiques des commandements à niveau hiérarchiquement élévé. Il importe donc, d'y porter une attention particulière relevant à cet égard l'état des postes et sections, cellules de base et épine dorsale des F.S.I.

a - Les postes territoriaux: dans la hiérarchie militaire, le poste territorial est la cellule première et l'élément de base comme le définit l'article 23 du décret 3844 du 21/4/1960, sa compétence territoriale s'étend en général à une ville (ou une partie pour les grandes villes) ou plusieurs villages, cent soixante neuf postes territoriaux de gendarmerie pour tout le Liban assurent dans ces conditions les fonctions de police administrative et de police judiciaire à raison de huit à vingt agents par poste selon, bien évident, la superficie du territoire de compétence et la nature et nombre des résidents. A la tête de chaque poste un gradé (sergent, sergent chef, adjudant ou adjudant chef). Qualifié officier de police judiciaire(8), le chef de poste dirige et contrôle le

(7) Napoléon écrivit au Roi de Naples: «C'est une surveillance moitié civile, moitié militaire...».

Cf. Revue d'études et d'informations de la gendarmerie Nr. 1 1949, P.49 (correspondance en 1806, 16 mai, citée par le colonel PIQUETON).

(8) Ce qui lui réserve des attributions et pouvoirs juridiques particulières non observées pour les autres agents (arrestations, enquête de flagrant délit, perquisitions... etc...).

exclusivement chargée de la sécurité, du maintien de l'ordre, de l'application des lois et de la protection des points sensibles (ambassades, établissements publics... etc) dans la seule ville de beyrouth.

Cette police exerçait ses fonctions par des compagnies, sections, brigades et postes dont le commandement était confié à des officiers en général.

d) La police judiciaire ou la police civile dont les éléments au nombre de 744 (7,94 du total F..S.I) étaient répartis sur des brigades spécialisées à compétence territoriale plus ou moins large. Elle assurait ses fonctions par l'intermédiaire des brigades judiciaires, deux divisions des investigations techniques et générales (identité judiciare, archives centrales, casier judiciaire, stupéfiants, jeux de hasard et falsifications, moeurs, exécutions des jugements du code de la route..), une brigade canine, et enfin une brigade de tourisme.

e) L'école des F.S.I:

Unique et seul établissement de formation du personnel à tous les niveaux, cette école décomptait un effectif de 151 agents (1,61% du total des F.S.I) qui travaillaient dans les 3 branches de l'école, à savoir, la branche du commandement (personnel et service technique) la branche de comptabilité, et enfin celle de l'enseignement qui était la plus imbriquée dans la préparation des différents cours de formation.

3 - Organisation actuelle:

Quant à la toute récente organisation décretée par la nouvelle loi 17 du 6.09. 1990, elle présente une structure complètement différente dont beaucoup sont très peu convaincus quant à la possibilité de sa mise en complète exécution et expérimentation avant cinq ou six années au moins. Certes, il y aurait beaucoup de modifications directement introduisables à l'organisation actuelle qui pourraient être sitôt réalisées. Mais elles restent toutefois insuffisantes pour permettre à toute éventuelle recherche scientifique de bien la délimiter ou mieux la juger. En voici donc, l'exposé de l'organigramme y correspondant exempt de tout jugement de valeur du point de vue organique sans que cela ne nous interdisse de commenter, au fur et à mesure, la nouvelle conception fonctionnelle qui en découle.

II - Caractère de l'actuelle organisation:

Règie par la loi 17/90 et par le decret N^0: 1157 du 2/05/91.

Les F.S.I. font partie intégrale des organismes relevant du ministère de l'Intérieur. Leurs agents sont entraînés militairement à l'instar des troupes de

qui explique notre retour au quadrillage du pays par les F.S.I. selon ce D.L. abrogé. La citation des chiffres reste néanmoins à titre indicatif et revêt un intérêt scientifique car l'on est toujours loin du chiffre approximatif de 30,000 envisagé par la nouvelle réglementation malgré une augmentation de cinq à six mille agents qui reste toutefois inobservé pour maintes raisons dont les détails ne rentrent pas dans le sujet ici traité.

Gendarmerie: Quadrillage du pays:

1 - Compagnie[6] des prisons à effectif de 379 agents.

2- Compagnies territoriales:

Mohafazat Mont - Liban 12,64% total effectif F.S.I

21. Baabda: $\frac{718}{9363}$ = 7,66% du total d'effectifs F.S.I

22. Jounié: $\frac{467}{9363}$ = 4,98% T.E. F.S.I

23. Liban-Nord: $\frac{802}{9363}$ = 8,75%

Mohafazat Bekaa 6,18% total effectif F.S.I

24. Baalbeck: $\frac{277}{9363}$ = 2,95%

25. Zahlé: $\frac{303}{9363}$ 3,23%

26. Liban-Sud: $\frac{491}{9363}$ %

Les compagnies territoriales exerçaient leur travail moyennant des sections qui étaient réparties sur les 24 Cazas (sous-préfecture) du Liban, et des brigades de renseignements, de circulation et d'urgence qui épaulaient ces sections respectivement dans les missions spéciales de renseignement (police administrative et politique), de police de la route, et du maintien de l'ordre. Les postes territoriaux qui dépendaient des sections formaient la cellule de base de la G.D. et avaient pour chefs des gradés sous - officiers.

c) La police de Beyrouth:

Son effectif était de l'ordre de 3033 agents soit un pourcentage de 32,39 du total des F.S.I (pour une population qui dépasse de loin un million) elle était

(6) La compagnie au liban correspond au groupement en France, la section à la compagnie de G.D, le poste à la brigade.

c - L'école de police: dont dépenderaient les écoles des F.S.I. ainsi que les centres d'entraînement qui devraient être créés.

d - Les forces d'urgence: qui constituent les forces de réserve des F.S.I. et auxquelles seront confiées essentiellement les missions de maintien de l'ordre (similaires à la gendarmerie mobile française G.M).

e - Les Investigations criminelles: qui auraient pour mission la lutte contre les crimes internationaux et inter-étatiques: «supéfiants, falsification, jeux de hasard, spéculation foncière, financière et économique... etc.»

f - Les services sociaux: comprennent les caisses autonomes telles que la caisse des services sociaux, de l'habitat (en vue), coopérative, mutuelle.

g - Police territoriale: à raison d'un corps dans chaque circonscription administrative dans lequel seront intégrées toutes les unités de police y existant.

h - Conseil de commandement: lié directement au ministre de l'intérieur, il comprend le directeur général (chef du conseil), l'inspecteur général, le chef d'Etat-Major, et deux des commandants de police qui seront désignés chaque année par le ministre de l'intérieur. Les recrutements, nominations, avancements, affectations et certaines autres charges importantes devraient être soumis à ce conseil.

2 - Ancienne organisation (prévue par le D.L.54 du 5-8-67)

a - L'Etat - major: qui dépendait du directeur général groupant tous les services de commandement et d'administration (voir organigramme).

b - La Cendarmerie: dont l'effectif formait en 1984 le gros du personnel des F.S.I: (4844 sur un total de 9363 ce qui correspondait à une proportion de 51,73%)[5]. Ses éléments étaient repartis sur des compagnies, des sections départementales, des brigades, et des groupements mobiles dont le champ d'action ne s'étend pas à la capitale Beyrouth. Un regard sur la repartition de ces troupes à l'époque nous semble nécessaire pour des finalités de projection sur la répartition géographique de la criminalité au service de tout éventuel chercheur ou criminologue. En effet, la toile de fond de toutes les modifications effectuées ou en cours, notamment suite à la nouvelle loi en vigueur (à savoir la loi No:17/90), sont toujours les chiffres relatifs aux effectifs respectifs remontant à l'année 1984 (à quelques différences près), ce

(5) D'après le tableau d'effectifs et de dotation édité par le décret 8577 du 9/8/1974 et modifié successivement en 1979, 1982, 1984 et dernièrement en 1994.

connu leur première apparition en vertu de cette loi, à savoir la «police scientifique» avec tous ces bureaux, et la police spécialisé d'investigations en matières des jeux de hasard, des moeurs et des stupéfiants.

Le 5/8/1967 un décret-loi N^{0}54 abrogea l'ancienne loi et introduisa quelques améliorations aux principes généraux de service sans toutefois changer en rien la structure réglementaire de base et l'organisation des F.S.I.

Le 16/9/1983 un décret-loi N^{0}103 remplaça le D.L.54 introduisant une modification essentielle à la structure tant organique que fonctionnelle de ces forces tablant en chef lieu sur deux principes importants: la décentralisation opérationnelle, et la centralisation administrative.

Cependant, les réglementations complémentaires de cette loi qui devaient être achevées dans un délai de 6 mois (Mars 1984) n'ont pas pu voir le jour à cause des litiges déclenchés par la série des décrets-loi promulgués le même jour de 16/9/1983 (au nombre de 160 décrets-loi). Une commission chargée de statuer sur l'opportunité de ces décrets-lois n'a pas tardé à les discréditer poussant le cabinet à en abroger la quasi-totalité dont surtout le D.L. 103 sus-mentionné. Ainsi, la nouvelle organisation des F.S.I. a dû attendre l'avènement du cabinet dit de «consencus national» pour être adoptée moyennant la loi N^{0}17 du 6/9/1990. Quoiqu'il en soit, un exposé de l'évolution de ces différentes organisations nous semble indispensable pour aider à analyser tout le phénomène étudié sur un même plan et dans un seul contexte spacio- temporel (diagnostic), d'abord, et pour en saisir l'occasion de ces modifications, ensuite, afin de pouvoir sonder l'opinion de l'Etat en général et de la direction générale des F.S.I., en particulier, sur les formes retenues pour l'action de ces forces, répressive fût-elle ou préventive.

B - Différentes organisation[3]

I - Présentations:

1 - D'après le décret-loi 103 du 16/9/1983 qui a été abrogé[4]**:** Les F.S.I. devraient se constituer des éléments suivants:

a - La direction générale qui groupe le directeur général, l'état-major, et l'administration centrale.

b - L'inspection générale qui dépend toujours du ministre de l'intérieur.

---

(3) Voir série d'organigrammes correspondants.

(4) Auquel nous revenons tout de même pour deux raisons: D'abord, pour mémoire, puis à cause de notre conviction que cette loi aurait été bénéfique et judicieuse pour l'action des F.S.I. à plusieurs niveaux.

Orient. En fait, ses origines remontent à 1861, année où le «protocole» fût établi par les grandes puissances, ce corps appelé «police» à l'époque, avait pour mission principale l'établissement de l'ordre et de la sécurité publics ainsi que l'exécution et l'application des lois sur tout le territoire libanais. L'appelation de Gendarmerie a dû attendre l'année 1920 où, avec la déclaration du Grand Liban, la gendarmerie s'est chargée de l'état de l'ordre au Mont- Liban alors que les grandes villes et notamment Beyrouth ont été confiées à la police.

En 1923, sous le mandat, le gouvernement français délégua une commission d'officiers de sa gendarmerie qui apporta des réformes importantes à ce corps dont l'image ressemblait beaucoup à celle de la gendarmerie française notamment en matières d'organisation, entrainement et armement. Cette commission quitta le Liban en 1941.

En 1953, un 1er décret-loi N^{0}59 subdivisa cette institution en deux branches indépendantes: la gendarmerie et la police, dont les compétences s'étendaient à tout le territoire en ce qui concerne la première (gendarmerie) et se limitaient à la capitale Beyrouth quant à la deuxième branche.

Toutefois, gendarmerie et police dépendaient toutes les deux du ministère de l'intérieur sans qu'il y ait aucune coordination entre elles. Leurs organisations respectives, leurs fonctions et leurs principes de service et de vie courante étaient complètement différentes (nomination, avancements, grades, entraînement, dotations etc...).

En 1959, un décret-loi N^{0}138 créa la direction générale des F.S.I. qui fût liée directement au ministère de l'intérieur et coiffa les troupes suivantes:

- La gendarmerie.
- la police de la capitale Beyrouth.
- La police judiciaire.
- L'école des F.S.I.
- Les différents services et bureaux de l'Etat-Major.

L'inspection de ces troupes s'assurait par l'inspecteur général lequel est rattaché directement au ministre de l'intérieur.

- Les mêmes réglementations émanant de l'esprit de ce décret-loi s'appliquaient ainsi à tous les éléments constitutifs de la direction générale ainsi définie, un même réseau de communication les reliait entre eux et l'unification des fonctions générales, équipements...etc fût réalisée sans toutefois nuire aux fonctions spéciales de quelques services spécialisés qui ont

strictement vrai car cette importance doit puiser ses origines de l'efficacité de l'organisme et de sa présence pro-active dans les plans de développement général ou de politiques particulières.

• Une clientèle hétérogène:

dont les réactions changeantes sont le plus souvent contradictoires et varient selon des critères subjectifs qui exigent au fonctionnaire du service public (ou privé) de savoir tout le monde et plaire à tout le monde!

Ainsi, notre tâche dans cette recherche s'est manifestée difficile, mais importante et réalisable, la fonction des F.S.I. libanaises crée en effet, un flux de courants qui s'attirent et se repoussent alternativement sous l'influence de multiples éléments endogènes et exogènes. Il s'ensuit de ce fait un système de relations distingué qui fait la spécificité de cet organe social, qui demanderait d'être connu de l'intérieur par ceux qui y appartiennent en premier lieu, partant de l'affirmation de NAPOLEON que: «La plus grande des immoralités c'est de faire un métier qu'on ne sait pas». D'ailleurs, la connaissance de cet organe par un des siens[2] ne peut qu'être facilitée par les accès disponibles à la compréhension de l'organisation, des objectifs, des principes, des règlementations et traditions, bref la compréhension de toute sa structure organique et fontionnelle en tant qu'élément social qui a sa propre personnalité dont la plus importante distinction (en comparaison aux autres sous-systèmes de notre société) impute à sa présence quotidienne sous forme de contacts inter-réactionnels et dynamiques avec les individus. Ces contacts présentent, fort malheureusement, un aspect négatif que reflètent les plaintes journalières (directes ou à travers la presse), à l'encontre des agents de ces forces, ce qui y va de leur estime et de leur efficacité. La connaissance des causes de cet état névralgique devient ainsi une hantise de toute amélioration envisagée de même que la connaissance des méthodes choisies par les F.S.I. pour l'accomplissement ou l'exécution des missions qui lui sont impérativement dictées par la loi, ce dont nous nous proposons d'analyser dans deux étapes consécutives: Diagnostic d'abord et pronostic ensuite.

I - Origines et différentes organisations des F.S.I.

A - Origines:

L'institution des forces de sécurité intérieure (F.S.I.) est considérée parmi les plus anciennes institutions au Liban et dans les pays arabes du Moyen-

(2) Inutile de rappeler qu'un enseignant serait plus habilité et mieux qualifié à traiter un sujet pédagogique, un religieux un sujet théologique... ainsi notre jugement sur l'analyse ici entreprise s'inspire-t-il de ces idées et prête une explication au choix du thème...

préoccupation des pouvoirs et organismes publics, à cause du scepticisme qui les prend au sujet des valeurs que protège le droit. En effet, nombreux sont parmi eux ceux qui se sont déclarés ouvertement pour une «déjudiciarisation» de ces valeurs face à la criminalité galopante proportionnellement aux lois et réglementations (mais à un rythme plus accéléré). En dépit des objections des juristes positivistes, les appels à la résocialisation, la réhabilitation et au traitement l'emportent et obligent les responsables de l'administration à reviser les objectifs et principes d'action des institutions impliquées dans l'exécution des politiques criminelles. Des réformes au niveau de l'opinion publique et des services se sont imposées ajoutant de nouveaux cadres d'étude et de recherches spécialisées telle la «Victimologie», et la «Policologie»[1], aux analyses classiques de systèmes et aux recherches étiologiques, de prédiction, et évaluatives.

L'administration publique dont le caractère interventionniste est inhérant aux proliférations des juridictions, s'est retrouvée ainsi dans l'obligation de recourir à la recherche évaluative scientifique pour adapter son rôle aux aspirations d'une société à idéologies changeantes, où l'on vit, comme l'a bien dit Gaston BACHELARD «dans un monde qui n'est pas le même dans lequel on pense». A cet effet, les institutions ne peuvent et ne doivent pas rester stables, une innovation se fait prévaloir nécessaire et urgente malgré les considérables difficultés qui entravent sa réalisation:

a - Difficulté méthodologique et théorique qui relève du caractère contestable des postulats éventuels des recherches et études.

b - Insuffisances politiques:

- résistance au changement des institutions concernées, laquelle est aussi forte que l'importance des mesures de réformes proposées.

c - Partiellement des efforts et insensible rentabilité:

- sous - systèmes contradictoires qui ne coordonnent pas entre eux.
- des lois qui offrent, en général, des possibilités d'interprétation diverses.
- hantise de budget de l'organisme:

une règle générale veut que l'importance d'un service public se mesure par le nombre de son personnel et le montant de son budget ce qui n'est pas

(1) Terminologie proposée par marcel LECLERE pour définir les divers aspects de la science et de la technique policière. Cf. LECLERE, M «la police» P.U.F, 2ème édition 1977.

social, une présentation qui ne serait peut être pas la meilleure, mais qui est sûrement la première faite à la base d'une rigoureuse et objective vision scientifique et méthodologique. Ainsi l'observation scientifique, la description monographique, l'analyse et l'expérimentation se sont toutes jointes pour nous servir d'outils dans cette recherche évaluative dont l'importance ne se cache pas à la lumière de ce qui vient d'être annoncé ci-haut, et dont les principaux objectifs se résument en quatre:

- présenter une ébauche de recherche évaluative qui puisse servir d'exemple et encourager toute autre eventuelle recherche, soit au niveau des F.S.I, soit ailleurs, et ceci pour tenter de guider les éventuelles évolutions structurales tant organiques que fonctionnelles à partir d'une bonne lecture scientifique du cycle évolutif, même anarchique, des systèmes ou sous-systèmes influents dans le contrôle social dont les forces de sécurité intérieure (F.S.I).

- Entamer une ébauche de dialogue avec nos concitoyens dans le but de mieux se connaître pour mieux se servir.

- Mettre à la disposition des officiers de F.S.I. nommés pour suivre des stages à l'étranger, une étude référentielle qui puisse les aider à préparer les exposés auxquels ils seraient eventuellement appelés à participer, et ceci quelque soit le niveau du stage suivi (Etat- Major ou autres...).

- Permettre à nos camarades officiers de toutes les institutions militaires et paramilitaires, notamment ceux de l'armée, une meilleure connaissance quand aux caractère et principes d'action de cet organe avec qui ils partagent une grande part de missions et de soucis nationaux.

Introduction

Avant d'entamer ce sujet, il est incontestablement nécessaire de le délimiter, de le définir, tel qu'il se présente, non dans l'absolu, mais dans le contexte auquel il se rattache; la vie courante.

Les forces de sécurité intérieure (F.S.I.) d'abord, qu'est-ce que ça veut dire, qu'est-ce qu'elles étaient, où vont-elles, en voilà des questions dont les réponses nous seront facilitées plus tard par un panorama plus ou moins significatif car comparatif, où les forces de l'ordre public se présentent comme indispensables à la réussite de toute politique préventive en matière de lutte contre la criminalité, reflétant en même temps les degrés de stabilité, de civisme et de centralisation ou décentralisation des régimes qui les ont créées.

Les attitudes des criminologues virent de plus en plus depuis 1950 vers une

Les Forces de Sécurité Intérieure

Origines, Différentes Organisations et Perspectives d'Avenir

«La plus grande des immoralités, C'est de faire un métier qu'on ne sait pas»
Napoleon I

Lt. Colonel Fadl Daher(*)

Avant - Propos

Dans un monde de plus en plus permissif où les paramètres incontrôlables se multiplient et s'enchevêtrent sous maintes formes, le contrôle social dans les sociétés ne peut qu'en devenir de plus en plus radieux, voire même épineux.

Ses systèmes et sous-systèmes ne s'en trouvent ainsi qu'à bout de souffle, partagés le plus souvent par ce sacré souci de respect des libertés publiques et individuelles, d'un côté, et ces inévitables heurts avec l'entourage suite à une dynamique relation inter-réactionnelle multidimensionnelle.

Or, il est un paradoxe en bonne et dûe forme derrière cet enclin de la quasi-totalité des sociétés, à s'accrocher, voire même s'attacher à quelques uns de ces systèmes ou sous-systèmes quelque soient les sacrifices. C'est le cas des forces de sécurité intérieure traditionellement recherchées et unanimement décriées.

Au Liban, les défendeurs de nos forces de sécurité intérieure (F.S.I.) ont toujours été des leurs et se sont contentés de quelques allocations plutôt lyriques, sentimentales et teintées de chauvinisme. C'est de là que nos pensées ont œuvré pour une bonne présentation de cet essentiel élément du contrôle

(*) Doctorat d'Etat en criminologie et sciences pénitentiaires, secrétaire général du conseil central de sécurité intérieure.

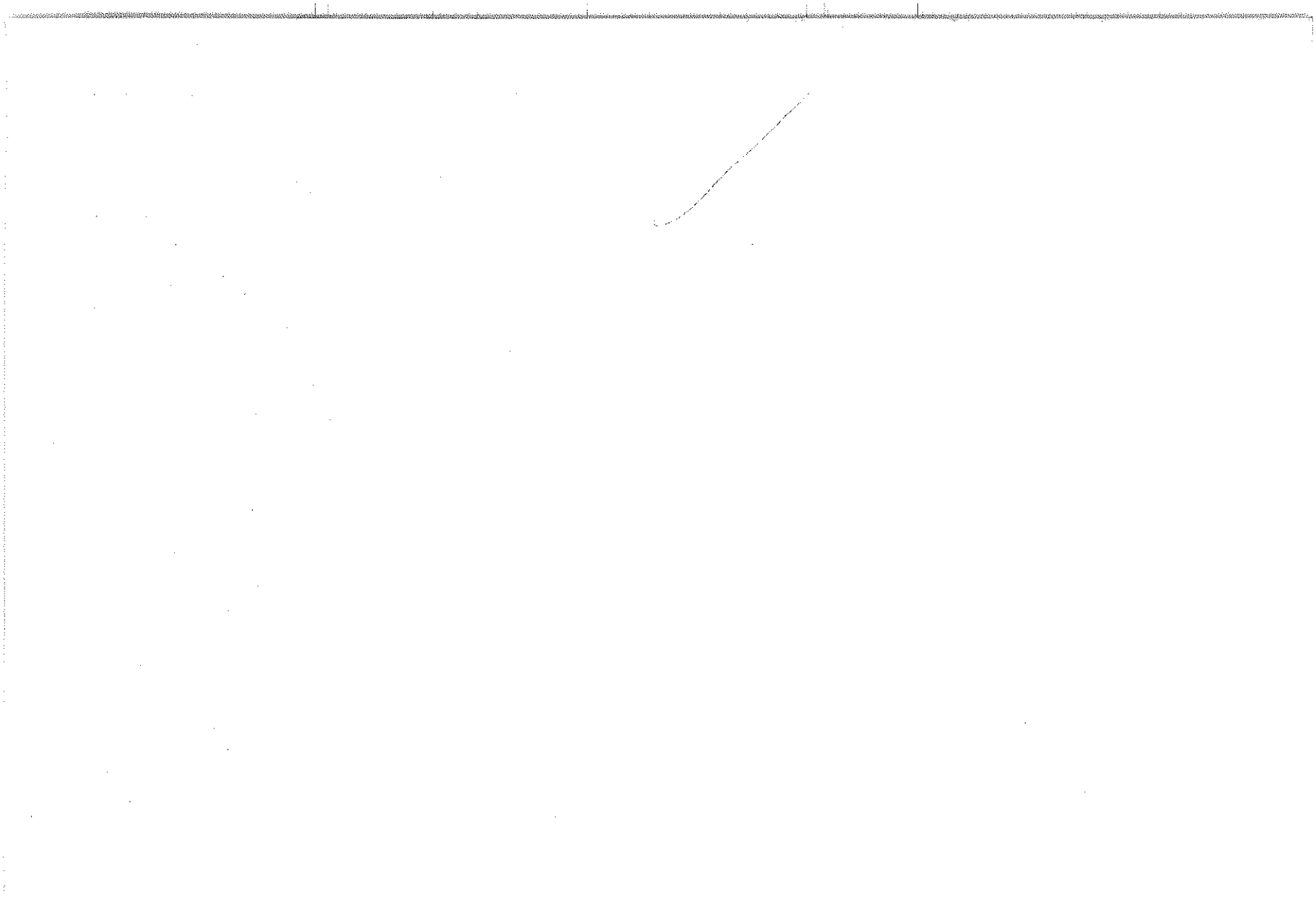

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consultatif

Dr. Nassim EL-KHOURY — **Dr. Michel NEHME**

Dr. Hassan MNEIMNE — **Dr. Abdallah FARHAT**

Dr. Adnan AL-AMIN — **Dr. Ilham MANSOUR**

Rédacteur en Chef: **Ghassan CHEDID**

Les Forces de Sécurité Intérieure Origines, Différentes Organisations et Perspectives d'Avenir ..... **Lt. Colonel Fadl Daher** **198**

La Fiscalité des Affaires dans les Pays de la Méditerranée Sud ..... **Dr. Rizkalla Freifer** **160**

Environmental Warfare Water in the Middle East ..... **Colonel Kamal Abbas Awar** **140**

The Arab Image in the American Media ..... **Dr. George N. Farha** **102**

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

LEBAN LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

DEFE NATIONAL LEBANESE NATIONAL DEFENCE

NAT

LEBANESE NATIONAL D EFENCE LEBANESE NAT IONAL DEFENCE LEBA NESE NATIONAL DEFEN CE LEBANESE NATION AL DEFENCE LEBANES

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

L DEFENCE LEBANESE NA

AL DEFENC LEBANESE TIO